



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية
(سورية أنموذجاً)

The Impact of Economic Diplomacy on Economic Development
(Syria Model)

{أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد}

إعداد الطالب

صلاح الدين حمد

إشراف

الأستاذ الدكتور: موسى الغرير

٢٠١٥



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

اسم الباحث: صلاح الدين خليل حمد
عنوان البحث: أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجاً).

((بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد))

لجنة الحكم والمناقشة على الأطروحة:

اسم الدكتور	الصفة العلمية	الصفة التحكيمية	القبول والحكم
د. موسى الغرير	أستاذ دكتور - قسم الاقتصاد	عضواً مشرفاً	
د. عدنان سليمان	أستاذ دكتور - قسم الاقتصاد	عضواً	
د. حيان سلمان	أستاذ دكتور - قسم الاقتصاد	عضواً	
د. محمود زنبوعة	أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد	عضواً	
د. مدين علي	مدرس - قسم الاقتصاد	عضواً	

الدراسات العليا

تاريخ المناقشة ٢٠١٥١٧١٨

ختم الإجازة:

أجيزت الأطروحة بتاريخ

٢٠١٥١١

موافقة مجلس الجامعة:

موافقة مجلس الكلية:

٢٠١٥١١

٢٠١٥ ١١

عنوان البحث: أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجاً).

تعد التنمية الاقتصادية هدفاً أساسياً لكل الدول، التي تبذل جهوداً مختلفة لتحقيقها، بعضها في إطار سياسات اقتصادية داخلية، وبعضها في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال محاولاتها الحصول على قروض من دول أو مؤسسات دولية، والحصول على مساعدات للتنمية، أو الترويج لمنتجاتها الوطني في الأسواق الدولية، أو تقديم تنازلات سياسية مقابل مساعدات اقتصادية، وكل ذلك عبر ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية، التي تعني: عملية اتصال بين حكومات الدول المختلفة، يقوم بها موفدون مختصون (ممثلون دبلوماسيون) تتوفر فيهم شروط معينة كاللباقة والذكاء، بهدف خدمة مصالح الدول المتصلة وتطويرها، من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إطار المنظمات الدولية أو بين الدول بشكل ثنائي أو متعدد.

وتنقسم الدبلوماسية الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين هما المساعدات الاقتصادية، والعقوبات الاقتصادية، حيث تشمل الأولى تقديم المساعدات والمنح والهبات وغير ذلك، بهدف جذب الدول المتلقية للمساعدات (كالمساعدات الأمريكية لباكستان)، أما العقوبات، فتشمل قطع المساعدات الاقتصادية أو فرض حظر اقتصادي أو تجميد أصول مصرفية للدولة المعاقبة (كالعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد العراق).

هذه المساعدات والعقوبات يختلف تأثيرها في التنمية الاقتصادية - للدول المتلقية للمساعدات، أو المعرضة للعقوبات- ففي حين نجحت المساعدات الاقتصادية الأمريكية في تحقيق فوائد تنموية معينة في دولة كباكستان، فإنها فشلت في تحقيق أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية في دولة كأفغانستان، والعقوبات الاقتصادية التي دمرت العراق فشلت في تدمير سورية أو إيران.

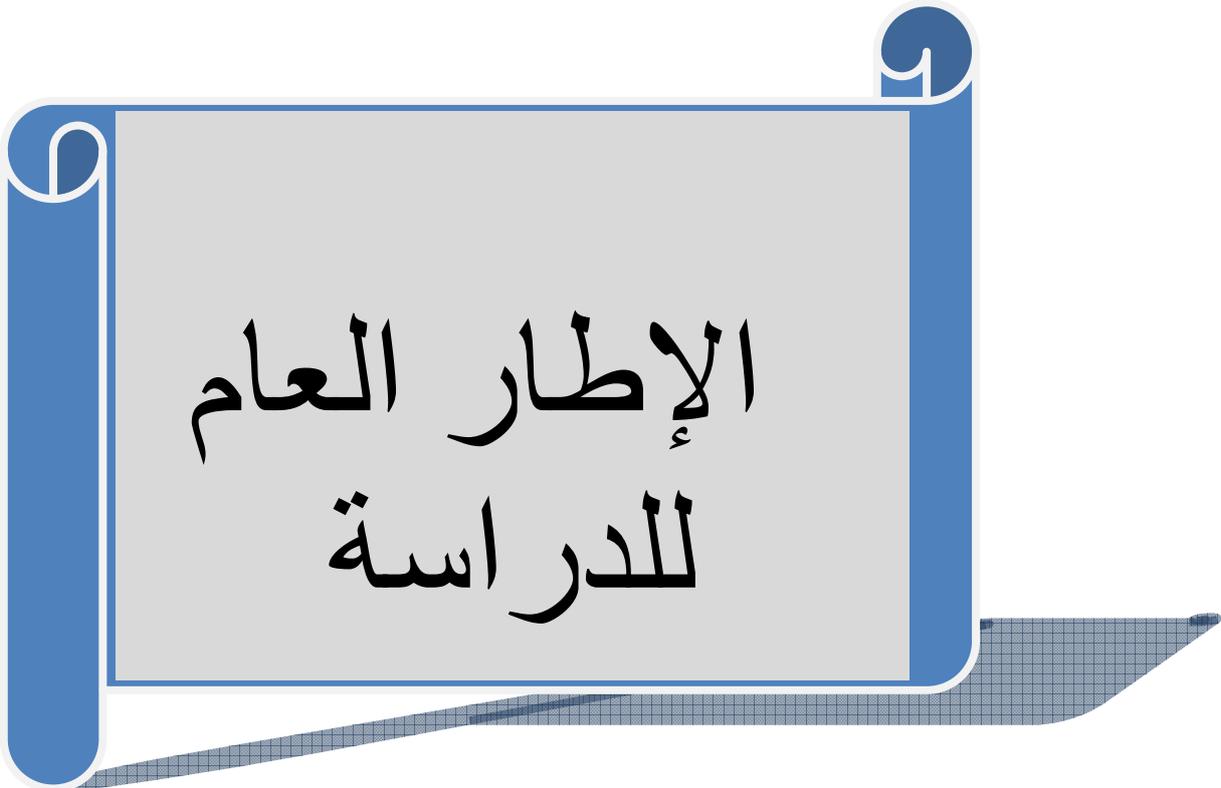
أما بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية السورية، فتركز في أدائها على المبادئ الأساسية لتوجهات الدبلوماسية السورية، وهي القومية العربية، والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية والدول الإقليمية، والتعاون مع الدول الصديقة، والأمثلة كثيرة على ذلك، فقد استقبلت سورية مئات الآلاف من اللاجئين العراقيين والفلسطينيين، كما أقامت الكثير من الشراكات والاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الصديقة، ودخلت في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع عدد من الدول.

ولا يقتصر أداء الدبلوماسية الاقتصادية على الممثلين الحكوميين (وزارة الخارجية، وزارة الاقتصاد، وزارة السياحة، وزارة الإعلام، وهيئة تنمية وترويج الصادرات وغيرها الكثير)، بل يشارك فيها القطاع الخاص ومجالس رجال الأعمال، والمغتربين.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
ج	ملخص الأطروحة.
د	قائمة المحتويات.
	الإطار العام للبحث.
٢	أولاً: مقدمة البحث.
٣	ثانياً: مشكلة البحث.
٤	ثالثاً: أهداف البحث.
٤	رابعاً: أهمية البحث.
٥	خامساً: فرضيات البحث.
٥	سادساً: منهجية البحث.
٦	سابعاً: الدراسات السابقة.
١١	ثامناً: إضافات البحث.
١١	تاسعاً: حدود البحث.
	الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية.
١٣	المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتاريخها.
٢٣	المبحث الثاني: أنواع الدبلوماسية الاقتصادية.
٣١	المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية والمؤسسات الدولية.
٤٢	المبحث الرابع: نماذج في الدبلوماسية الاقتصادية.
	الفصل الثاني: مقارنة نظرية اقتصادية وتنموية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية.
٥٦	المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.
٦٧	المبحث الثاني: نماذج دولية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
٧١	المبحث الثالث: التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية.
٨١	المبحث الرابع: أثر الجريمة الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.
	الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.
٩٣	المبحث الأول: أثر العقوبات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.
١٠٦	المبحث الثاني: أثر المساعدات الاقتصادية كشكل من أشكال الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.

١١٦	المبحث الثالث: تحليل بعض أوجه الدبلوماسية الاقتصادية.
١٢٦	المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والإعلام.
	الفصل الرابع: تحليل الدبلوماسية الاقتصادية السورية.
١٣٧	المبحث الأول: مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية السورية.
١٥٥	المبحث الثاني: علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالسياحة والمغتربين.
١٦٢	المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية السورية في التطبيق.
١٧٢	المبحث الرابع: دور الدبلوماسية الاقتصادية السورية في فترة ما قبل وبعد الأزمة.
١٨٤	النتائج.
١٨٧	التوصيات.
١٨٩	المراجع.



الإطار العام
للدراسة

أولاً- مقدمة البحث:

تشكل التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي لجميع دول العالم، فتسعى لتحقيقها عبر سياسات اقتصادية وطنية هادفة لتحسين مستوى حياة شعوبها، بعضها داخلي، وبعضها في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وأبرز هذه السياسات هي جذب الاستثمارات أو الحصول على قروض من دول أو مؤسسات دولية، وتلقي مساعدات للتنمية أو السعي للدخول في منظمات دولية (منظمة التجارة العالمية)، أو إقامة معارض دولية لترويج منتجها الوطني، وهذه السياسات الاقتصادية الخارجية تتحقق من خلال ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية، التي تعني فن العمل بكل ما يؤدي إلى خدمة الأمن الاقتصادي والمصالح الاستراتيجية للبلاد، من خلال أدوات اقتصادية أو غير اقتصادية، وهذه الدبلوماسية في ظل العولمة الاقتصادية قد تكون بالتأثير على سياسات وقرارات الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية، وقد تكون بالسعي إلى خلق تكتلات اقتصادية معينة، وقد تعتمد على تنازلات سياسية معينة نتيجةً لمصالح معينة.

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية على التفاوض بين أطراف عديدة قد تكون متجانسة أو غير متجانسة، كبيرة وصغيرة، غنية وفقيرة، إلا أن الدول المتقدمة تمتلك خبرة أكبر في الدبلوماسية الاقتصادية، حيث أن مجالات التعاون الاقتصادي والتجارة الخارجية لديها أوسع من غيرها، كما أن القوانين التي تلجأ إليها في مجال دبلوماسيتها الاقتصادية كثيرة جداً، فمثلاً مارست أمريكا دبلوماسية اقتصادية على سورية من خلال قانون يسمى قانون محاسبة سورية، ومما ساعدها على ذلك، هيمنتها على منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، التي تتيح لها التدخل في السياسات الاقتصادية لكثير من الدول.

تأخذ الدبلوماسية الاقتصادية أوجه عدة، فقد تكون على شكل مساعدات أو عقوبات اقتصادية أو حظر اقتصادي، هدفها إجبار أحد الأطراف على الخضوع لمطالب سياسية محددة، وهذا ينتج عن التداخل الكبير بين الاقتصاد والسياسة، الذي يشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية، فلا يوجد تعاون سياسي دون أجندة اقتصادية، ولا يوجد تعاون اقتصادي دون مطالب سياسية، وهناك العديد من النماذج في الدول النامية على ذلك، حيث تعد مصر مثلاً عملياً يبين هذا التداخل، لأنها سعت دائماً للاستفادة من الدبلوماسية الاقتصادية في علاقتها مع الدول المختلفة والحصول على المساعدات، وكذلك في علاقتها مع بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية، لكن هذه الدبلوماسية لم تكن دائماً تحقق النتائج المرجوة منها، أما بالنسبة للدول الغنية كدول مجلس التعاون الخليجي-عدا الإمارات- فتعتمد دبلوماسيتها الاقتصادية على النفط والغاز بشكل أساسي لخدمة مصالحها الاستراتيجية في إطار

العلاقات الاقتصادية الدولية، والأمثلة كثيرة عن الدبلوماسية الاقتصادية، فكل دولة في العالم دبلوماسية اقتصادية تختلف عن مثيلتها في باقي الدول.

أما بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية السورية فتمثل بعقد اتفاقيات للتجارة الحرة كانفاقية التجارة الحرة مع كل من تركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكذلك إقامة معارض اقتصادية هدفها الترويج للمنتج السوري والسياحة السورية، بالإضافة إلى سعيها الدائم لتوثيق الروابط الاقتصادية مع باقي دول العالم، فتساهم في خلق تفاهات سياسية في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ولهذه الدبلوماسية في سورية أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الدخول في تكتلات اقتصادية، تخلق أسواقاً جديدةً للمنتج السوري، وتعزز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول هذه التكتلات كانفاقية الشراكة المتوسطية وغيرها، وكذلك لها أهمية في دعوة الكفاءات السورية المقيمة خارج سورية للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تسخير معارفهم وتجاربهم لخدمة التنمية، وذلك عبر ربط جسور التواصل بين الطاقات والكفاءات السورية المبدعة الموجودة في الخارج، مع وطنهم الأم، وللدبلوماسية الاقتصادية السورية أهمية بالغة في مرحلة ما بعد الأزمة.

ثانياً - مشكلة البحث:

إن التداخل الكبير بين الاقتصاد والسياسة يجعل من الاقتصاد أداةً سياسيةً تلجأ إليها بعض الدول من أجل كسب مواقف دول أخرى، ومنحها ميزات تفضيلية أو معونات رسمية أو غير رسمية تساهم في تنميتها الاقتصادية، أو فرض عقوبات اقتصادية تؤثر سلباً في عملية التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال دبلوماسية اقتصادية متبادلة، بين أطراف متكافئة (الصين والولايات المتحدة) أو غير متكافئة، تشكل الدول النامية الطرف الأضعف في أغلب الأحيان، وسورية بكونها إحدى هذه الدول فهي تتأثر بالعقوبات الاقتصادية التي تشكل أهم معوقات التنمية الاقتصادية فيها، وكذلك تستفيد من مساعدات الدول الصديقة لها لتحقيق التنمية، وبالتالي فإن مشكلة البحث تكمن في الكشف عن أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، علماً أن هناك ندرة في الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع المهم، وفي ضوء ذلك تتبلور مشكلة الدراسة، ويتفرع عن المشكلة البحثية عدة أسئلة:

- ١- ما دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ٢- ما أثر العقوبات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية؟
- ٣- ما أثر المساعدات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية؟
- ٤- هل استطاعت الدبلوماسية الاقتصادية السورية جذب الاستثمارات الخارجية واستعادة الكفاءات السورية الموجودة في الخارج للمساهمة في عملية التنمية؟

- ٥- ما دور الإعلام السوري في الدبلوماسية الاقتصادية السورية؟
- ٦- هل نجحت الدبلوماسية الاقتصادية السورية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ٧- ما دور الدبلوماسية الاقتصادية السورية في إعادة الإعمار؟

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق أهم الأهداف التالية:

- ١- التعرف على الدبلوماسية الاقتصادية بشقيها العقابي والتشجيعي من جانب الأطراف القوية والتنازلات من جانب الأطراف الضعيفة.
- ٢- توضيح دور الإعلام في الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال تحسين ونشر الصورة الحسنة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز السياحة.
- ٣- توضيح العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية السياسية.
- ٤- التعرف على دور الدبلوماسية الاقتصادية السورية في التنمية الاقتصادية.
- ٥- إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية السورية في المساهمة في رفع العقوبات الاقتصادية وإعادة الإعمار في سورية.

رابعاً- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في عدة نقاط مهمة أبرزها:

- ١- تشكل الدبلوماسية الاقتصادية السورية حالة خاصة يبرز فيها العنصر الأخلاقي والقومي والمصلحة، ويقع على عاتقها تأمين الظروف الخارجية المناسبة من أجل البدء بإعادة الإعمار.
- ٢- إبراز حقيقة أن جوهر العمل الاقتصادي لأي دولة في العالم يتوقف على عوامل متعددة بعضها داخلي وبعضها مرتبط بالخارج يحتاج إلى دبلوماسية اقتصادية لإنجازه.
- ٣- التأكيد على أن جذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على قروض خارجية ومساعدات للتنمية ونقل التكنولوجيا بشروط مناسبة هي من أهم الاستراتيجيات التي ترتبط بموضوع التنمية الاقتصادية.
- ٤- توضيح أن الدبلوماسية الاقتصادية تقوم على علاقة بين طرفين أو أكثر قد يكونان متكافئين أو غير متكافئين، يتداخل فيها الاقتصاد والسياسة، ولا يوجد تعاون سياسي دون أجندة اقتصادية، ولا يوجد تعاون اقتصادي دون مطالب سياسية.
- ٥- إن الدبلوماسية الاقتصادية تكون في بعض الأحيان على شكل عقوبات اقتصادية أو حظر اقتصادي القصد منها تحقيق مطالب سياسية محددة.

٦- المساهمة في زيادة الدراسات والأبحاث التي لا تزال محدودة حول هذا الموضوع المهم، على الرغم من الأثر الكبير الذي تتركه الدبلوماسية الاقتصادية في عملية التنمية.

خامساً - فرضيات البحث:

١- للدبلوماسية الاقتصادية فاعلية كبيرة في مجال الممارسة الدبلوماسية بين الدول، فالدول المتقدمة اقتصادياً تستخدمها لتحقيق أهداف عدة، أهمها الضغط على الدول المستهدفة بالتحول إلى الاتجاه السياسي الذي يتفق مع مصالحها، وبناء التحالفات السياسية والاقتصادية.

٢- يتم التفاعل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية بين أطراف مختلفة قد تكون متجانسة (غنية، وقوية)، كلاهما يملك الثروات ويملك التكنولوجيا، أو بين أطراف فقيرة هدفها خلق تكتلات اقتصادية معينة، أو بين أطراف غير متجانسة ومختلفة في الأهداف.

٣- للدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة دور في الحفاظ على تفوقها، والإبقاء على تخلف الدول الأخرى.

٤- للتعاون الدولي أهمية في تحقيق التنمية ومواجهة الجرائم الاقتصادية.

٥- الدبلوماسية الاقتصادية تخفي مطالب سياسية تظغى في أكثر الأحيان على المصالح الاقتصادية.

٦- للدبلوماسية الاقتصادية السورية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، في ظل تحديات سياسية ترتبط بجغرافية سورية وموقعها العربي من الصراع مع إسرائيل مما يجعل لها سمة خاصة، وتكتسب أهمية إضافية في مرحلة إعادة الإعمار.

سادساً - منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليلها.

سابعاً- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

من خلال البحث في الدراسات السابقة وجد الباحث بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث وهي:

١- دراسة الغرير ٢٠١٤.

أ- عنوان الدراسة: إعادة البناء في ظل العقوبات الاقتصادية، وهي ورقة عمل مقدمة لمؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية، بتاريخ ٢٦-٣-٢٠١٤.

ب- هدف الدراسة: التعرف على العقوبات الاقتصادية، وتطورها التاريخي، وتمييز أنواعها، كما هدفت إلى حصر العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها سورية، وكيف أثرت هذه العقوبات بشكل سلبي على الاقتصاد السوري، وأوضحت الفرق بين العقوبات الصادرة عن الشرعية الدولية التي هدفها تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتلك التي تطبقها الدول المهيمنة على الدول النامية من أجل إخضاعها، كالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية على سورية.

ت- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- إن العقوبات هي في الغالب ذات أهداف سياسية، وتأثيرها يكون على الشعوب سلبياً، فتساهم في تأخر عمليات التنمية.

٢- لا تؤدي العقوبات الاقتصادية دائماً إلى تغيير مواقف الدول واتجاهاتها، والدليل على ذلك الحالة السورية والحالة الإيرانية.

٣- التمسك بالحقوق وقوة الإرادة تشكل خط الدفاع الأول ضد العقوبات التي في أغلبها لا أخلاقية.

٢- دراسة الغرير ٢٠١١.

أ- عنوان الدراسة: العلاقات العربية الإيرانية (السورية الإيرانية نموذجاً)، وهي ورقة عمل مقدمة لندوة إيران والعرب...مراجعة في التاريخ والسياسة، التي أقامها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة في ١٧-١-٢٠١١.

ب- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- رغم أن العلاقات الاقتصادية والتجارية عادةً ما تؤسس للعلاقات السياسية بين الدول فإن الأرجحية في العلاقات بين سورية وإيران تبدو للعلاقات السياسية.

٢- برهنت الأحداث الجارية أن التباين في الترتيب بين قوة العلاقات السياسية والاقتصادية شكل ويشكل عاملاً مساعداً لتقوية العلاقات على مختلف الصعد.

٣- غياب الاستثمارات السورية في الاقتصاد الإيراني يشكل عائقاً أمام تعميق المصالح الاقتصادية المشتركة بين الدولتين، على الرغم من وجود العلاقات الدبلوماسية والسياسية القوية.

٣- دراسة البياتي ٢٠٠٨.

أ- عنوان الدراسة: التنمية الاقتصادية في الوطن العربي سياسياً، وهي رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة العربية المفتوحة في الأردن.

ب- هدف الدراسة: هو تحليل بعض النظريات الاقتصادية، وإيضاح دور البيئة السياسية في التنمية الاقتصادية من خلال التشريعات والقوانين والقرار السياسي، وكيف يؤثر ذلك في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، كما هدفت إلى بيان أثر المساعدات الخارجية في القرار العربي، وإيضاح العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية في ظل العولمة، وكذلك إيضاح المشاكل الاقتصادية في الوطن العربي التي لها علاقة بالبيئة السياسية، كوجود ثروات غير مستغلة و ضعف التكنولوجيا الصناعية.

ت- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.

٢- إن الإمكانيات القطرية مهما اتسعت تبقى عاجزة عن الإيفاء بكل مستلزمات التطور والنمو وبخاصة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجيا الواسعة والمتسارعة والمنافسة في إطار توجهات العولمة.

٣- إن اعتماد السياسيين على تنفيذ سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، والاستعانة ببعض الخبرات الأجنبية دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة الدولة، قد لا يكون في مصلحة الدولة دائماً.

٤- إن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية بشكل مباشر من خلال امتلاكها القرار ومتابعة التنفيذ وقبل ذلك التشريع والقانون الذي يحكم فلسفة اقتصاد الدولة.

٥- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، كتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

٦- وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، والأورو- متوسطة والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية.

٧- عدم تمكن البلد العربي منفرداً من التعامل مع السوق الدولية بندية مقتدرة سواءً في التصدير أو الاستيراد لعدم قدرته على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبيرة يمكن الشركات متعددة الجنسيات من النفاذ في الأسواق العربية بحرية والتحكم في الاقتصاد العربي.

٤- دراسة جنوحات ٢٠٠٦.

أ- عنوان الدراسة: إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية،

وهي رسالة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية في جامعة الجزائر.

ب- هدف الدراسة: هو إيضاح أثر الافتراض الخارجي في التنمية الاقتصادية في الدول العربية ومبررات هذا التمويل، وإيضاح الأعباء الناشئة عن هذا التمويل ومختلف العوامل التي تكمن وراء تفاقم مشكلة الديون الخارجية وخصوصاً للدول العربية، وما مدى قدرة الدول العربية المدينة على خدمة ديونها، كما هدفت إلى تقديم مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة من أجل مواجهة إشكالية الديون.

ت- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- ظهور العديد من المبادرات والإجراءات الدولية للتخفيف من أعباء الديون الخارجية للدول النامية بما فيها العربية، سواء منها المبادرات التي تعمل على تأجيل السداد، أو الإجراءات المتخذة، بقصد إلغاء جزء من الديون الخارجية لبعض الدول، وذلك مقابل تطبيق برامج إصلاح اقتصادي، تشرف عليها المنظمات الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن تجارب هذه الدول أثبتت فشل تلك الإجراءات المتبعة للتخفيف من أزمة المديونية انطلاقاً من إعادة جدولة الديون وصولاً إلى جميع المبادرات التي اقترحت تأجيل السداد أو التخفيف من حجم المديونية الخارجية للدول النامية.

٢- على الرغم من إتباع العديد من الدول المدينة برامج تصحيح اقتصادي قاسية، إلا أنها انعكست سلباً على مستويات معيشة المواطنين، ورغم ذلك فإن الأزمة لا تزال موجودة، إذ لا تزال العديد من الدول المدينة يعاني من زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض معدل النمو.

٣- إن جميع المبادرات التي اقترحتها الدول الدائنة والمنظمات المالية الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية، انطلقت في تحليلها باعتبار أن أزمة الديون هي مجرد أزمة نقص سيولة، أي عدم كفاية وملائمة وسائل الدفع والاحتياطات الدولية اللازمة لمواجهة أعباء المديونية الخارجية، لكن عندما أصبحت هذه الأعباء ضخمة وتجاوزت طاقة هذه الدول على السداد، وتوقف العديد منها عن السداد، تعامل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع هذه الأزمة على أنها أزمة إفلاس، وبالتالي بدأت المبادرات التي تروج لتحويل جزء من الديون إلى أصول إنتاجية تمتلكها أو تشارك في ملكيتها الجهات

الدائنة، وهذا الحل يُعد أخطر أنواع الحلول المقترحة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية بما فيها الدول العربية.

٤- إن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبياً أو إيجابياً وإنما يتوقف على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عليها، إذ أثبتت العديد من الدراسات أن الدول التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد خصصت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات غير المنتجة.

٥- دراسة سمير، ٢٠٠٨.

أ- عنوان الدراسة: الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة -

قطاع النفط أنموذجاً - وهي رسالة ماجستير مقدمة لجامعة محمد خيضر في الجزائر.

ب- هدف الدراسة: هو إيضاح دور النفط وأهميته في العلاقات الدولية، وكيف استفادت الصين من هذه الأهمية، من خلال ما حققته من نمو اقتصادي، حيث كان النفط أحد الأسباب في دخولها كلاعب جديد منافس على الساحة الدولية - بعد الحرب الباردة - وخصوصاً في القارة الأفريقية، كما هدفت إلى بيان كيفية صعود الصين اقتصادياً، وما هي توجهاتها الاستراتيجية في أفريقيا، وكيف استغلت قدراتها الاقتصادية في تحقيق استراتيجيتها، كما أوضحت أن هدفها هو كسب تأييد الدول الأفريقية - في قضية تايوان وقضايا حقوق الإنسان في الصين - في المحافل الدولية، خاصة أن هذه الدول تشكل كثافةً عدديةً في هيئة الأمم المتحدة، حيث تمثل الدول الأفريقية حوالي ربع عدد الأعضاء تقريباً.

ت- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- تسعى الصين إلى خلق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، بهدف توسيع نشاطها في أفريقيا من أجل زيادة صادراتها إليها، وزيادة الواردات النفطية إلى الصين.

٢- للنفط الأفريقي دور مهم في السياسة الدولية، حيث أن الثروة النفطية هي سبب لكثير من الحروب الداخلية في أفريقيا.

٣- تنافس الصين دول العالم في أفريقيا بهدف تنويع مصادرها النفطية.

ب- الدراسات الأجنبية:

١- دراسة Dianne E. Rennack 2014

أ- عنوان الدراسة **US economic sanction and authority to lift restriction**

Iran: متاحة على الموقع الإلكتروني www.crs.gov

ب- هدف الدراسة: توضيح كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بفرض عقوبات اقتصادية على إيران في محاولة منها لتغيير الحكومة التي تعدها داعمة للإرهاب وتمتلك سجلاً سيئاً في مجال حقوق الإنسان، وتحاول الحصول على أسلحة غير تقليدية، وتبين الدراسة أن نظام العقوبات ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدأ بعد الثورة عام ١٩٧٩ واحتجاز الرهائن الأمريكيين في الجمهورية الإسلامية. ت- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن الهدف من هذه العقوبات هو إعادة إيران إلى المجتمع الدولي باعتبارها دولة "مارقة"، وتعزيز الأمن القومي الأمريكي.

٢- دراسة Kenneth katzman 2013

أ- عنوان الدراسة **Iran sanctions** متوفرة على الموقع الإلكتروني www.crs.gov

ب- هدف الدراسة: التعريف بالعقوبات الأمريكية على إيران، ولماذا فرضتها أمريكا.

ت- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ١- أن الصادرات الإيرانية من النفط انخفضت إلى نحو ١,٢٥ برميل يومياً عام ٢٠١٣ بمقدار النصف تقريباً، وأسباب هذا الانخفاض تعود إلى حظر الاتحاد الأوروبي شراء النفط الإيراني.
- ٢- خفض الإنتاج النفطي أدى إلى خفض العائدات، وأثر في قيمة العملة الإيرانية بحوالي ٥٠% مما أدى إلى انكماش اقتصادي، وأنتج عواقب غير مقصودة من هذه العقوبات، كنقص بعض الأدوية الغربية المتقدمة التي تحتاجها إيران.

٣- وجدت إيران بعض الطرق للتخفيف من آثار هذه العقوبات كزيادة الصادرات غير النفطية.

٣- دراسة Peterson Institute 2012

أ- عنوان الدراسة:- 1984 case studies in economic sanctions and terrorism
2005, Peterson Institute for International Economics.

تعرض الدراسة تسلسل أحداث العقوبات المفروضة على إيران ضمن تاريخ محدد منذ عام ١٩٨٤ إلى عام ٢٠٠٥ وتنتهي إلى حساب الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني، كما تشير إلى تطور العقوبات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٦ واشتراك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيها، وتبين كيف ساهمت العقوبات في إطلاق الرهائن الأمريكيين في إيران، إلا أن تأثيرها محدود في مجال الملف النووي، كما تذكر الدراسة أن الكونغرس الأمريكي في نهاية ٢٠١١ أقر عقوبات إضافية لكنها فشلت في إجبار إيران على التخلي عن ملفها النووي.

ثامناً- إضافات البحث:

تبين في هذا البحث أن الدبلوماسية الاقتصادية هي أداة خارجية لأي دولة، تستخدم فيها العقوبات الاقتصادية أو المساعدات الاقتصادية، وأن هناك عوامل ترتبط بالدبلوماسية الاقتصادية لا تكون خاضعة للدولة مباشرة كالإعلام الاقتصادي، وأن للسياحة والثقافة والمغتربين دوراً في الدبلوماسية الاقتصادية، وبالتالي تؤثر في التنمية، فبعض الدول التي استطاعت الحصول على مساعدات اقتصادية استفادت منها في تحقيق فوائد تنموية، فيما فشلت دول أخرى في تحقيق تنمية من مساعدات حصلت عليها.

كما تبين في هذه الدراسة أن للدبلوماسية الاقتصادية جانب سياسي، يتمثل بتقديم تنازلات اقتصادية لكسب مواقف سياسية، أو تقديم تنازلات سياسية مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية.

تاسعاً- الفترة الزمنية:

يغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٠-٢٠١٥.

الفصل الأول
الدبلوماسية
الاقتصادية

المبحث الأول - مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتاريخها.

١ - مفهوم الدبلوماسية:

الدبلوماسية لفظة مشتقة من الكلمة اليونانية "دبلوما"، ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد وتخول حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد إليها.^١

واستخدمت كلمة دبلوما بمعنى التوصية الرسمية التي تعطى للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية، وكانوا يحملونها معهم ليُسمح لهم بالمرور، ويكونوا موضع رعاية خاصة، كما أنها تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد إليها، والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وحسن استقباله وتيسير انتقاله بين الأقاليم المختلفة.^٢

إلا أن هذا المفهوم للدبلوماسية قد تطور مع تطور العلاقات الدولية وظهور القانون الدولي، وأصبح للدبلوماسية مفهوم حديث يعبر عن مجموعة من المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا للدول (الأمنية والاقتصادية).

كما يُعبر عن المفهوم الحديث للدبلوماسية بسياسات تسعى للتوثيق بين مصالح الدول، من خلال الاتصال وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتعد الدبلوماسية أداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال التأثير على الدول الأخرى بهدف استمالتها وكسب تأييدها.

كما تُعنى الدبلوماسية بتوصيل المعلومات للحكومات المختلفة والتفاوض معها وتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في مختلف المجالات، والدفاع عن مصالح رعايا الدولة في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث الدولية، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية.^٣

^١ أبو عياد، سعيد: الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها، www.docs-google.com

^٢ خميس، حنان: تاريخ الدبلوماسية www.ao-academy.org

^٣ أبو عياد، سعيد: الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها، مرجع سبق ذكره.

كما يستعمل مصطلح الدبلوماسية للتعبير عن حالة التعايش بين وحدات سياسية مستقلة، لكنها على درجة من الاتصال فيما بينها، وهذا يتطابق مع تعريف الكاتب والدبلوماسي الأمريكي جورج كينان للدبلوماسية، إذ عرفها بأنها: عملية الاتصال بين الحكومات.^١

ومن التعريفات المهمة للدبلوماسية تعريف الدبلوماسي البريطاني أرنست ساتو، الذي يقول أنها: استعمال الكياسة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.

وكذلك عرفها الكاتب الدبلوماسي البريطاني نيكلسون بأنها: إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو أسلوب معالجة وإدارة هذه العلاقات من قبل السفراء والمبعوثين.^٢

مما سبق يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها: عملية تواصل واتصال بين حكومات الدول المختلفة، يقوم بها موفدون مختصون (ممثلون دبلوماسيون) تتوفر فيهم شروط معينة كاللباقة والذكاء، بهدف خدمة مصالح الدول وتطويرها، من خلال التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إطار المنظمات الدولية أو بين الدول بشكل ثنائي أو متعدد.

إن تطور العلاقات الدولية وتشابك مصالح الدول جعل العلاقات الدولية تنتوع لتتخطى كونها علاقات سياسية فقط، فأصبحت علاقات ثقافية واقتصادية، ومن المؤكد أنه لا يمكن لأي دولة في العالم أن تعيش وتتطور بمعزل عن باقي دول العالم، وخصوصاً في ظل التطورات المتلاحقة في السياسة والاقتصاد، لذلك تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً مهماً في مستقبل العلاقات بين الدول، حيث أضحت تطور العلاقات الاقتصادية الدولية لدولة ما مؤثراً في مستوى التنمية الاقتصادية فيها.

وبما أن العلاقات الدولية قد تنوعت فإن الدبلوماسية تنوعت أيضاً، فأصبح هناك دبلوماسية تقليدية ودبلوماسية ثقافية ودبلوماسية شعبية ودبلوماسية اقتصادية وغيرها، وسيتم في هذا المبحث دراسة الدبلوماسية الاقتصادية.

^١ فرانكل، جوزيف: العلاقات الدولية، تهامة للنشر، جدة، ١٩٨٤، ص ١١٧.
^٢ عبيكان، عبد العزيز بن ناصر: الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٨٥.

٢ - مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

هناك مفهومان للدبلوماسية الاقتصادية:

٢-١ - مفهوم قديم:

يرتبط هذا المفهوم ب نشأة علاقات التبادل التجاري بين مدن العالم القديم والحضارات المختلفة، حيث نشأت الدبلوماسية الاقتصادية في نموذجها الأولي عندما بدأت التبادلات الخارجية للمنتجات بين دول المدن، حيث كانت الوثائق التجارية تكتب على الألواح الطينية كما في مصر في الفترة ١٤٦٠-١٢٢٠ق.م، وكان هناك تجارة بين حضارات غرب آسيا، تتمثل بتبادل السلع والمصنوعات الدينية والمخطوطات^١، ثم تطور هذا المفهوم وأصبح يُعبر عن عمل الملحقين التجاريين، والمبعوثين الخاصين للحكومات، وكان دور وزارة الخارجية دوراً مركزياً، فهي المسؤولة عن القيام بالدبلوماسية الاقتصادية.

٢-٢ - مفهوم حديث:

لقد تغيرت الحالة التقليدية للدبلوماسية الاقتصادية، وأصبحت أكثر تعقيداً بسبب العولمة وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وظهر ممثلين غير حكوميين للدول كالمنظمات الاقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، منظمة العمل الدولية وغيرها)، وكذلك ظهور مجموعات الضغط التي لها تأثير مباشر في الدبلوماسية الاقتصادية من خلال معايير خاصة بها يتعلق بعضها بالحفاظ على البيئة، ويتعلق بعضها بحقوق الإنسان، وكذلك منظمات المجتمع المدني التي تشارك في صناعة السياسات الاقتصادية الدولية بشكل غير مباشر من خلال الإعلام، بالإضافة إلى اشتراك وزارات حكومية أخرى في عمليات التفاوض الاقتصادي الدولي، التي ليست على علاقة مباشرة في الدبلوماسية الاقتصادية التقليدية كوزارات العمل وغيرها من الوزارات الأخرى، التي أصبح لديها أقسام للشؤون الخارجية من مهامها إجراء حوارات مع نظرائها في دول أخرى.

هذه الوزارات أضعفت الدور الرئيسي والتاريخي لوزارات الخارجية، وذلك نتيجة للاتجاه نحو تفويض الكفاءات المتخصصة من قبل الحكومات المركزية، ويضاف إلى ما سبق دور القطاع الخاص المتزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي أصبح جزءاً رئيسياً في الدبلوماسية الاقتصادية.

¹Rana, S. & Chatterjee, B. (2011). Introduction: the role of embassies. In K. S. Rana & B. Chatterjee (eds.), Economic diplomacy: India's experience. Jaipur: CUTS International, p3.

وأهم ما يتصل بالمفهوم الحديث للدبلوماسية الاقتصادية الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية العالمية،¹ والتي تواجه الحكومات في قضايا الاقتصاد والأعمال من خلال احتجاجات مدنية، حملات توعية، تصنيف قوائم سلبية، استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل أخرى، وبالتالي امتلاكها القدرة على إضعاف قدرة الدبلوماسيين الاقتصاديين في عملية التفاوض وصياغة المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية.

٣- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

الدبلوماسية الاقتصادية هي نشاط متعدد الأوجه، ومن الصعب تحديد ماهيته بدقة، إلا أنه يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: مجموعة ممارسات، تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للبلد المرسل.²

وتختلف الدبلوماسية الاقتصادية عن الدبلوماسية التجارية بكون الدبلوماسية التجارية مجموعة فرعية من أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، إن الدبلوماسية التجارية لا تشمل إدارة المساعدات الاقتصادية للدول المانحة أو المستفيدة، ولكن هذا النشاط يقع ضمن مجال الدبلوماسية الاقتصادية، والشيء نفسه ينطبق على إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية مع المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وكل الفاعلين في الدبلوماسية الاقتصادية، كالمؤسسات والهيئات والاستشاريين وجميع المعنيين بالأنشطة الاقتصادية الخارجية كالسفارات والقنصليات والغرف التجارية والهيئات الصناعية وهيئات ترويج الصادرات وغيرها.³

تُعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها شكل من أشكال الدبلوماسية، تستخدم فيها الدولة الأدوات الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها.⁴

يلخص هذا التعريف الدبلوماسية الاقتصادية بالأدوات الاقتصادية من مكافآت وعقوبات اقتصادية دولية، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، في حين تتطوي الدبلوماسية الاقتصادية على رعاية المصالح الاقتصادية والتجارية للدولة المرسلة للبعثة الدبلوماسية، وكذلك الاتصال مع المؤسسات والمنظمات الدولية بهدف تعزيز المصالح الاقتصادية للدولة المرسلة، والسعي

¹Sander, R.Yul,(2013). international economic diplomacy, mutationsin in post-modern times: Netherlands Institute of International Relations, p8

²Rana, S. & Chatterjee, B. (2011). Introduction: the role of embassies. OP, p1.

³Rana, S. & Chatterjee, B. (2011). Introduction: the role of embassies. OP,p3.

⁴www.wikipedia.org

لحل النزاعات التجارية، وإجراء المفاوضات الاقتصادية المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها.

كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير في الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة.¹

وهذا التعريف يعطي الدبلوماسية الاقتصادية بعداً سياسياً فقط، ويفترض أن ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية حكر على الدول الغنية التي تمتلك مقدرات اقتصادية، وهذا الكلام غير دقيق، فالدول الفقيرة تمتلك دبلوماسية اقتصادية وإن كانت أقل تأثيراً من الدبلوماسية الاقتصادية للدول الغنية.

كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: الدبلوماسية المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية، من خلال دبلوماسيين اقتصاديين يقومون برصد السياسات الاقتصادية في الدول الأجنبية، وإبلاغ الدولة المرسله عنها، وتقديم المشورة إلى الحكومة التي ترسم السياسات الاقتصادية.²

يركز هذا التعريف على ضرورة وجود خبرة فنية لدى الدبلوماسيين لتحليل آثار الوضع الاقتصادي في بلد ما في المصالح الاقتصادية للدولة الموفدة للبعثة الدبلوماسية، ويغفل هذا التعريف دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز المصالح الاقتصادية، والسعي لحل النزاعات التجارية والتفاوض مع الشركاء التجاريين، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والتجارية على المستوى الدولي.

كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: الأنشطة الرسمية التي تركز على زيادة الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي والمشاركة في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية، أي الأنشطة الاقتصادية الرسمية لوزارات الخارجية والوزارات والهيئات المعنية، كوزارة التجارة الخارجية والهيئات المعنية بترويج المنتج المحلي في الأسواق الخارجية، وهيئة الاستثمار وغيرها.

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً بأنها: الدبلوماسية المهتمة بقضايا السياسة الاقتصادية، ومثال عليها عمل الوفود الوطنية ضمن المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية WTO، إضافةً إلى الدور الذي تقوم به هذه الوفود من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية المعمول بها في الدول الأجنبية بهدف دراستها وتحليلها من قبل حكوماتهم المحلية واختيار أفضل السبل للتأثير فيها، كما تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية الموارد الاقتصادية الوطنية كحواجز أو عقوبات لتحقيق

¹ وهبان، أحمد: محاضرة في العلاقات الدولية في الإسلام: faculty.ksu.edu

² Economic Diplomacy, Website of the Ministry of Foreign Affairs of Nepal, Ifa.org.nb

³ Pavol, Baranay.(2009), Modern Economic Diplomacy, Publications of Diplomatic Economic Club, actual problems of economics, p1

أهداف معينة في السياسة الخارجية، والمثال على ذلك استخدام النفط العربي في حرب تشرين التحريرية^١ ١٩٧٣.

وبناءً على التعريف السابق يمكن للحكومات الاستفادة من الدبلوماسية الاقتصادية بتوجيه مشاريعها الخاصة في الداخل من خلال نصائح تصدير أو مساعدة قانونية أو حتى مساعدة الشركات الوطنية على إقامة فروع تابعة لها في الأسواق الخارجية، ويمكنها أن تقوم بالشيء نفسه للمشاريع الأجنبية من أجل تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.^١

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: إدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.

يغفل هذا التعريف الدور الهام للمنظمات الاقتصادية الدولية، كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وغيرهما، وهذه المنظمات تشكل مكاناً لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية تجاه أغلب دول العالم، ولديها دبلوماسيون اقتصاديون يمثلون الدول الأعضاء فيها.

من جملة التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للدبلوماسية الاقتصادية: هي نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف، تستخدم فيه أطراف دولية (دول، تكتلات، منظمات) مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي، أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية وذلك عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة.

٤- أهمية عمل الدبلوماسية الاقتصادية:

يزداد دور الدبلوماسية الاقتصادية أهميةً في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويتسع مجالها، ويتطور ليختلف عن مجالها التقليدي لأهم الأسباب التالية:

٤-١- زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية في مستويين هما التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي.

٤-٢- التوسع السريع للمناطق الاقتصادية في العالم، وتحرير الاقتصاديات الوطنية، عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية، أي الشركات متعددة الجنسيات والبنوك والمجموعات الاستثمارية، وهذه الكيانات لها تأثير كبير في السياسة والعلاقات الدولية.

¹Sander, R.Yul, (2013), international economic diplomacy, mutations in post-modern times: Netherlands Institute of International Relations, p13.

² Romih, Dejan, and Klavdij Logožar.(2014) "Economic Diplomacy Of A Small State-The Case Of Slovenia."Conference Clute Institute International Academic Texas, USA, p1.

٤-٣- عولمة الاقتصاد العالمي الجديد وذلك على المستويين الكمي والنوعي، من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات متعددة الجنسيات التي تشكل القوة الرائدة في السوق العالمية من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية، التي تعزز التنمية في صالح جميع الدول، وفي الوقت نفسه تقضي على تطلعات الدول المتقدمة التي تسعى لاحتكار مزايا العولمة.

٤-٤- إدخال الدبلوماسية ضمن أساليب الإدارة الحديثة، في تطوير التعاون بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية.

٤-٥- زيادة دور الانفتاح على العالم الخارجي في النهوض الاقتصادي وهذا يحتاج إلى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، أي خلق صورة إيجابية للدول المختلفة، وذلك من خلال السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر اللذين يشكلان عاملاً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.^١

٤-٦- مسؤولية الدبلوماسية الاقتصادية عن وظيفة سياسية تشريعية لجهة خلق إطار للتعاون الاقتصادي الدولي، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن التعاون الاقتصادي الثنائي من خلال العديد من الطرق، كتنظيم بعثات من رجال الأعمال، والتحضير لمؤتمرات اقتصادية دولية، وتأمين وجود الشركات الوطنية في المعارض الدولية.^٢

٤-٧- تعاضد دور التكتلات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.^٣

٤-٨- تقديم المساعدة المباشرة والدعم للشركات الوطنية: حيث تقدم وزارات الخارجية المساعدة والدعم للشركات في إيجاد المستثمرين الأجانب المحتملين والترويج للمنتجات والخدمات في الخارج، وتقديم المعلومات حول فرص العمل للشركات الوطنية ومساعدة الشركات في العثور على شركاء عمل محتملين وحماية مصالحهم في هذه الأسواق.^٤

¹Pavo, I Baranay: Modern Economic Diplomacy, OP, p1

²Michal Polgár,(2014). fruits of slovak economic diplomacy – inputs and challenges, University of Economics in Bratislava, Faculty of International Relations, p4

^٣ خداء، فوزية كرم: التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، بغداد، ص ١٨٦.

⁴Stanislav Raščan,(2013), Effective Economic Diplomacy – the case of Slovenia, PUBLIC enterprise Quarterly Journal, p2-4

٥- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

تختلف أهداف الدبلوماسية الاقتصادية من بلد لآخر فقد تكون اقتصادية كتحقيق مصالح ذاتية للدول والحلفاء، وقد تكون سياسية كتغيير سلوك دول أخرى، وقد تكون استراتيجية كتغيير خريطة توزيع القوة، إلا أن هناك قواسم مشتركة تشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية، وهذه المشتركة هي:^١

أ- تعزيز التصدير.

ب- تعزيز السياحة.

ت- جذب الاستثمار الأجنبي والبحث عن مجالات الاستثمار في الخارج.

ث- مساعدة رجال الأعمال في العثور على فرص لتصدير منتجاتهم وتزويدهم بالاستشارات والخدمات اللازمة.

وعلى سبيل المثال نبين بعضاً من أهداف الدبلوماسية الاقتصادية لبعض الدول.

٥-١-١- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية: هي تحقيق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في الخارج، والتي تتمثل ب:^٢

٥-١-١-١- وصول الصادرات الأمريكية إلى الأسواق العالمية، ووصولها إلى أسواق المواد الخام، وتعد الملكية الفكرية واحدة من أهم الصادرات الأمريكية، مما يجعل السعي لتعزيز التدابير الرامية إلى حماية حقوق الملكية الفكرية جزءاً من الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية.

٥-١-٢- صيانة النظم المالية الدولية ومراقبتها كيلا تصبح عرضة للاستخدام من قبل عناصر إجرامية وإرهابية.

٥-١-٣- تشجيع اقتصاديات السوق في جميع أنحاء العالم وخلق طلب دائم على الدولار.

٥-١-٤- تصدير منظومة القيم الأمريكية، وتعزيز السيطرة على العالم.

٥-٢- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الروسية، وأهمها:^٣

٥-٢-١- تعزيز موقع روسيا في مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين، والتي تعدهما روسيا بمنزلة الأمم المتحدة الاقتصادية.

^١ Michal, Polgár (2014). fruits of slovak economic diplomacy – inputs and challenges, op.

^٢ Philipot Constance(2010). theory of war and strategy, the u.s. army war college guide to national security issues volume i, p188

^٣ السنيح، رياض: الدبلوماسية الاقتصادية في مرحلة العولمة وتنظيمها وعواملها، وثائق وزارة الخارجية السورية، ص ١١.

- ٥-٢-٢- تعزيز موقع روسيا في منظمة التجارة العالمية.
- ٥-٢-٣- تعزيز التعاون الثقافي مع الدول الأخرى من باب القناعة بأن ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تفهم ثقافة الشعوب الأخرى.
- ٥-٣- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية السلوفينية تتمثل ب:^١
- ٥-٢-١- تقديم الدعم للمصدرين السلوفينيين، ومساعدتهم في البحث عن فرص جديدة في الأسواق الخارجية التقليدية والجديدة.
- ٥-٢-٢- حماية الاقتصاد السلوفيني وتعزيزه، ضمن الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الدولية.
- ٥-٢-٣- تطوير التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف الذي تكون فيه سلوفينيا عضواً أو طرفاً.

٥-٣- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية في بنغلادش:^٢

- ٥-٣-١- تصدير القوى العاملة في بنغلادش إلى بعض دول الشرق الأوسط.
- ٥-٣-٢- الدبلوماسية الاقتصادية في بنغلادش تعطي الأولوية القصوى لتعزيز تنمية البنية التحتية.
- ٥-٣-٣- السعي لضمان استمرار المساعدات الاقتصادية من الدول المانحة، وتعزيز هذه المساعدات.

٥-٤- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الكويتية تتمثل ب:

- ٥-٤-١- تنويع مصادر الدخل في الكويت، ودعم جهود التنمية الاقتصادية عن طريق تفعيل بعثاتها الدبلوماسية الاقتصادية في الخارج.
- ٥-٤-٢- توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الكويت والدول الأخرى لزيادة تفعيل دورها في المحافل الإقليمية والدولية.
- ٥-٤-٣- الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وإصلاح سوق العمل من أجل الارتقاء باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة والتخفيف من حدة القيود المفروضة على التنمية، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها.^٣

¹ Stanislav Raščan,(2013), Effective Economic Diplomacy – the case of Slovenia ,OP, p3

²Sobhan, Farooq(2015); Focus on Economic Diplomacy: the priority tasks,pp2-6, ruchichowdhury.tripod.com.

^٣ الدبلوماسية الاقتصادية: مفهوم جديد لوزارة الخارجية هدفه تسويق الكويت كمركز مالي. موقع وكالة الأنباء الكويتية، ww.kuna.net.kw

٦- مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

تتوزع الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام ضمن ثلاثة مستويات رئيسية هي:¹

٦-١- الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف:

مثالها المنظمات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويفترض أن يكون هناك مجموعة من الدبلوماسيين ذوي الخبرة والاختصاص يمثلون الحكومة والقطاع الخاص، يفهمون القضايا الاقتصادية والتجارية الرئيسية ويتفاوضون لتحقيق مصالح دولهم.

٦-٢- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:

تشكل جزءاً رئيسياً في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتم التفاوض في إطارها بين دولتين على مجموعة من القضايا أو الاتفاقات الثنائية الرسمية في مجال التجارة أو الاستثمار.

٦-٣- الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

تزداد أهمية هذا المستوى من خلال توقيع اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، واتفاقيات لفتح الأسواق وتحرير الاقتصاد، وتعزيز المصالح الوطنية لمجموعة دول الإقليم، ومثال على ذلك اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب آسيا الثمانية (سافتا)، وهذه الاتفاقيات قد تناسب الدول المتجاورة، ودولاً لها نفس مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تناولنا في هذا المبحث تعريفاً للدبلوماسية بشكل عام، ومنه تم الانتقال إلى مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، ووجدنا أن مجالات الدبلوماسية الاقتصادية واسعة، وذكرنا بعضاً من هذه المجالات، وانتقلنا إلى أهداف الدبلوماسية الاقتصادية التي تختلف من بلد لآخر، وذكرنا بعض الأهداف لبعض الدول، وفي الختام ذكرنا مستويات الدبلوماسية الاقتصادية ووجدنا أنها متعددة وثنائية وإقليمية.

وسيتم تناول أنواع الدبلوماسية الاقتصادية في المبحث التالي.

¹Dahal, Madan Kumar(2008), Development through economic diplomacy, Institute of Foreign Affairs (IFA), Kathmandu, Nepal, pp2-6

المبحث الثاني - أنواع الدبلوماسية الاقتصادية.

هناك أنواعاً مختلفةً للدبلوماسية الاقتصادية تختلف باختلاف الدول والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وإذا ما أخذنا على سبيل المثال الدبلوماسية الأمريكية غالباً ما توصف بدبلوماسية "الجزرة والعصا" للدلالة على العقوبات والمساعدات في الدبلوماسية الأمريكية، وهذا الوصف وإن كان غير دقيق إلا أنه يمكن استخدامه للدلالة على نوعين من الدبلوماسية الاقتصادية، الأول هو الدبلوماسية التي تعتمد على المنح والهبات والمساعدات الاقتصادية والتي يمكن تسميتها بالترغيب، والتي هي نتيجة للعولمة الاقتصادية، ومن أهدافها توسيع التعاون الاقتصادي بين الدول، فالاقتصاد يعد وسيلة من الوسائل الدبلوماسية يتمثل بشكل رئيسي في التعاون الاقتصادي، والمساعدات الاقتصادية، فالتعاون الاقتصادي هو عامل محفز ومشجع في التبادلات والاتصالات بين الدول، فكلما ازدادت التبادلات ازداد التفاهم وتعمقت الثقة المتبادلة بين الدول، فجميع الدول تحاول استغلال التجارة والاستثمار وغيرها من الوسائل الاقتصادية لزيادة إمكانية نجاح أهدافها الدبلوماسية، أما الدلالة الثانية للوصف وهو العصا، فهي التي تعتمد على الحظر الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية وقطع المساعدات الاقتصادية عن الكثير من الدول التي تحتاج إليها للتأثير على سياستها، والذي يمكن تسميته بالترهيب.

مما سبق يمكن استنتاج أن للدبلوماسية الاقتصادية نوعين وهما الترغيب والترهيب، وسيتم دراسة كل منهما بالتفصيل:

١- الترغيب:

ويعني منح المساعدات الاقتصادية للدول المتعاونة، التي تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة.^٢

والمثال على ذلك، تقديم الولايات المتحدة معونات ضخمة لباكستان نظير خدماتها للأمريكيين في حرب أفغانستان منذ عام ٢٠٠١.

والمساعدات الاقتصادية: هي عملية توظيف الموارد الاقتصادية بوصفها أداةً للتأثير في السلوك الداخلي والخارجي للدول الأخرى بغية تحقيق غايات سياسية أو اقتصادية، والهدف من ذلك تقديم إجراءات بدلاً من العقوبات، وقد تكون على شكل منح أو هبات.^٣

^١ غلويال تايمز، الدبلوماسية الاقتصادية سيف نو حدين، www.arabsino.com/article

^٢ وهبان، أحمد: محاضرة في العلاقات الدولية في الإسلام faculty.ksu.edu

^٣ العجمي، مبارك سعيد عوض: المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١، ص ١٧.

وتُعرف المساعدات الخارجية بأنها نقل موارد حقيقية من الحكومات أو المؤسسات في الدول الغنية إلى حكومات الدول الأقل نمواً في العالم الثالث، وهذه المساعدات قد تكون على شكل منح أو قروض، من دول أو منظمات دولية، وتشكل عاملاً محفزاً لإحداث التغيير في الدول المتلقية لها، حيث نجحت المساعدات الاقتصادية في كثير من الأحيان، في خلق الظروف لتحسين مستوى معيشة الفقراء وتمكينهم من العمل وزيادة الدخل، وفشلت في بعض الأحيان.^٢

وعلى الرغم من تعدد المساعدات واختلافها من دولة لأخرى، إلا أنه يمكن إجمال دوافع مانحي تلك المساعدات الاقتصادية بـ:

أ- دوافع سياسية:

- ترتبط هذه المساعدات بالمصالح الاستراتيجية للدول المانحة أو لأغراض إيديولوجية وتتمثل بـ:
- ١- تشجيع أنظمة الحكم المتلقية للمساعدات الاقتصادية، لإحداث التنسيق والتعاون في السياسة الخارجية للدولة المتلقية وحاجات الدول المانحة وتوجهاتها.
 - ٢- دعم أنظمة الحكم الصديقة والحفاظ على بقائها في السلطة أكبر وقت ممكن.^٣
 - ٣- إعادة توزيع مراكز القوة، واحتواء مراكز قوى إقليمية ودولية.

ب- دوافع اقتصادية:

وتتمثل بتأمين اليد العاملة، وأسواق التصريف، ومجالات الاستثمار، بالإضافة إلى ضمان الحصول على المواد الأولية والحفاظ على مكانة لشركات الدولة المانحة في الدول المتلقية، وهذه الدوافع تعد انتصاراً للدبلوماسية الاقتصادية للدول المانحة، وتمهد للتبعية التجارية من خلال فرض التزامات على الدول المتلقية بأن تشتري جزءاً كبيراً من منتجات معينة للدولة المانحة وهذا ما تفعله الدول الرأسمالية كأمریکا واليابان وفرنسا.^٤

يعد مشروع مارشال ١٩٤٧ من أكبر مشاريع المساعدات الاقتصادية في التاريخ، وهو مشروع إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والذي وصل حجم الإنفاق فيه إلى ١٣ مليار دولار أمريكي، وهذا المشروع الضخم ساهم في المحافظة على وجود قوي للولايات المتحدة في أوروبا في مرحلة الحرب الباردة، وفتح أسواق أوروبا الغربية للبضائع الأمريكية.^٥

^١Yavuz, Ali, (2013), the role of foreign aid in economic development of developing countries, suleyman demirel university, Turkey, p145.

^٢Ian Goldin, Halsey Rogers, and Nicholas Stern,(2014), The Role and Effectiveness of Development Assistance , Lessons from World Bank Experience, A research paper from the development economics vice presidency of the world bank.p2

^٣ الزايد، سارة عبد اللطيف سعود: المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان ٢٠١٢، ص ٤٢.

^٤ الزايد، سارة عبد اللطيف سعود: المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

^٥ المرجع السابق مباشرة، ص ٣٩.

ومن الأمثلة المهمة على المساعدات الاقتصادية، قيام الاتحاد السوفييتي بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) عام ١٩٤٩ رداً على مشروع مارشال، حيث كان من أهداف ذلك المشروع وقف تمدد القوة الأمريكية نحو الشرق من خلال المساعدات الاقتصادية، فكانت المساعدات الاقتصادية في فترة الحرب الباردة تُعطى لأهداف مرتبطة باستراتيجيات الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، فتكون متحيزة للدول التي تدور في فلكها، ومع نهاية الحرب الباردة حدث انخفاض للتحيز في توزيع المساعدات، الذي كان على أساس العلاقات الاستعمارية القديمة أو استراتيجيات الدول العظمى، لصالح التجارة والمصالح المتبادلة.^٢

ومن الأمثلة العربية على المساعدات الاقتصادية، هي المساعدات الهائلة التي قدمتها دول الخليج للعراق، وخصوصاً السعودية والكويت بين عامي ١٩٨١-١٩٨٨ بهدف مواجهة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتعد اليابان من أهم الدول التي تعتمد زيادة المساعدات الاقتصادية للدول النامية، بغرض تحقيق هدفها في السياسة الخارجية، وهو أن تكون عنصراً فاعلاً في العلاقات الدولية، وهذه المساعدات ليست للتنافس أو لبناء تحالفات عسكرية بل من أجل بناء علاقات قوية مع دول العالم، وتحسين الصورة العامة لليابان كدولة مانحة.^٣

فمنذ تسعينات القرن العشرين عملت اليابان على تعزيز دور المساعدات الاقتصادية بوصفها أداة من أدوات سياستها الخارجية في إطار سعيها لتطوير وتنمية دول العالم الثالث انطلاقاً من مسؤوليتها الدولية تجاه هذه الدول.^٤

حيث أن الدستور الياباني يمنع مشاركة اليابان بقوات عسكرية يابانية في قوات حفظ السلام الدولية، وبالتالي كانت المساعدات الخارجية هي الوسيلة الأفضل لممارسة اليابان دوراً دولياً فعالاً، ومساعدات اليابان نوعان، تكنولوجية: وهي عبارة عن معدات وخبرات لتطوير البيئة التكنولوجية في الدول النامية، ومالية: تتضمن منح وقروض ذات شروط ميسرة.^٥

^١ الزايد، سارة عبد اللطيف سعود: المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

^٢ Camelia Minoiu and Sanjay G. Reddy, (2009), Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation, IMF Working Paper, IMF Institute, p2-6

^٣ العجمي، مبارك سعيد عوض: المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

^٤ المرجع السابق مباشرة، ص ٣٨.

^٥ العجمي، مبارك سعيد عوض: المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

وتستخدم اليابان دبلوماسية المساعدات بوصفها أداةً لتقوية الروابط الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية مثل سوريا ومصر والعراق والجزائر، وقد قُدر ما قدمته اليابان من مساعدات اقتصادية للمنطقة العربية بأكثر من ملياري ين ياباني بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٤.^١

أما بالنسبة للصين فقد منحت مساعدات للدول النامية من أجل خلق صداقة معها، فخلال العام ٢٠١٣ أعفت ٣١ دولة إفريقية من ديون قيمتها ١٠,٥ مليار يوان، وأعلنت عن تقديم معاملة التعريف الجمركية الصفرية لـ ١٩٠ سلعة واردة من ٢٩ دولة إفريقية أقل نمواً.

وبشكل عام فإن معظم المساعدات الخارجية تحاول تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الاقتصادية التالية.

- أ- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية، ودعم القطاعات الإنتاجية أو جلب الأفكار والتكنولوجيا الجديدة.
- ب- تعزيز قطاعات مهمة، مثل التعليم، والصحة، والبيئة، أو النظم السياسية، لدعم استهلاك الفقراء من الطعام والسلع الأخرى الضرورية، وخصوصاً خلال عمليات الإغاثة الإنسانية.
- ت- المساعدة في استقرار اقتصاد الدول المتلقية للمساعدات من الصدمات الاقتصادية.^٢
- ث- ترسيخ التبعية الاقتصادية والسياسية.

مما سبق نستنتج أن أهداف المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، تختلف من دولة لأخرى ففي حين كان دور المساعدات الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقاً هو بناء تحالفات سياسة واقتصادية لخدمة أهدافهما الاستراتيجية، نجد أن اليابان توظف المساعدات الاقتصادية بهدف لعب دور دولي أكبر، وتتمثل أهداف الصين من المساعدات الاقتصادية ببناء صداقات مع دول العالم، وفتح أسواق جديدة، وتأمين استمرارية حصولها على الطاقة، وهذا يتطابق مع الفرضية الأولى التي تنص على أن الدبلوماسية الاقتصادية تستخدم من جانب الدول المتقدمة لبناء تحالفات وإحداث تحول سياسي يخدم مصالحها الاستراتيجية.

^١ العجمي، مبارك سعيد عوض: المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

^٢ Paolo Garonna, Abdur Chowdhur, (2007), effective foreign aid, economic, integration and subsidiarity 'lessons from europe, discussion paper series, Geneva, Switzerland, p6-7.

٢- التهريب:

ويعني منع المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناوئة، المناهضة أو التي لا تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة، وهذا النوع من الدبلوماسية الاقتصادية يمكنه أن يستخدم كوسيلة عقابية، فيلعب دور المنذر في التبادلات الدولية، والمقيد لتصرفات الطرف الآخر، وكما أن قطع المساعدات التنموية أو تخفيضها يمثلان تدخلاً في شؤون الدولة المتلقية، فإن بقاء هذه المساعدات لا يعني تحقيق التنمية الاقتصادية، والهدف السياسي لهذه المساعدات يتحقق بمجرد تقديم المساعدات، لا بالتنفيذ الناجح للأنشطة التي تمولها.

قد توقف الدول المانحة مساعداتها إلى الدول المتلقية تحت ذريعة انتهاك الأخيرة "حقوق الإنسان" والأمثلة كثيرة على ذلك، كوقف الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها للسودان عام ١٩٩٧.

وتطبق العقوبات الاقتصادية لمجموعة متنوعة من الأسباب، كعقوبة أو إضعاف الدولة المستهدفة، لحثها على تغيير في سياستها، أو لإحداث تغيير في النظام، وقد تكون العقوبات الاقتصادية من طرف واحد، مثل فرض الولايات المتحدة من جانبها فقط للعقوبات، بهدف إقناع دولة مستهدفة بالعقوبات إنهاء جهودها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، كما هو الحال مع ليبيا في عام ٢٠٠٣^١.

ومن الأمثلة على التهريب: أوقفت الولايات المتحدة مساعداتها إلى باكستان في ١٩٩٠ بعد تجدد مخاوفها بشأن برنامج باكستان النووي.

وبعد تجربة الهند النووية ١٩٩٨ أعلنت اليابان تعليق هباتها للهند والتي تصل إلى ٣,٥ مليار ين، أما أمريكا فقد أعلنت فرض عقوبات اقتصادية على الهند.

والمثال الآخر على التهريب هو: قيام أمريكا بتقديم مساعدات تنموية للفلبين مقابل احتفاظها بقواعد عسكرية فيها، وتخفيض تلك المساعدات بعد رفض مجلس الشيوخ الفلبيني تجديد المعاهدة الخاصة بتلك القواعد عام ١٩٩١.

ومن الأمثلة المهمة على التهريب: الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا - منذ تحولها إلى الشيوعية على إثر انقلاب فيدل كاسترو عام ١٩٥٩- بهدف خنق اقتصادها، لأنها

¹2nd Report of Session 2006-07,(2007), house of lords, the impact Economic sanction, Published by the Authority of the House of Lords, London, p2

أصبحت حليفاً قوياً للقوة العظمى المنافسة، وأصبحت مجالاً لحلف وارسو وتهديداً عسكرياً للولايات المتحدة.¹

تعد العقوبات الاقتصادية من الأدوات الأكثر استخداماً في العلاقات الدولية، وقد استُخدمت العقوبات بشكل متزايد منذ عام ١٩٩٠، تأكيداً على الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الخارجية من أجل إنهاء الصراعات عن طريق العقوبات الاقتصادية،² وتُفرض هذه العقوبات لعدة أسباب من بينها النزاعات المدنية والسياسية والعنف في دول العالم، ومن بين الأمثلة على ذلك، فرض عقوبات على الدول التي عانت من الحرب الأهلية، مثل ليبيريا وبوغوسلافيا والسودان ورواندا، وأذربيجان وكمبوديا.

لم تكن العقوبات الاقتصادية في فترة الحرب الباردة ذات جدوى كبيرة، إلا أنه مع تفكك الاتحاد السوفييتي وزوال الثنائية القطبية ارتفعت فعالية العقوبات نتيجة التغيرات الملحوظة في العلاقات الدولية، حيث كان كل قطب يحبط العقوبات الاقتصادية التي يفرضها القطب الآخر نتيجة التنافس الشديد بينهما، ويُخلق التوازن لأن كل قطب يحاول كسب تأييد دولة مستهدفة من القطب الآخر، ومنه يمكن القول أنه في عصر القطبية الثنائية، تميل العقوبات إلى أن تكون عديمة الفائدة ضد الدول المستهدفة بالعقوبات الدولية، ومنه نستنتج أن العقوبات الاقتصادية قد فشلت في هذه الفترة، وذلك بسبب أن فرض عقوبات اقتصادية قاسية على دولة ما تدفع هذه الدولة إلى المعسكر المنافس.³

إلا أنه بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة تقود المجتمع الدولي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تقود دول العالم نحو فرض عقوبات اقتصادية على الكثير من دول العالم التي تعارض سياساتها.

فقد قادت الولايات المتحدة المجتمع الدولي من أجل فرض عقوبات اقتصادية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في محاولة لتغيير الحكومة فيها، بعد انتصار الثورة فيها عام ١٩٧٩، لأنها تعد هذه الدولة من الدول التي ترعى الإرهاب الدولي، ولها سجل سيء في مجال حقوق الإنسان، وتطور برنامجاً نووياً، وتمتلك أسلحة وصواريخ تهدد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.⁴

¹ Osieja, Helen,(2006), Economic sanctions as an instrument of foreign policy of the United States: in the case of the U.S. , Florida, USA, p12-13

² Escribà-Folch, Abel,(2008), dealing with tyranny:international sanctions and autocrats' duration, (Institut Barcelona d'Estudis Internacionals), Barcelona, p2-3

³ Collins, Stephen,(2009), The Efficacy of Economic Sanctions, Economic Sanctions and American Foreign Policy in the Unipolar Era, Kennesaw State University, p2-8

⁴ Dianne E. Rennack: Iran,(2014), U.S. Economic Sanctions and the Authority to Lift Restrictions Specialist in Foreign Policy Legislation, CRS.

ومن الدول التي تعرضت للعقوبات التي قادت إليها الولايات المتحدة، دولة كوريا الشمالية.

١- العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد كوريا الشمالية.^١

تفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية بحجج، أهمها:

- ١-١- تشكل كوريا الشمالية تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة.
- ١-٢- تعد كوريا الشمالية دولةً راعيةً وداعمةً للإرهاب الدولي.
- ١-٣- كوريا الشمالية هي دولة ماركسية لينينية، مع حكومة شيوعية.
- ١-٤- كوريا الشمالية من الدول التي تشارك في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٢- العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد السودان.

تتمثل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان بتقييد المساعدات الخارجية وتقييد التجارة التفضيلية الثنائية، ورفض طلبات تقدم بها السودان إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل برامج تنمية، وذلك لأنها -حسب رأي الأمريكيين- تدعم أعمال الإرهاب الدولي، وهي تعمل تحت قيادة دكتاتورية عسكرية، ومتأخرة في سداد ديونها ومتأخرة في مجال حقوق الإنسان.^٢

وليست الولايات المتحدة وحدها من يفرض العقوبات، فالصين استخدمت العقوبات في بعض الأحيان لنفس الأسباب التي تقوم بفرضها الدول الأخرى: فالعقوبات الاقتصادية منخفضة التكلفة نسبياً وكذلك منخفضة المخاطرة، وقد هددت الصين بفرض عقوبات ضد الشركات التي تبيع الأسلحة إلى تايوان، مما جعل الأوربيين أمام خيارين، هما بيع السلاح إلى تايوان أو عدم الوصول إلى الأسواق الصينية، فقامت الشركات بالضغط على دولها بالشكل الذي يناسب الصين، كما تستخدم الصين الضغط الاقتصادي لمنع زعماء أوروبا من لقاء الدلاي لاما، فرتيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني اعترف في فترة سابقة، انه أمام خيارين أحدهما الحفاظ على العلاقات التجارية مع الصين والثاني يتعلق بحماية حقوق الإنسان في الصين،^٣ وهذا يؤيد الفرضية الأولى، بأن الدول القوية تستخدم دبلوماسيتها الاقتصادية تجاه دول أخرى لحملها على تغيير اتجاهها السياسي بالشكل الذي يتفق مع مصالحها، كما يؤيد الفرضية الثانية، بأن التفاعل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية يكون بين أطراف متكافئة في القوة.

¹ Dianne E. Rennack: Korea north Economic Sanctions, Report for Congress, CRS, 2006, p4-6

² Dianne E. Rennack: Sudan: Economic Sanctions, Report for Congress, CRS, 2005, p

³ Reilly, James: China's Unilateral Sanctions, csis.org/files/publication, p5-6

مما سبق وجدنا أن هناك نوعان للدبلوماسية الاقتصادية: دبلوماسية اقتصادية تعتمد على تقديم المساعدات والمنح والهبات، هدفها ترغيب الدولة المتلقية للمساعدات وجعلها تتلائم وأهداف الدولة المرسله للمساعدات الاقتصادية، ومثالها مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لباكستان في فترة غزوها لأفغانستان، والنوع الثاني هو دبلوماسية اقتصادية عقابية، تعتمد على قطع المساعدات الاقتصادية أو فرض حظر اقتصادي أو تجميد أصول مصرفية للدولة المعاقبة، ومثالها فرض الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية ضد العراق.

وسندرس في المبحث القادم العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية الدولية والتي لا تختلف كثيراً عن الدبلوماسية الاقتصادية للدول القوية، من حيث كونها تقوم بتقديم مساعدات اقتصادية وقروض لكثير من الدول النامية، وتقوم أيضاً بفرض عقوبات اقتصادية على كثير من الدول التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

المبحث الثالث-الدبلوماسية الاقتصادية والمنظمات الدولية والإقليمية.

لا تختلف الدبلوماسية الاقتصادية للمنظمات الدولية عن دبلوماسية كثير من الدول العظمى، من حيث اعتمادها على الترغيب والترهيب، على الرغم من تباين الأهداف فيما بينها، ولتوضيح ذلك سيتم التطرق في هذا المبحث لأهم المنظمات الدولية، وهل تمارس الدبلوماسية الاقتصادية؟ ولماذا تفرض العقوبات الاقتصادية، أو تقدم المساعدات الاقتصادية متعددة الأطراف؟ والظاهر في الدبلوماسية الاقتصادية للمنظمات الدولية أنها تركز على تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي عبر العديد من الوسائل والأدوات.

تشكلت المنظمات الاقتصادية الحكومية الدولية الرئيسية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، كتجمعات اختيارية للدول الأعضاء فيها، لكن عملية إدارة هذه المؤسسات وصناعة القرار فيها تنطوي على درجة عالية من سيطرة الدول الكبرى، وبالتالي فإن التغيرات الكبيرة التي شهدتها هذه المنظمات وتحديدًا صندوق النقد والبنك الدوليين جاءت معبرة عن مصالح الدول الكبرى المهيمنة عليها، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية منذ البداية معبرة عن التغيرات التي جرت في البيئة الاقتصادية الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانهايار النظم الاشتراكية في شرق أوروبا، وبنيت منذ البداية على أساس توافق الكبار في صنع القرارات لفرضها على باقي دول العالم.

وعلى الرغم من أن البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية هي منظمات تتمتع باستقلالية ظاهرية وتعمل وفق أسس تم الاتفاق عليها بين الدول التي شكلت هذه المؤسسات، إلا أنها تعبر بشكل عميق عن مواقف ومصالح الدول المسيطرة عليها، خاصة وأن صناعة القرار في المؤسسات لا تتسم بأي ديمقراطية، لأنها ببساطة تتم من خلال الدول الكبرى المالكة للحصص الرئيسية في رأسمال الصندوق والبنك أو المسيطرة على القسم الأكبر من التجارة العالمية، حيث يعمل صندوق النقد والبنك الدوليين على أساس صوت لكل حصة معينة من رأس المال وليس صوت لكل دولة، وهذا يجعل من المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية إطاراً مؤسسياً دولياً يجسد تصورات الدول الكبرى حول النظام الاقتصادي الدولي.¹

ومن المعروف أن الضغوط المالية تشكل جزءاً من الأنشطة المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين مما يؤدي إلى وقوع هذه المنظمات لعمليات ابتزاز من الدول الكبرى المانحة دون أي اعتبار لمصالح

¹ نجار ،احمد السيد: الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية نماذج التسلط. digital.ahram.org

الدول التي تسعى للحصول على التمويل من أجل تحقيق تميمتها الاقتصادية، فيصبح نشاط هذه المؤسسات الدولية كأنه جزءاً من الدبلوماسية الاقتصادية للدول المانحة.¹

وسندرس أهم هذه المنظمات الدولية وعلاقتها بالدبلوماسية الاقتصادية للدول المانحة.

١- الأمم المتحدة:

لا تعد الأمم المتحدة منظمة سياسية دولية فحسب بل هي منظمة اقتصادية أيضاً تسعى من حيث الشكل إلى تعزيز اقتصاديات الدول النامية بتوفير مساعدات منتظمة ثابتة ومدروسة في مجالات حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بقصد تدعيم استقلالها الاقتصادي والسياسي، عبر إخراج المساعدة الدولية من شكلها الثنائي الذي كانت تمنح فيه بشروط وقيود تمس السيادة الوطنية من قبل الدول العظمى لبعض الدول، وذلك عبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والمساعدات متعددة الأطراف.²

وكما تعد العقوبات الاقتصادية جزءاً من دبلوماسية المنظمات الدولية، تم استخدامها من جانب هذه المنظمات كإجراء وقائي، في أحيان كثيرة ضد انتهاك "حقوق الإنسان"، وعقوبة فعلية عند ارتكاب "جرائم حرب"، وهذه المنظمة تعدها شرعية، الهدف منها تعزيز حقوق الإنسان، فقد فرضتها الأمم المتحدة ضد روديسيا في العام ١٩٦٦، وجنوب إفريقيا عام ١٩٧٧، أما عندما فرضت على العراق في التسعينات لم تكن كذلك لأنها توسعت لتشمل وصول المواد الغذائية والأدوية والرعاية الصحية والمياه النقية وغير ذلك من السلع، فأثرت سلباً في مستوى معيشة الناس.³

تفرض الأمم المتحدة العقوبات الاقتصادية من خلال مجلس الأمن، حيث تنص المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على التدابير التي تستخدمها من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، والتي تشمل "انقطاعاً كاملاً أو جزئياً للعلاقات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال، وقطع العلاقات الدبلوماسية، (والمثال على ذلك) في عام ١٩٩٩ فرضت الأمم المتحدة عقوبات تهدف إلى الضغط على ليبيا لتسليم اثنين من مواطنيها يشتبه في تورطهم في تفجير طائرة نقل ركاب فوق لوكربي، وهذه العقوبات كجزء من الدبلوماسية الاقتصادية تسعى من حيث الشكل إلى صون السلم والأمن الدوليين.⁴

¹ خالدة، دنون مرعي: الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية والقانونية، العدد ٩، السنة ٣، ص ٣٦٥.

² www.mandint.org

³ Maria Bengtsson, (2002), Economic Sanctions Go Smart, Master Thesis, Linköping University, p8.

⁴ James Reilly, (2012), China's Unilateral Sanctions, The Washington Quarterly, Volume 35, Issue 4, 2012, p5-6.

تظهر العقوبات الاقتصادية من خلال مجموعة واسعة من التدابير الانتقائية، نذكر منها فرض حظر شامل على التجارة، وفرض حظر على الاستثمارات، وتجميد الأصول، وهذه العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة تسمى العقوبات المتعددة الأطراف، تفرضها المؤسسات الدولية لتزيد من احتمال التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.¹

أما بالنسبة للمساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية فتختلف عن المساعدات التي تقدمها الدول بشكل فردي، حيث تعكس المساعدات الثنائية الاعتبارات السياسية، أكثر من الاعتبارات الإنسانية التي تسعى الأنشطة التمويلية للمؤسسات المتعددة لتحقيقها.

تعد المؤسسات متعددة الأطراف أكثر قدرة من الحكومات على تحليل البيئة الاستثمارية في الدول النامية المتلقية للمساعدات الإنمائية، يضاف إلى ذلك ما تتميز به مشروعات المؤسسات المتعددة الأطراف من سرعة نسبية في التنفيذ، وبتكلفة أقل نسبياً مقارنة بالمشروعات المنفذة في ظل الترتيبات الحكومية بين دولتين.

ويمكن أن تكون المساعدات على شكل فني عن طريق تقديم الأفراد المهرة لدعم الخبرات الوطنية، أو مساعدات رأسمالية، أو تقوم على تزويد الدول النامية بالتمويل أو السلع للأغراض المختلفة.²

٢- صندوق النقد الدولي:

مع اشتداد المنافسة الدولية، أصبح دور الدولة في التعليم والصحة يسبب عجزاً مالياً لكثير من الحكومات، كما أن حماية الشركات الوطنية أصبح يشكل قيداً على التنمية الاقتصادية، مما اضطر الدول النامية للجوء للمنظمات الاقتصادية الدولية، وأهمها صندوق النقد الدولي الذي يقدم المساعدات المختلفة لهذه الدول.

يؤثر الصندوق تأثيراً مهماً بالنسبة للدول النامية المدينة، لأنه يشكل مجالاً واسعاً لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، فأصبح يتدخل في سياساتها الداخلية، ويفرض عليها شروطه، والتي تسمى سياسات التثبيت الاقتصادي - وهي حزمه من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح الاختلالات النقدية والمالية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي السائدة في الدول النامية لتحقيق مستوى معين من الأداء الاقتصادي، أو العمل على تحسين ذلك المستوى وإعادة تشكيل عناصر

¹ Abel Escribà-Folch,(2010), Dealing with Tyranny: International, Sanctions and the Survival of Authoritarian, Rulers, International Studies Quarterly (2010), pp2-2

² الهيتي، نوزاد عبد الرحمن: المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير، www.startimes.com

³ Irina-Elena Gentimir,(2014), the role of the international economic organizations and the public sector in creating and sustaining international competitiveness, centre for european studie"ces" working papers – volume 5, issue 3, p378

السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق الحر^١ وتكون الدبلوماسية الاقتصادية لصندوق النقد الدولي بمنح القروض والتسهيلات والمعونات للدول الأعضاء وخاصةً الدول الفقيرة، وترتبط هذه الدبلوماسية بدرجة قبول الدول لشروط الصندوق وبرامجه، التي يفرض من خلالها سياساته على تلك الدول، وبناءً عليه فإن الدولة التي تحظى برضا الصندوق تستطيع أن تحصل على معونات مالية وقروض وتسهيلات حكومية، وتكون الدبلوماسية الاقتصادية للصندوق، بفرض تطبيق اقتصاد السوق وتقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي، وإذا لم تلتزم الدول الفقيرة بهذه الصفات فإنها لن تتمكن من الاستفادة من التسهيلات والمساعدات التي يقدمها الصندوق والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى.^٢

٢-١ - أهداف صندوق النقد الدولي:

يسعى الصندوق للحفاظ على تدابير مالية وتعاونية بين الأعضاء بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويمكن تلخيص أهداف الصندوق بما يلي:

٢-١-١- تشجيع التعاون الدولي وتنميته في المجالات النقدية عن طريق إيجاد هيئة دائمة لمتابعتها.

٢-١-٢- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية، مع تحقيق العمالة والمحافظة على مستوى مرتفع من الدخل.

٢-١-٣- ضمان ثبات أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات، كون سعر الصرف يعدّ من المسائل ذات الأهمية الدولية.

٢-١-٤- المساعدة على وضع نظام متعددة الأطراف للمدفوعات الدولية تحقيقاً للمصلحة السياسية والاقتصادية بين الأعضاء.

٢-١-٥- توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة، وبضمانات كافية، وإتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى إتباع وسائل من شأنها تقويض الرخاء القومي والدولي.^٣

لقد كانت أهداف الصندوق وميثاقه تعبيراً واضحاً عن الانتصار الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي أقوى قوة اقتصادية في العالم.

^١ الشمري، حسين عباس: برنامج التثبيت الاقتصادي، www.uobabylon.edu.iq

^٢ حوراني، أكرم: التعاون الاقتصادي الدولي www.marefa.org

^٣ الجباري، أكبر عمر محي الدين: التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة، ٢٠٠٩، ص ٥١.

مرت بالصندوق أحداث مهمة منذ السبعينات وحتى الآن، وبالذات انهيار قاعدة الذهب ووقف تحويل الدولار إلى ذهب عام ١٩٧١، وأزمة المديونية الكبيرة للبرازيل ودول أمريكا اللاتينية في الثمانينات، و بروز دور الصندوق كوكيل للدول الدائنة وأهمها أمريكا في مواجهة الدول المدينة أكثر من كونه مؤسسة مالية دولية محايدة، إلا أن الحدث الأكثر أهمية، والذي شكل نقطة فاصلة في تاريخ الصندوق هو الأزمة المالية المكسيكية- نجمت أزمة المكسيك عن تدفق كبير لرؤوس الأموال إلى خارج المكسيك بشكل سريع، الأمر الذي مهد إلى انهيار النظام المالي العالمي في كانون الثاني ١٩٩٥- ووضعت الأزمة المكسيكية النظام المالي العالمي في خطر حقيقي^١، حيث تبعها أزمات في عدد كبير من دول العالم، ولاسيما في دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية.

كان سلوك الصندوق إزاء هذه الأزمة نقطة فاصلة في تاريخه تؤكد انهيار الطابع المؤسسي له وتوضح خضوعه لإرادة الولايات المتحدة.^٢

وعندما اندلعت الأزمات المالية والاقتصادية في دول شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧، استجبت هذه الدول بالصندوق لمساندتها مالياً في مواجهة أزماتها المالية، فقام الصندوق بترتيب برامج إنقاذ للدول التي قبلت بشروطه، وشروط الدول المانحة، وتجاهل الدول التي رفضت هذه الشروط، فكانت المساندة المالية الكبيرة لكوريا الجنوبية وتايلاند واندونيسيا، أكثر من ماليزيا.

كانت شروط الصندوق والدول الدائنة لترتيب برامج مساندة مالية للدول الآسيوية المأزومة تتركز في ضرورة تقليص دور الدولة في الاقتصاد على اعتبار أن تدخلها الكبير في الاقتصاد شكل "برأي الصندوق" مصدراً للعديد من المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجهها هذه الدول، كما تضمنت دبلوماسيته الاقتصادية شروط تتمثل بضرورة فتح الاقتصاد وأسواق المال بلا قيود، وضرورة تحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية، وتخفيض الاعتماد على المدخرات الأجنبية ودعم القطاع المالي، وتحسين مستوى الشفافية ومكافحة الفساد، أي أن الإنقاذ المالي تم بصيغة إلقاء الشروط على الدول التي تعاني من الأزمة تحت وطأة حاجتها للإنقاذ المالي.^٣

يدرس صندوق النقد الدولي بانتظام تطوير القدرة التنافسية في الدول الأعضاء، كجزء من ممارسة رقابته المحددة في المادة الرابعة من قانونه، ويدرس أفضل الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها مساعدة الدول على تجاوز العقبات الاقتصادية، من أجل تحسين القدرة التنافسية لها، وتفسير الظواهر

^١مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عرض كتاب: أمريكا تريد والله فعّال لما يريد www.alzaytouna.net

^٢نجار، احمد السيد: الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية نماذج التسلسل، digital.ahram.org.

^٣المرجع السابق مباشرة.

الاقتصادية فيها، ومساعدتها على رفع مستوى الدخل ووضع السياسات الاقتصادية والإصلاحات المطلوبة.¹

ويبقى السؤال الأكثر أهمية: هل ساهمت وصفات صندوق النقد الدولي (التثبيت الاقتصادي) في إعاقة التنمية أو تحسينها؟

لقد أثبتت التجارب المتعددة أن سياسة التثبيت الاقتصادي التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة لا تتلائم مع بيئتها الاقتصادية وغير قابلة للتطبيق، ولهذا فشلت مشاريع التنمية، وازدادت المشكلات الاقتصادية والمالية لهذه الدول، ففي دول أمريكا اللاتينية ومنها الأرجنتين والبرازيل ازداد الدين بنسبة ٣٨,٦٩% بين عام ١٩٦٠ و ١٩٨٣، وارتفعت الضرائب والبطالة بنسبة ٣٠% وسيطرت الشركات الأجنبية على البنوك الوطنية وانتهى الأمر بانهيار اقتصادي في عام ٢٠٠٠.

وفي اليونان أدى تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي وبرامج التقشف لمعالجة أزمة ديونها الخارجية إلى تعميق الأزمة الاقتصادية والمالية، والى إعلان اليونان إفلاسه وعجزه عن الوفاء بخدمة ديونه الخارجية وانهايار اقتصاده، فقد ارتفع حجم الدين الخارجي بين سنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٧٠ مليار يورو، وتشير بعض الإحصاءات الرسمية إن حجم الدين الخارجي الحقيقي هو ٣٠٠ مليار يورو.^٢

٣- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

أنشئ هذا البنك بهدف مساعدة الدول على تمويل استثماراتها الإنتاجية، وبسبب ضعف موارد البنك فقد أصبح حالياً يركز على ضمان الدول النامية عند اقتراضها من السوق المالية، وكان قد تأسس لتقديم القروض الضرورية للدول الأعضاء فيه التي تحتاج للقروض، وبالذات في مجال البنية الأساسية وإعادة الإعمار، ورئيس البنك عادةً أمريكي الجنسية، بينما رئيس الصندوق أوربي الجنسية.

وتتركز القروض التي يقدمها البنك على مشروعات لها علاقة بالإنشاء والتعمير، ويعمل على تحقيق نمو متوازن للتجارة الدولية، ويحاول مساعدة الأعضاء في تنمية مواردهم الإنتاجية، ويقدم معونات فنية وخبرات إدارية وتنظيمية، عبر مؤسسة التمويل الدولية، والهيئة الدولية للتنمية، ويحاول

¹ Irina-Elena Gentimir, the role of the international economic organizations and the public sector in creating and sustaining international competitiveness, op, p378.

^٢ الحمداني، عودت ناجي: شروط صندوق النقد الدولي على الاقتصاديات النامية، www.ahewar.org

البنك ومؤسساته تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي ورفع مستويات النمو ومعالجة بعض الحالات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو آثار الحرب.¹

وهناك من يقول: إن البنك الدولي لا يستهدف تعظيم أرباحه، ويقدم القروض للمقترضين المتمتعين بالأهلية الإنمائية، ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائداً اقتصادياً حقيقياً، في حين أنه لا يختلف عن صندوق النقد الدولي، كونه خاضعاً لهيمنة القوى الرأسمالية الكبرى حيث تتصل البنك الدولي من وعده بتقديم قرض لتمويل بناء السد العالي عندما رفضت مصر الشروط السياسية والعسكرية التي تمس كرامة مصر عام ١٩٥٦.^٢

٣-١- أهداف البنك الدولي:

٣-١-١- تتمثل أهداف البنك الدولي في مساعدة الدول النامية على مكافحة الفقر وتعزيز قدرتها على تسديد ديونها الخارجية.

٣-١-٢- مساعدة البرامج التنموية التي تضعها الدول النامية من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية.

٣-١-٣- توسيع نطاق البحوث عن كيفية زيادة فعالية القطاع الخاص.

٣-١-٤- العمل مع المانحين لتنسيق المساعدات المقدمة منهم.

٣-١-٥- العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وتشجيع الاستثمار بما يساهم في رفع الإنتاجية والدخول، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد.^٣

عند إنشاء البنك الدولي كان الهدف المعلن منه هو تمويل إعادة إعمار الدول التي خربتها الحرب العالمية الثانية في أوروبا واليابان بصفة خاصة، وقد حدثت تطورات كبيرة منذ إنشاء البنك الدولي أثرت في هذا الدور، خاصةً بعد تزايد تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وقيام بنوك التنمية الإقليمية بجانب من دوره.

وتتمثل الدبلوماسية الاقتصادية للبنك الدولي في تنسيق سلوك ومواقف الدول والوكالات المانحة عبر ترتيب اجتماعات دورية لهم، وهذا الدور المهم له دلالاته العميقة حول دور البنك، وكونه ممثلاً ووكيلاً للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة المهيمنة عليه.

¹ web.worldbank.org

^٢ الزايد، سارة عبد اللطيف سعود، المساعدات الكويتية وأثرها على العلاقات العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

^٣ الجباري، أكبر عمر محي الدين: التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

لقد تراجع دور البنك الدولي ممثلاً في هيئة التنمية الدولية، في المساندة المالية للدول الأكثر فقراً في العالم، وبالمقابل فإن مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار يشهدا تنامياً لدوريهما، خاصةً وأنهما مرتبطتان بإقراض القطاع الخاص بشروط السوق، في وقت أصبح فيه تقليص الدور الاقتصادي للدولة إلى أقصى حد لصالح تدعيم لقطاع الخاص، مطلباً رئيسياً للدول المانحة وصندوق النقد والبنك الدوليين.

يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية لمجموعة البنك الدولي، لا تختلف عن الدبلوماسية الاقتصادية لصندوق النقد الدولي من خلال فرض شروط لتقديم المساعدة المالية لأي دولة، تلك الشروط التي تتركز في تحرير الاقتصاد، وتقليص دور الدولة، والقطاع العام، وتحرير سعر الصرف، وتخفيض سعر العملة المحلية، وتحرير التجارة الخارجية، وإزالة القيود من أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وهي شروط تتسم بالجمود الذي يقف وراءه تصور بأنها صالحة للتطبيق في أي مكان.¹

٤ - منظمة التجارة العالمية:

هي منتدى للحكومات للتفاوض بشأن الاتفاقيات وحل النزاعات التجارية التي تحصل بين الدول الأعضاء، وفق أسس وقواعد هذه المنظمة، حيث يتم التفاوض من قبل معظم الدول التي تمارس التجارة الخارجية، والهدف من ذلك هو مساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين في الدول الأعضاء،² وتأسست رسمياً في 1-1-1995 في مراكش.

تعد منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث في مثلث المنظمات المالية والاقتصادية الدولية، الذي يضم إلى جانبها كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين، وإذا كان البنك والصندوق يعملان في إطار مصلحة الدول المهيمنة عليهما، فإن منظمة التجارة العالمية هي منظمة حديثة نسبياً، وبالتالي فهي أكثر تعبيراً في مجالها عن طبيعة المرحلة الراهنة، حيث نشأت هذه المنظمة مع التوصل لاتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئياً وتدرجياً في نهاية عام 1993، وهو الاتفاق الذي تم التوقيع عليه رسمياً في نيسان عام 1994، وتم تأسيس منظمة التجارة العالمية بغرض ضمان التزام الدول الأعضاء فيها بأحكام اتفاق جات، وتتمثل علاقة هذه المنظمة بالدبلوماسية الاقتصادية لجميع دول العالم تقريباً، لكونها مكاناً للقيام بعملية التحكيم وفض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء فيها.

¹نجار، احمد السيد: الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية نماذج التسلط، مرجع سبق ذكره.

²Irina-Elena Gentimir, the role of the international economic organizations and the public sector in creating and sustaining international competitiveness, op, pp383-385.

وإن كانت منظمة التجارة العالمية تسمح لجميع الدول بممارسة دبلوماسيتها الاقتصادية، إلا أن التجارب بينت أن للأقوى اقتصادياً دبلوماسية اقتصادية تتفوق على مثيلاتها في إطار التفاوض. وما يميز مجال التفاوض الدبلوماسي الاقتصادي في هذه المنظمة عن الصندوق والبنك الدوليين أنها تتضمن معايير دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع والعلامات التجارية.

فعلاقة هذه المنظمة بالدبلوماسية الاقتصادية أنها توفر إطار قانوني لتنظيم التجارة الدولية، فعلى سبيل المثال، تضع قواعد واضحة لتحديد حالات الإغراق والعقوبات التي تتعرض لها الدول التي تقوم بإغراق أسواق الدول الأخرى (تصدير سلع بأقل من سعرها في السوق المحلية للدولة المصدرة)، كما تتضمن في اتفاقها الأساسي إقرار حقوق لحكومات الدول الأعضاء فيها، كحق استخدام أنظمة ومعايير فحص المنتجات للتأكد من أنها آمنة للمستهلكين وغير ضارة بالبيئة، ومطابقة للمواصفات القياسية صحياً وبيئياً في هذه الدول، وذلك في إطار ألا تؤدي الإجراءات التي تستخدمها هذه الحكومات إلى إعاقة حرية التجارة.

إلا أن ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية في داخل منظمة التجارة العالمية يعكس الحجم النسبي للدول الداخلة فيها، مما يفضي إلى الهيمنة الاقتصادية للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، سواءً توافق ذلك مع مصالح بعض أو كل الدول النامية أو خالفها.

لقد كانت ثمار الدبلوماسية الاقتصادية في هذه المنظمة لصالح الدول المتقدمة التي تملك ميزات في الصناعات المتقدمة، بينما فشلت الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية في تحرير فعال لتجارة السلع الزراعية التي تملك ميزات نسبية فيها، والشيء نفسه حصل في موضوع حقوق الملكية الفكرية التي تعود الغالبية الساحقة منها أو كلها في بعض المجالات، إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة سواءً كان إنتاجها الفكري عائداً إلى نخبتها العلمية المحلية أو إلى الإنتاج الفكري للعقول التي جذبتها من الدول النامية والفقيرة.

فعلى سبيل المثال تمنع اتفاقية هذه المنظمة السطو على الإنتاج الفكري للعقول التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، لكنها لا تمنع السطو على العقول ذاتها في الدول النامية، الذي تقوم به الدول المتقدمة التي أسست نظماً للبحث العلمي والابتكار قادرةً على الجذب والإغراء المنظم لعقول الدول النامية بعد أن تم إعدادها للإنتاج في بلدانها الأصلية، فمتستوعبها في منظومة بحثها العلمي، وتقف الدبلوماسية الاقتصادية الممثلة لدولها، عاجزة عن تحقيق أي اختراق في هذا المجال مكثفة بالتصويت الذي يعد في خلفيته جزءاً من إرادة الدول المهيمنة في إطار التفاوض الدبلوماسي الاقتصادي في هذه المنظمة، مما يعد تقصيراً لهذه الدبلوماسية.

وفي النهاية فإن الدبلوماسية الاقتصادية للاقتصادية للدول العربية والدول النامية يجب أن تتعامل مع المنظمات الاقتصادية الدولية -صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية- في إطار تحقيق المصلحة الوطنية من خلال التفاوض وقبول ما يتلاءم مع هذه المصلحة ورفض ما يتعارض معها، ويجب أن يكون هناك تعاون دبلوماسي اقتصادي بين الدول العربية والدول النامية لتعديل شروط الاتفاقيات الاقتصادية الدولية بشكل يجعلها أكثر عدالةً وتوازناً بحيث تحقق مصالح مختلف دول العالم وليس مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، والتعاون أيضاً لإعادة صياغة دور المنظمات الاقتصادية الحكومية الدولية بحيث يكون معياراً عن الحد الأدنى من المصالح المشتركة لدول العالم، بدلاً من العمل بشكل دائم لخدمة الدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا يتطلب من الدبلوماسيات الاقتصادية لهذه الدول التنسيق في أروقة هذه المنظمات الدولية قبل الدخول إلى قاعة المفاوضات وذلك لتحقيق مصالحها.¹

٥- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

تهدف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تعزيز السياسات التي تعمل على تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد في جميع أنحاء العالم، وتوفر الـ OECD منتدى للحكومات لكي تسهل تبادل الخبرات وإيجاد حلول للمشكلات المشتركة، وتعمل المنظمة مع الحكومات لشرح وفهم ما يحدد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقيس الإنتاجية في دول العالم، وتدفقات التجارة والاستثمار، وتحلل وتقارن البيانات للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للاقتصاد الدولي، وتقدم المعايير الدولية لمجموعة واسعة من المجالات، من الزراعة والضرائب، والسلامة للمواد الكيميائية وتقييم الاقتصاديات الوطنية، من أجل حل المشكلات التي يمكن أن تؤثر في نمو الاقتصاد العالمي واستقراره، ودعم التكامل بين الدول الناشئة في التجارة العالمية، ويكون دور الدبلوماسية الاقتصادية في إطار عمل هذه المنظمة أكثر أهميةً للدول النامية التي تحتاج إلى الخبرات، فيتلخص عمل الدبلوماسية الاقتصادية لممثلي هذه الدول بتحديد ما تحتاجه، وما هي الدول التي يجب أن تتجه لها في إطار هذه المنظمة.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن مؤسسات التمويل الدولي والمنظمات الدولية المعنية بقضايا الاقتصاد، لا تشكل دبلوماسية اقتصادية بحد ذاتها إنما هي عبارة عن مننديات تمارس فيها الدبلوماسية الاقتصادية وتكون في الغالب مكاناً لتعزيز هيمنة الدول القوية، مع أن الظاهر في عملها أنها تلعب دوراً في تمويل البرامج التنموية من خلال المساعدات الاقتصادية والقروض التي تقدمها للدول النامية

¹ النجار، احمد السيد: الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية نماذج التسلط، مرجع سبق ذكره.

² Irina-Elena Gentimir, the role of the international economic organizations and the public sector in creating and sustaining international competitiveness, op, p378.

لكنها في الحقيقة منندى لسياسات الدول المانحة،^١ ومنه يمكن القول أن عمل هذه المنظمات الدولية يندرج ضمن الدبلوماسية الاقتصادية للدول المهيمنة عليها، فالعلاقات الاقتصادية المعاصرة تتميز بقيام التكتلات الاقتصادية الكبيرة، والسيطرة للولايات المتحدة الأمريكية على العالم، والانتشار الواسع لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات، وتدويل رأس المال والعمليات الإنتاجية، وهذا الوضع الذي من حيث الشكل يمثل تعاوناً على المستوى الدولي، جعل الدول الأخرى تتجه إلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في إطار التكتلات الإقليمية، وهذا يتطابق مع الفرضية الثالثة التي تقول بأن الدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة هي دبلوماسية للحفاظ على تفوقها والإبقاء على تخلف الدول الأخرى.

^١ منصور، نهى فوزي: دور صناديق التمويل العربية في دعم التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ص ٢، www.mof.gov.eg

المبحث الرابع - نماذج في الدبلوماسية الاقتصادية.

من الصعوبة تحديد ودراسة الدبلوماسية الاقتصادية لكل دولة من دول العالم، لذلك ستم دراسة بعض النماذج الدبلوماسية الاقتصادية لبعض الدول، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين مع الإشارة الموجزة إلى الدبلوماسية الاقتصادية السعودية.

١ - الدبلوماسية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية:

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أضحت الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية في إطار القطب الواحد أكثر قوة، فأصبحت تفرض العقوبات بشكل فردي من خلال هيمنتها حيث لا تستطيع الدولة المستهدفة طلب العون من القطب المنافس الذي تفكك، والأمر الأكثر أهمية في الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية هو قيادة الولايات المتحدة للعقوبات من خلال ائتلاف يتضمن الشركاء التجاريين والجهات المانحة للمعونة على الدولة المستهدفة، فتصبح العقوبات أكثر فاعلية.

فبعد نهاية عصر القطبين وانتهاء الفيتو السوفييتي، ازداد عدد العقوبات الدولية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجةً للحجم الكبير لاقتصادها وللنفوذ الهائل الذي تمتلكه في مجلس الأمن الدولي.^١

ونتيجة ازدياد أهمية العامل الاقتصادي في رسم العلاقات الدولية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المستفيدين من هذا العامل وأصبحت تمارس دبلوماسية اقتصادية فعالة، حيث استطاعت تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، من خلال شبكة من المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من القوى الدولية المؤثرة مثل الصين واليابان والدول العربية في منطقة الخليج، فاستطاعت استقطاب نحو ١,٢ تريليون دولار من الاستثمارات الصينية في سندات الخزينة الأمريكية، و ٩٠٠ مليار دولار من اليابان، و ٤٥ مليار دولار من دول الخليج العربية،^٢ وهذه الأموال ساهمت في تخفيف آثار الأزمة المالية عليها.

إن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية زاد من درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول من ناحية، وأدى إلى إخلال في التوازن التنموي في العالم من ناحية أخرى، فلا تستطيع كل الدول

^١ Stephen Collins,(2009), The Efficacy of Economic Sanctions, Economic Sanctions and American Foreign Policy in the Unipolar Era, The New England Journal of Political Science, Volume 3, Number 2,p236-242.

^٢ محمد، شريفة فاضل: العلاقات الصينية المصرية بين الاستمرارية والتغيير ٢٠٠٣-٢٠١٣، المستقبل العربي، العدد ٤٢٠، عام ٢٠١٤، ص ١.

الاستفادة من هذا التطور وتحقيق تنمية مشتركة بنفس السوية، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية عبر دبلوماسيتها الاقتصادية إلى الاستفادة من ذلك فأنشأت مناطق تجارة حرة أهمها الناftا.

تعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ١٩٩٣، بدايةً لإنشاء كتل اقتصادي، يضم كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، بحجم وإمكانيات كبيرة، على الرغم من أنه لا يضم إلا ثلاث دول، فيمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، حيث بلغ حجم اقتصاده عند النشأة ما يقارب ٧ تريليون دولار، وعدد المنتجين والمستهلكين ما يقارب ٣٦٠ مليون نسمة، كما يصل الناتج المحلي الإجمالي لدوله إلى ٦٧٠ مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية إلى (١٠١٧) مليار دولار، والأهم من ذلك هو الإمكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية كبيرة.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء، وقدرة على المنافسة، وخصوصاً على المستوى العالمي، وبالأخص الاتحاد الأوروبي^١، فإقامة هذه المنطقة الحرة هي نتيجة لدبلوماسية اقتصادية أمريكية حاولت من خلالها منافسة الاتحاد الأوروبي وإيجاد سوق أوسع للمنتجات الأمريكية، مستفيدة من الإمكانيات الكبيرة لهذه المنطقة.

من الطبيعي أن تتحاز الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية للمصالح الأمريكية فعندما عجزت المكسيك عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وبالذات أعباء خدمة الديون الخارجية الكبيرة، وأصبحت مفلسة تقريباً، بادرت الولايات المتحدة لإنقاذها مالياً بهدف الحفاظ على جاذبية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ولمنع حدوث ركود قوى فيها تنتقل آثاره إلى الولايات المتحدة عبر آليات التجارة، فتدخلت الولايات المتحدة لدى صندوق النقد الدولي لإنقاذ المكسيك مالياً، ولأن الأزمة المكسيكية كانت هائلة فإن احتياجات مواجهتها كانت هائلة أيضاً، بلغت نحو ٤٧,٨ مليار دولار- وقد رفض الكونجرس الأمريكي أن تتحمل الولايات المتحدة وحدها تكلفة إنقاذ المكسيك- فألقى الرئيس الأمريكي بكل ثقله، وثقل بلاده لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدفعهما إلى المساهمة في إنقاذ المكسيك مالياً، وكان المطلوب من صندوق النقد الدولي هو ١٧,٨ مليار دولار، وهي توازي نحو ١٠١٥% من حصة المكسيك في الصندوق البالغة ١٧٥٣ مليون دولار وضمن هذا القرض تلقت المكسيك ٧,٨ مليار دولار مباشرة، وهي توازي ٤٤٥% من حصتها في صندوق النقد الدولي، وهو ما يعني الإطاحة عملياً بكل أسس إقراض الصندوق لأعضائه والتي تقضي بحق الدولة العضو في الحصول على تسهيل ائتماني بنسبة ٦٨% من حصتها في الصندوق، على ألا تتجاوز التسهيلات الائتمانية المتراكمة نسبة ٣٠٠% من حصتها في الصندوق، وتستطيع الدولة العضو الحصول على تسهيل نمو

^١ كرم، فوزية خدا: التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، عدد ٤٣، سنة ٢٠١١، ص ١٧٧.

بنسبة ٩٥% من حصتها، أما قروض المساندة للإصلاح أو التحول الهيكلي، فإن كل دولة عضو يمكنها أن تحصل في أقصى الحالات الاستثنائية على ٢٠٠% من حصتها خلال ثلاث سنوات.

وكما هو واضح فإن القرض الذي تقرر للمكسيك لإنقاذها مالياً عام ١٩٩٥ قد أطاح بكل هذه الأسس، وذلك ببساطة لأن الولايات المتحدة أرادت ذلك، علماً بأن حصتها في الصندوق كانت توازي نحو ١٨,٣% من إجمالي الحصص بالصندوق، لكن الدول العشر الكبرى الحليفة لها تملك نحو ٥١,٦% من مجموع الحصص في الصندوق، وتملك بالتالي قوة تصويتية موازية، كما يتبعها في التصويت عدد من الدول النامية بصورة تضمن لها أغلبية في التصويت.^١

١-١- المساعدات الاقتصادية الأمريكية جناح للدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية.

تعد المعونات الأمريكية أداة الدبلوماسية الاقتصادية لها، حيث تمثل المعونات الأمريكية كل المنح الرسمية والقروض الأمريكية السهلة، سواء كانت موارد نقدية أو تدفقات سلعية، أو على شكل عناصر غير مادية مثل المساعدات الفنية كالخبراء والفنيين أو برامج التدريب (الداخلية والخارجية) للقوى البشرية المحلية، والتي تهدف إلى دفع مسيرة التنمية، ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول التي تساعد أمريكا، والمثال على ذلك المنح المقدمة إلى مصر من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال العقود الماضية.

تقوم المساعدات الأمريكية بدور مهم في ضمان وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في الخارج بما يفتح الباب دائماً لفرص كبيرة من النمو والتوسع أمام الاقتصاد الأمريكي ورجال الأعمال الأمريكيين، وتقوم المساعدات الأمريكية بأداء هذا الدور على مستويين مختلفين: المستوى الأول، يتمثل في ضمان أسواق للصادرات الأمريكية وخصوصاً الصادرات العسكرية، وفائض الغذاء الأمريكي وكلاهما يتم استخدامه لأغراض سياسية، أما المستوى الثاني: فإنه يتمثل في استخدام المساعدات كرشوة للدول المتلقية من أجل أن تصدر تشريعات وقوانين لضمان وتأمين الاستثمارات الأجنبية، وإعطاء حوافز لرأس المال الأجنبي الذي يعمل في أراضيها، بما يخلق فرص أعمال مضمونة أمام قطاع الأعمال فيها، وتضمن بذلك مزيداً من التحويلات الخارجية إلى الاقتصاد الأمريكي، وبذلك تلعب المساعدات الاقتصادية دوراً في تقوية الاقتصاد الأمريكي ورفاه المواطن الأمريكي.

وبشكل عام توجه المساعدات الأمريكية إلى الدول التي سمحت لها بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، فحتى منتصف الستينات كانت المساعدات الأمريكية إلى الدول العربية تذهب إلى الدول

^١ نجار، احمد السيد: الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولي: نماذج للتسلط، مرجع سبق ذكره.

^٢ نوار، إبراهيم: المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي، digital.ahram.org

التي أبدت تجاوباً كبيراً مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وكان في مقدمة الدول العربية التي حصلت على تلك المساعدات المغرب التي أعطت للولايات المتحدة تسهيلات بحرية وجوية، وليبيا حيث كانت توجد قاعدة هويلس الجوية، والسعودية، وكان ما يقرب من نصف المساعدات الاقتصادية يتكون أساساً من فائض المحاصيل الزراعية الأمريكية، والقروض التجارية التي يقدمها بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي أما بالنسبة لمصر -خلال رئاسة عبد الناصر-، فقد استمر التوتر في العلاقات المصرية الأمريكية حتى أوقفت أمريكا شحنات الحبوب إلى مصر عندما رفض عبد الناصر السماح للولايات المتحدة بالتفتيش على الصناعات والمفاعلات النووية وغيرها في مصر، وفي هذا الوقت أوقفت واشنطن مساعدات من الحبوب تصل قيمتها إلى ٦٠ مليون دولار.

وكان العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في حزيران ١٩٦٧، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، سبباً في قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وتقلصت العلاقات الاقتصادية إلى أدنى حد.

خلال السبعينات من القرن العشرين كانت أهم الدول العربية المتلقية للمعونة الأمريكية هي أربع فقط، من بين أكثر من عشرين دولة في جامعة الدول العربية، وهذه الدول هي: مصر والمغرب وتونس والسودان وقد ارتبطت المساعدات التي تم تقديمها إلى هذه الدول بالعديد من البرامج والإصلاحات التي طلبها البنك وصندوق النقد الدولي وكانت هذه البرامج والإصلاحات تقوم على أساس تلك السياسات التجارية التي طالبت بها الولايات المتحدة خلال الستينات من خلال مؤتمرات التجارة والتنمية، وهي سياسات الانفتاح.

تحظى كل من مصر وإسرائيل بالنصيب الأعظم من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، وتأتي مصر الأولى بين الدول العربية، بينما تأتي إسرائيل الأولى بين دول العالم، والمعيار الذي نتجه على أساسه المساعدات الأمريكية إلى دولة معينة في العالم العربي، يكون على أساس اتباع تلك الدول للسياسات التالية:

- أ- منح الولايات المتحدة قواعد وتسهيلات.
- ب- معاداة الاتحاد السوفيتي والاعتراف بإسرائيل.
- ت- معاداة الاتحاد السوفيتي فقط.
- ث- الإعلان عن اتفاقها مع السياسة الأمريكية في المنطقة.

والدليل على ما سبق أن المساعدات الأمريكية إلى مصر، بلغت في عام ١٩٨١، أكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٥، حينما أصبحت سياسة مصر تتفق مع الولايات المتحدة، وشهدت هذه المساعدات، قفزة كبرى بعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، إذ بلغت أكثر من مليار دولار في العام التالي.^١

نلاحظ مما سبق أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الخارج واحدة من الأدوات الفعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، فمنذ خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كقوة عالمية كبرى، احتلت المساعدات إلى الخارج دوراً بالغ الأهمية كأداة لتحقيق هدف أساسي يتم تعريفه على المستوى الرسمي: بأنه تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ولما كانت الولايات المتحدة قوة كبرى وزعيمة للعالم، فإن حدود أمنها القومي يشمل كل دول العالم تقريباً.^٢

١-٢- العقوبات الاقتصادية الأمريكية جناح للدبلوماسية الاقتصادية.

تعد العقوبات الاقتصادية الأمريكية جزءاً مهماً من الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية، فكثيراً ما فرضت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وأهم هذه العقوبات هي تلك التي فرضتها على العراق، والتي أدت إلى تحقيق تنازلات كبيرة، ولكن فعلت ذلك بتكلفة إنسانية عظيمة، وكذلك فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على إيران وكوريا الشمالية، والسودان، وكوبا، حيث فرضت حظراً على الصادرات إلى كوبا (باستثناء الأدوية والأغذية)، وامتد الحظر إلى الشركات الأجنبية التابعة للشركات الأمريكية، وتم تقليل حصة السكر الكوبي في السوق الأمريكية إلى الصفر، ووضعت السفن التي تحمل البضائع من وإلى كوبا على القوائم السوداء للولايات المتحدة.^٣

١-٣- الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية تجاه الصين.

إن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، وسعيها للهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي، اصطدم بصعود قوى دولية جديدة أبرزها الصين، وتراجع دور العامل العسكري كمعيار للتفوق الدولي لصالح العامل الاقتصادي وأصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات العلاقات الدولية، وهذه الدبلوماسية بين الصين وأمريكا أخذت وجهين: هما التعاون والمنافسة.

^١ نوار، إبراهيم: المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي digital.ahram.org

^٢ المرجع السابق مباشرة.

^٣ Gary Clyde Hufbauer, (2011), Case Studies in Economic Sanctions and Terrorism Case 60-3 US v. Cuba (1960-: Castro) Peterson Institute for International Economics., p1.

إن إدراك أمريكا والصين لأهمية التعاون الاقتصادي يعكسه حجم التبادل التجاري الذي ارتفع بشكل متواصل من ١٢١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٢٨٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وإلى ٤٥٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٣،^١ وتمثل حقوق الملكية الفكرية أحد مصادر التنافس في العلاقات التجارية بين الصين وأمريكا، إذ كثيراً ما تهدد أمريكا بعرض القضية أمام منظمة التجارة العالمية، على الرغم من اتخاذ الحكومة الصينية إجراءات وقوانين تمنع النسخ والتزوير وتعاقب عليهما.^٢

مما سبق نجد أن الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية تشكل نموذجاً مهماً في خدمة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتمد على المنح الاقتصادية والقروض الميسرة والإعانات لضمان وجودها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في مناطق محددة من العالم، وتستخدم تلك المنح من أجل دعم حلفائها، والدليل على ذلك هي المساعدات الهائلة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل على الرغم من وجود دول أكثر حاجة لهذه المساعدات، وتستخدم أمريكا العقوبات الاقتصادية ضد أعدائها أو الدول التي لا تسير كما تريد، والتاريخ الحديث حافل بكثير من العقوبات الاقتصادية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمها تلك التي فرضتها على العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا يتطابق مع الفرضية الثالثة بأن دبلوماسية الدول المتقدمة تخدم تفوقها على مستوى العالم.

٢- الدبلوماسية الاقتصادية للصين:

تتفق الصين في دبلوماسيتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تقدم المساعدات الاقتصادية للدول المختلفة، من أجل كسبها في المحافل الدولية، أو لتوسيع أسواق منتجاتها أو غير ذلك من الأهداف، إلا أنها ليست كالولايات المتحدة في تطبيق العقوبات الاقتصادية.

منذ بدء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨، تلتزم الصين بإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية مركزاً على أهمية دور الدبلوماسية في خلق بيئة دولية وإقليمية مواتية لتطوير الاقتصاد الوطني، وتعمل تحت راية السلام من أجل تحقيق استقرار العلاقات مع الدول الكبرى وتقوية علاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة وترسيخ الصداقة مع الدول النامية، وتشارك بصورة فاعلة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى إقامة النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد على أساس مبادئ التعايش السلمي (السلام والتنمية).^٣

لقد ساهمت الدبلوماسية الصينية في تهيئة مناخ دولي وبيئة محيطة مواتية لعملية التنمية الاقتصادية، من أجل ضمان نمو سريع ومضطرد ومستقر للاقتصاد الصيني، فزاد الناتج المحلي

¹ Wikipedia.org

² iblio.univ-alger.dz

³ تشينغمين، تشانغ: الدبلوماسية الصينية، ص٦، www.thatsbooks.com

الإجمالي من ٣٦٤,٥ مليار يوان صيني عام ١٩٧٨ إلى ما يزيد على ٣٠ ترليون يوان عام ٢٠٠٨، وتجاوزت نسبة مساهمة الاقتصاد الصيني في النمو الاقتصادي العالمي ١٠٪.^١

تشكل القضية التايوانية، أحد أهم القضايا الشائكة للصين، وأحد العوامل التي تحدد الحركة الدبلوماسية للصين، فمن أهداف الصين في أفريقيا تهميش دور تايوان الدولي، حيث تعد أفريقيا أحد أهم المناطق الهامة التي تمارس فيها الصين هذه الدبلوماسية، لذلك تسعى الصين إلى دمج تايوان عبر عدة وسائل، أهمها الاقتصادية، وذلك بجعل الاقتصاد التايواني، معتمداً إلى حد بعيد على الاقتصاد الصيني.^٢

٢-١ - الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تجاه اليابان.

كانت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية سبباً في التقارب مع اليابان على الرغم من وجود خلافات كبيرة بينهما، حيث نمت التجارة الثنائية أكثر من عشرة أضعاف بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٩، وكانت الصين خامس أكبر شريك تجاري لليابان، وأصبحت ثاني أكبر شريك تجاري لليابان بعد الولايات المتحدة، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في الصين أكثر من ١٠ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٩.

لقد سعت الصين من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية إلى تنويع أسواقها الخارجية، وعندما أصبحت قلقة بشأن الاعتماد المفرط على اليابان، توجهت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية للبحث عن أسواق جديدة وإقامة علاقات تجارية مع دول آسيوية أخرى وغير آسيوية، وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية.^٣

إلا أن المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية شكلت محوراً للصدقة بينهما، حيث كانت اليابان أول دولة تقدم مساعدات ثنائية لها،^٤ وهذا الاعتماد الكبير للصين على الاقتصاد الياباني هو ما جعل الدبلوماسية الصينية تبحث عن أسواق جديدة وعلاقات اقتصادية جديدة.

^١ المرجع السابق مباشرة، ص ٢.

^٢ سمير، قط: الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقية: فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، ٢٠٠٨، ص ٥٢-٥٣.

^٣ Katherine G. Burns, China and Japan: Economic Partnership to Political Ends, p40. www.stimson.org,

^٤ Katherine G. Burns, China and Japan: Economic Partnership to Political Ends ,OP, p41.

٢-٢ - العقوبات الاقتصادية الصينية.

تستخدم الصين العقوبات الاقتصادية بوصفها أداةً من أدوات الدبلوماسية الاقتصادية بغية تحقيق أهدافها الخارجية، وفاعلية عقوباتها تأتي من كونها ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ففي بداية الإصلاحات الاقتصادية وصل معدل النمو الاقتصادي في الصين إلى معدلات قياسية، حيث بلغ ١٤,٢% عام ١٩٩٢، و١٤% عام ١٩٩٣، و١٣% عام ٢٠٠٨^١، وكونها تملك أكبر فائض رأسمال في العالم، وسوقها المحلي يشكل هدفاً لمعظم الشركات العالمية، كما استخدمت الصين المقاطعة التجارية والضغط الاقتصادي من جانب واحد من أجل تحقيق أهدافها الدبلوماسية.

والمثال الواضح على استخدام الصين لدبلوماسية العقوبات الاقتصادية، هو ردع مبيعات الأسلحة لتايوان، وعزل الدالاي لاما سياسياً على مستوى العالم، وتحقيق مطالبها البحرية، وفي الوقت الحالي تستخدم الصين الثروة الاقتصادية الهائلة لدعم أهداف السياسة الخارجية، والتي على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ بلغ معد النمو الاقتصادي فيها عام ٢٠١٠ نحو ١٠,٣%^٢.

تسعى الصين لحماية مصالحها في أفريقيا عن طريق دبلوماسيتها الاقتصادية، فتطرح نفسها كبديل لتايوان، في علاقاتها مع دول القارة، من منطلق قدرتها الاقتصادية، وقد نجحت في ذلك، فقد تحطمت العلاقات الدبلوماسية بين جنوب أفريقيا وتايوان، ثم من بعدها السنغال عام ٢٠٠٤، ثم ليبيريا في عام ٢٠٠٥، كما نجحت في الحصول على الدعم الدبلوماسي الأفريقي بشأن قضية تايوان، وذلك لاعتبارات المصلحة الاقتصادية التي تحكمها مع الصين، والتي تفوقت على تلك التي تحكمها مع تايوان.^٤

٢-٣ - إقامة مناطق حرة.

تتجلى الدبلوماسية الاقتصادية للصين في إقامة مناطق تجارة حرة، مع دول طريق الحرير، حيث قال كريستوفر كي جونسون، المستشار البارز في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومقره واشنطن، إن الصين تتخذ إجراءً "يتسم بالجرأة في الواقع"، مضيفاً أن الصين وجدت فرصاً ضخمة للاستثمار في المناطق التجارية والاقتصادية التي لم تغتنمها الولايات المتحدة بعد، والتي أهمها دول طريق الحرير.

¹ Wayhe m.marrison,(2002), china's economic condition, congressional research Service, 11, pp5-9.

² James Reilly,(2012), China's Unilateral Sanctions, Center for Strategic and International Studies The Washington Quarterly,pp2-3.

^٣ جودة، محمود خليفة: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته ١٩٩١-٢٠١٠ democraticac.de

^٤ سمير، قط: الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقية، فترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره ص ٥٥-٥٦.

من أجل تعميق دبلوماسيتها الاقتصادية، تعهدت الصين بتعزيز محادثات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف، مع كوريا الجنوبية وأستراليا، وأكدت على النهوض بمنطقة التجارة الحرة مع رابطة دول جنوب وشرق آسيا (آسيان)، وتحقيق الشراكة الاقتصادية الشاملة في المنطقة، وتبني موقفاً منفتحاً في المحادثات مع الدول الأعضاء في الشراكة عبر الباسيفيك، وكذلك مبادرات التجارة الحرة الإقليمية أو العابرة للمناطق الأخرى.¹

نلاحظ مما سبق أن الصين تسعى لتحقيق تنميتها عبر دبلوماسية اقتصادية تقوم على التوسع التجاري وإقامة الشراكات ومناطق التجارة الحرة مع دول الجوار.

٢-٤ - التعاون الاقتصادي جزء من دبلوماسية الصين الاقتصادية.

يعد التعاون المربح لجميع الأطراف الركيزة الأساسية للدبلوماسية الاقتصادية للصين، التي تضمن المنافع المربحة للصين وبقية دول العالم، واستناداً إلى التعاون المربح للجميع، تسعى الصين لتحقيق المصالح الوطنية بينما تحترم وتدعم الدول الأخرى لتحقيق مصالحها الخاصة في تعاونها معها، حيث شاركت الشركات الصينية في الاستهلاك والإنتاج والأنشطة الاستثمارية في الاقتصاديات الأخرى، فحققت استفادةً كبيرةً من ميزات التنافسية في السلع والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والتعاقد على المشروعات، فكانت المنفعة متبادلة بين الاقتصاد الصيني والاقتصاديات التي تعمل ضمنها الشركات الصينية، ومما زاد فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية الصينية هو حاجة كثير من دول العالم إلى الخبرة التنموية والتكنولوجيا المتقدمة ورؤوس الأموال من الصين التي هي في أغلب الأحيان ذات شروط ومعدل فائدة أقل من مثيلاتها الغربية، وبشكل خاص قد يكون الاحتياطي الأجنبي الضخم للصين مصدراً مهماً لتمويل مشروعات البنية التحتية في العديد من الدول النامية والاقتصاديات الصاعدة.²

مما سبق نجد أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية استخدمت العامل الاقتصادي بوصفه أداة ترغيب لا ترهيب على أساس التعاون المربح لجميع الأطراف، والذي يعني أن تحترم كل دولة المخاوف المشروعة للدول الأخرى، عند السعي لتحقيق مصالحها الاقتصادية، وأن تساهم في تعزيز التنمية المشتركة لجميع الدول.

الدبلوماسية الاقتصادية الصينية مثال مهم على دور الاقتصاد في العلاقات الدولية حيث يصبح الاقتصاد قوةً دافعةً في تشكيل العلاقات الدولية، ففي كل مرة ذكرت الإدارة الأمريكية أو الكونجرس قضايا حقوق الإنسان أو قضية تايوان بطريقة تتعارض مع مصالح بكين، قامت جماعات الضغط

¹ أخبار الخليج، الصين تعزم تعميق وتوسيع دبلوماسيتها الاقتصادية، alkhaleejiahnews.com
² الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، parabic.cri.cn

التجارية الأمريكية التي تركز اهتمامها على إمكانات السوق الهائلة للصين، وأصبحت نشطة وذلك لحماية صادراتها إلى الصين.

٢-٥- الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أفريقيا.

رغم تاريخ العلاقة الطويلة بين الصين وأفريقيا إلا أنها لم تكتسب حيويتها وأهميتها إلا بعد قيام الرئيس الصيني جيانغ زيمين ١٩٩٦ بزيارة أفريقيا وطرحه لإقامة صداقة صينية أفريقية وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية والتنمية المشتركة، وتشكيل منتدى التعاون الصيني الأفريقي بهدف التعاون المشترك ومجابهة التحديات وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية،^١ وهذه الدبلوماسية الاقتصادية كانت نتيجتها أن وصلت الاستثمارات الصينية في أفريقيا عام ٢٠٠٩ إلى نحو ١٢ مليار دولار كما قدرت القروض التي منحها بنك الصادرات والواردات الصيني للدول الأفريقية جنوب الصحراء في قطاع البنية التحتية وحدها نحو ١٢,٢ مليار دولار خلال ٢٠٠٩، كما أسقطت الصين نحو ١,٤ مليار دولار من قروضها عن ٣١ دولة أفريقية اقل نمواً.^٢

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا نحو ١٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٣، بعد أن كان في حدود ٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩.^٣

مما سبق نجد أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تعمل ضمن مبدأ التعاون المريح لجميع الأطراف، وهذا الأمر كان واضحاً في أفريقيا حيث سعت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات والقروض دون شروط سياسية، أو تدخل في الشؤون الداخلية للقارة، وإسقاط الكثير من الديون الصينية عن دول أفريقيا.

٢-٦- الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط.

يشكل الشرق الأوسط خزان الطاقة العالمي، والصين تعي هذا الأمر في ظل نموها الاقتصادي الهائل وحاجتها الكبيرة إلى الطاقة، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، والتي من أهمها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث سعت الصين لتأمين وارداتها من هذه السلعة الاستراتيجية.

تعد الصين من أهم الدول في الطلب المتزايد على النفط، وفي التنافس على الصناعة النفطية العالمية والعلاقات مع الدول المنتجة، الأمر الذي دفعها إلى تبني الدبلوماسية الفاعلة في هذا المجال

^١ سمير، قط: الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقية، فترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

^٢ طلعت، رميح: الصين إلى إفريقيا. لماذا؟ جريدة الشرق ٢٠١٠/١١/٣٠ www.al-sharq.com

^٣ جريدة الوفد: الصين تزيج أمريكا من تجارة إفريقيا ٢٠١٠/٢/٥ www.alwafd.org

لتوثيق العلاقات مع الدول المصدرة لهذه السلعة الاستراتيجية، أو ما يمكن أن نسميه (دبلوماسية النفط الصينية) التي تقوم على توثيق العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول كمدخل للاستفادة من ثرواتها النفطية وتقوية العلاقات السياسية معها في مرحلة لاحقة لضمان استمرار تدفق النفط وحماية خطوط الإنتاج والتوزيع من هذه الدول إليها.¹

لقد تجاوزت الصين الولايات المتحدة في استهلاك الطاقة، لتصبح أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وعليه، يحتل النفط مكانة مركزية في العلاقات بين الصين وإيران، وتلعب الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية دورها في إبراز هذه المكانة وتطويرها.

وتتبادل الدولتان زيارات قمة من أجل تفعيل آليات التعاون في مجالات الغاز والصناعات النفطية وقطاع البتروكيماويات، والبنية التحتية وإنشاء طرق سريعة وأنفاق مشاة، وتواصل الصين تزويد إيران بتكنولوجيا الأسلحة الصينية، وكل ذلك في إطار دبلوماسية اقتصادية تستند على معادلة البترول الإيراني في مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية الصينية، وهي المعادلة المسيطرة على التوجه الخارجي الإيراني، نتيجة لأهمية التكنولوجيا في السياسة الخارجية، خاصة في الحالة الإيرانية.

تنتهج الصين ما يعرف بدبلوماسية النفط التي ترمي إلى توثيق العلاقات مع الدول النفطية التي يتم استيراد النفط منها، وبشكل خاص مع جيرانها، مما ساهم في كسر سياسة الاحتواء المزدوج والمقاطعة التي فرضتها الإدارة الأمريكية ضد إيران، فتمو العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين إيران والصين، كان سبباً في نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الصينية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.²

كما تركز الصين جهودها على تحقيق مصالحها الاقتصادية دون التدخل في الصراعات السياسية أو العسكرية، من خلال تعزيز حضورها الاقتصادي،³ والمثال على ذلك هي علاقتها المتوازنة بين الدول العربية وإسرائيل، فهي تقيم علاقات اقتصادية وسياسية مع كلا طرفي الصراع دون التدخل في الصراع الدائر بينهما.

وفي الختام يمكننا القول أن الصين تسعى عبر دبلوماسيتها الاقتصادية إلى تحقيق تميماتها الاقتصادية مع مراعاة حاجات الدول الأخرى وخاصةً الدول النامية، حيث تقوم الصين بتسهيل النفاذ إلى أسواقها وفقاً لقواعد التجارة الدولية المعمول بها، كما تقوم بحماية حقوق ومصالح الشركاء وفقاً

¹ باكير، علي حسين: دبلوماسية الصين النفطية، الأبعاد والانعكاسات، koha.fccsudan.org
² خزار، فهد مزبان: الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، عدد ١٥ آذار، ٢٠١٢ ص ٦-٨.
³ سمير، قط: الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقية: فترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

للقانون، وتدعم جهود المجتمع الدولي في مساعدة الدول النامية على تعزيز قدرتها على تحقيق تنميتها بنفسها، وتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتقليل الفجوة بين الشمال والجنوب.¹

ومن جهة أخرى، فإن دبلوماسية الصين الاقتصادية ومساعدتها لدول أفريقية وآسيوية وأوروبية عديدة بتوقيع اتفاقيات معها وصب مليارات عديدة لإنعاش اقتصاديات تلك الدول خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، كانت فرصة للصين لتحديث هيكلها الاقتصادي، وزيادة نفوذها في الشؤون الدولية فتطميناتها للجانب الأمريكي أثناء الأزمة المالية العالمية على سبيل المثال ساعدت البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على إبقاء الولايات المتحدة فوق مؤشر الخطر أثناء تلك الأزمة، مما مكن أميركا من تنفيذ سياسة التسهيل الكمي بطبع النقود، وضخ الأموال في النظام المصرفي، وخفض أسعار الفائدة، وباختصار: فإن الصين لديها مصالح وطنية اقتصادية كبيرة في استقرار الاقتصاد الأمريكي، لذلك فإن أي خلل في استقرار الاقتصاد الأمريكي له مضاعفات محتملة ستلقي بظلالها على صحة الاقتصاد الصيني، وهذا الأمر نتيجةً لمبدأ التعاون المريح لجميع الأطراف، الذي انتهجته الصين في تعاملها الاقتصادي مع باقي دول العالم، ومنها أمريكا.

٣ - الدبلوماسية الاقتصادية السعودية:

تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية السعودية على المساعدات الاقتصادية والمنح والإعفاءات من القروض، مستفيدةً من الفوائض الاقتصادية لديها كونها من أكبر الدول في إنتاج النفط، كما يتركز تأثير هذه الدبلوماسية في المحيط العربي والإسلامي للسعودية، حيث تحتل السعودية مكانة فريدة ومتميزة في مجال تقديم العون والدعم والمساعدة والمساندة للشعوب العربية والإسلامية وإعانة حكومات بعض تلك الدول لمواجهة ما تتعرض له من أضرار وكوارث، فقد احتلت السعودية مركزاً متقدماً بين الدول في مجال تقديم المساعدات الخارجية، وفقاً لأرقام رسمية صدرت عن المؤسسات والمنظمات المتخصصة نتيجةً لما تخصصه من نسب عالية من دخلها للمساعدات الخارجية سواءً للدول أو المجتمعات أو المؤسسات والمنظمات المتخصصة، فخلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣ وحتى ٢٠٠٠ بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها السعودية للدول النامية ٥٨٢ مليار ريال، وشكلت نسبة ٤% من المتوسط السنوي من إجمالي الناتج المحلي، وهي النسبة الأعلى بين جميع دول العالم، وشمل هذا الدعم مساعدات غير مستردة وقروضاً إنمائية ميسرة استفادت منها ٣٧ دولة نامية، كما أسقطت السعودية ديوناً بلغت ٥,٢٢ مليار ريال استفادت منها ١١ دولة من الدول النامية والأقل نمواً.

¹ تشانغ تشينغمين، الدبلوماسية الصينية، ص ٤ ww.thatsbooks.com

ولعل البرنامج السعودي لتزويد الساحل الأفريقي بالمياه مثال على ذلك، حيث أعلنت السعودية خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة عام ١٩٨١ تخصيص مبلغ مائة مليون دولار لتنفيذ مشروعات لحفر الآبار والتنمية الريفية في دول الساحل الأفريقي المتضررة من الجفاف، وتلا ذلك تقديم مبالغ إضافية للتوسع في هذا البرنامج بلغت ثلاثين مليون دولار.

كما أعتت السعودية في مؤتمر القمة الإسلامي السادس في داكار ثماني دول أفريقية من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الدخل المنخفض من تسديد القروض الحكومية التي سبق ان حصلت عليها من السعودية في سنوات ماضية، وبلغ مجموعها ٣٠٠ مليون دولار، وتأتي هذه المبادرة بهدف تخفيف معاناة الشعوب الأفريقية التي واجهت فترة طويلة من الجفاف وانخفاض المحاصيل الزراعية ومستوى المعيشة مما جعل حكومات هذه الدول غير قادرة على توفير الموارد المالية اللازمة لسداد الديون المستحقة.

مما سبق نجد أن الدبلوماسية الاقتصادية السعودية تعتمد على الإمكانيات التي تتمتع بها السعودية لتعزيز موقعها كدولة رائدة في محيطها الإسلامي، مستخدمة المساعدات الاقتصادية أداة دبلوماسية فعالة في تحقيق ذلك.^١

ومن الجدير بالذكر أنها استخدمت أموالها في دعم القاعدة في أفغانستان لمحاربة الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة، وكذلك في لبنان لشراء ولاءات معينة وشراء الإعلام، كما استخدمت أموالها في دعم الإرهاب، وزعزت الاستقرار في سورية والعراق من أجل تحقيق مكاسب سياسية معينة.

ومن الجدير بالذكر أن السعودية استخدمت ثروتها النفطية بالتنسيق مع أمريكا، للتأثير السياسي على دول أخرى، وهذا الامر كان واضحاً في المغامرة الأخيرة لها-٢٠١٥- عندما أوصلت أسعار النفط دون ٦٠ دولار للبرميل، بهدف الضغط على روسيا وإيران في ملفات كثيرة أهمها دفعهما للتخلي عن سورية في أزمتهما الحالية.

^١ الشرق الأوسط، السعودية تقدم نموذجاً في المساعدات الاقتصادية والإنسانية والقروض للعالمين العربي والإسلامي classic.aawsat.com

الفصل الثاني
مقاربة
نظرية
اقتصادية
وتتموية في إطار
الدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الأول- مفهوم التنمية الاقتصادية.

بدايةً لا بد من التعرف على التنمية الاقتصادية بشكل عام وعلى استراتيجياتها ومعوقاتهما (وخصوصاً تلك التي ترتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية)، كمقدمة مهمة لفهم العلاقة بينها وبين الدبلوماسية الاقتصادية، فأى دولة لا تستطيع أن تحقق تنمية بمعزل عن باقي دول العالم سواءً لحاجتها للتمويل والتكنولوجيا، أو لأسواق لتصريف منتجاتها أو غير ذلك، كما أنها تحتاج إلى التفاعل مع باقي دول العالم لتجنب آثار العوامل التي تؤثر سلباً في تنميتها الاقتصادية كالجريمة الاقتصادية، لذلك تعتمد على بعض الاستراتيجيات المرتبطة بعلاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى (كالحصول على قروض تنمية من مؤسسات دولية أو دول غنية أو سعيها لجذب استثمارات من دول أخرى)، ويكون ذلك عبر دبلوماسيتها الاقتصادية- فيما لو نجحت بأداء عملها كما هو مخطط له- وقد تتأثر التنمية الاقتصادية سلباً بسبب دبلوماسية اقتصادية تمارسها دولة "مؤثرة اقتصادياً" عليها، وخصوصاً إذا فشلت الدبلوماسية الاقتصادية للدولة المستهدفة في مواجهتها.

١- مقدمة في التخلف والتنمية الاقتصادية:

١-١- مفهوم التخلف:

من الصعوبة وضع تعريف محدد وشامل لمصطلح التخلف الاقتصادي لأنه ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة ومختلفة في سماتها وخصائصها من مرحلة لأخرى، ويعود استخدام هذا المصطلح إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حصلت كثير من دول العالم الثالث على استقلالها السياسي، وأدى ذلك إلى انقسام العالم إلى مجموعتين رئيسيتين: دول متقدمة صناعية، وأخرى نامية، وكما تخصصت الأولى بإنتاج المواد الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة مما أدى إلى تراكم الثروة لديها، بقيت الدول النامية متخصصة بإنتاج المواد الأولية، وتابعة للدول المتقدمة، على الرغم من حصولها على الاستقلال السياسي.

وهكذا فإنه في ظل التخلف والتبعية يمكن القول: أن الدول المتخلفة هي الدول التي لا توفر لسكانها القدر الكافي من حاجاتهم الضرورية وأسباب الرفاهية، مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة نتيجة المستوى المتدني لتطورها الاقتصادي والاجتماعي، وتخلف تقنيات الإنتاج والاعتماد على استيراد السلع الجاهزة.

مما سبق يمكن تعريف الدول المتخلفة اقتصادياً: بأنها الدول التي يقل فيها متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها، عن الدول المتقدمة رغم إمكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية بوسائل معروفة وواضحة.^١

أما بالنسبة لأسباب التخلف فهناك أسباب متعددة وردت في الأدبيات الاقتصادية يمكن إجمالها بأهم الأسباب التالية:

١-١-١-١ أسباب طبيعية وجغرافية:

تتعلق بالمناخ، فالمناخ الحار يؤدي إلى التخلف أما المناخ البارد فيؤدي إلى التقدم، وكذلك مدى توفر الثروات الطبيعية كالنفط والثروات المعدنية، لكن هذا الكلام غير دقيق، حيث ازدهرت حضارات كثيرة في مناخ عالي الحرارة كحضارة بابل، كما أن هناك دول كثيرة غنية بالثروات لكنها متخلفة، وهناك دول لا تمتلك ثروات لكنها متقدمة كاليابان.^٢

١-١-٢ أسباب سياسية:

ترتبط بالاستعمار حيث قامت الدول الاستعمارية بتحقيق تطورها وربط اقتصاد الدول المستعمرة باقتصادها فأصبح تابعاً ومتخلفاً، وهذا الكلام غير دقيق أيضاً حيث أن هناك دول كانت مُستعمرة استطاعت تحقيق تنميتها الاقتصادية بعد استقلالها كالهند.^٣

١-١-٣ أسباب اقتصادية:

وأهمها ضعف الادخار ونقص رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية والتخصص بتصدير المواد الخام، كتصدير الفوسفات في سوريا والسكر في كوبا.^٤

١-١-٤ أسباب اجتماعية:

وأهمها النظرة إلى العمل والزيادة السكانية الهائلة في معظم الدول المتخلفة، وارتفاع نسبة الأمية، والإنفاق المتواضع على التعليم في أوساط الطبقات الفقيرة.

وبعد الدراسة المختصرة للتخلف الاقتصادي والأسباب الرئيسية المؤدية إليه يمكن إضافة سبب آخر يرتبط بالسياسات الاقتصادية الجائرة التي تمارسها الدول المتقدمة ضد الدول النامية، والمتمثلة بالعقوبات الاقتصادية، وقصور الدبلوماسية الاقتصادية للدول المعاقبة اقتصادياً في المواجهة والحد من تأثيراتها السلبية.

^١ مرعي، طارق محمد: دور المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص ١١.

^٢ الدوري، محمد أحمد: التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٧، ص ٢.

^٣ بخاري، عيلة عبد الحميد: التنمية والتخطيط الاقتصادي، خصائص الدول الأقل نمواً، www.kau.edu

^٤ البياتي، رشيد فارس: التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، الأكاديمية العربية في الدنمرك، رسالة دكتوراه ٢٠٠٨، ص ٩٦.

١-٢- التنمية الاقتصادية:

تعد قضية التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل للاقتصاديين والباحثين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تشكل القضية الأساسية لجميع الدول، وكما ترى الدول النامية في التنمية حاجة لتعزيز استقلالها السياسي وتلبية احتياجات مجتمعاتها، تجد الدول المتقدمة فيها مطلباً لإحداث التطور، وزيادة حجم تبادلها التجاري، وبيع سلعها ومنتجاتها إلى الدول النامية والسيطرة على أسواقها.

ازداد اهتمام الحكومات بموضوع التنمية كنتيجة لانقسام العالم إلى دول غنية متقدمة ودول فقيرة متخلفة يطلق عليها الدول النامية التي تسعى إلى تطوير اقتصادياتها وتحسين مستوى حياة شعوبها، إلا أن الكثير من الدول النامية ونتيجة للأحداث الدولية، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قد واجهت مشكلات تتعلق بضغوط دبلوماسية ذات طبيعة اقتصادية تتعرض لها من قبل المنظمات الدولية - المسيطر عليها من الدول الرأسمالية- لتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية مما أدى إلى زيادة هيمنة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي، وانعكست هذه الهيمنة على الدول النامية على شكل تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء الديون الخارجية، مما اضطر الدول النامية إلى إعادة النظر في سياساتها الإنمائية للتكيف مع هذه الظروف.

١-٢-١ - تعريف التنمية الاقتصادية:

على الرغم من تعدد التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، إلا أن معظم هذه التعاريف يؤكد بأنها العملية التي يتم من خلالها إحداث تغيرات بنيوية في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المعنية بالتنمية، ويمكن وصفها بأنها عملية إعادة الهيكلة للاقتصاد وتطوير السياسات الاقتصادية لتعزيز الرفاه الاقتصادي للمجتمع،¹ إلا أنه ليس هناك استراتيجية محددة، أو برنامج محدد لتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، فالمجتمعات تختلف فيها نقاط القوة والضعف الجغرافية والسياسية وغيرها، وبالتالي سيكون لكل مجتمع مجموعة مختلفة من التحديات لتحقيق التنمية الاقتصادية الخاصة به، ولذلك تعددت المفاهيم التي تشرح التنمية مما جعل من الصعوبة إيجاد تعريف محدد لها، إلا أن القاسم المشترك الحالي بين جميع الدول في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية هو حاجتها للاعتماد المتبادل مع دول وتكتلات اقتصادية.

¹ The International Economic Development Council's Economic Development Reference Guide P3, www.iedconline.org.

التنمية الاقتصادية هي من أهم فروع التنمية، وهي محور هذا البحث، وقد انعكست هذه الأهمية من خلال كثرة المهتمين والدارسين لهذا الفرع العلمي، ولذلك تعددت تعريفاتها حيث عرفها العالم بيرو بالقول: إن التنمية الاقتصادية هي تعبير عن نمو مستمر في حجم الوحدات الاقتصادية المركبة أو البسيطة المكونة للاقتصاد الوطني في إطار من التحولات البنوية، ويعبر عن درجة الترابط بين القطاعات للاقتصاد الوطني.

ومن التعريفات المهمة للتنمية الاقتصادية التعريف الذي اعتمده الأمم المتحدة عام ١٩٦٣ الذي يقول: إن التنمية الاقتصادية هي إحدى العمليات التي تعبأ بموجبها حصة متزايدة الأهمية من الموارد القومية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي المحلي الصناعي بكل فروع، وتجهيز هذه الفروع بالتقنيات الحديثة المتطورة، قوام هذا التصنيع قطاع صناعة تحويلية ينتج كل من أدوات الإنتاج و السلع الاستهلاك، ويؤمن معدلاً عالياً في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

نلاحظ أن هذا التعريف أعطى بعداً صناعياً للتنمية الاقتصادية وحدد أهداف التنمية الاقتصادية الأساسية للدول النامية.

وتُعرف التنمية الاقتصادية: أنها العملية التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي في الدولة على مدى فترة زمنية طويلة، بشرط عدم زيادة عدد الأفراد الذين تكون دخولهم أقل من خط الفقر، وعدم تزايد التفاوت في توزيع الدخل.^١

ركز هذا التعريف على زيادة الدخل الحقيقي للفرد وليس الدخل القومي الحقيقي، وهذا صحيح فلا فائدة من زيادة الدخل القومي الحقيقي إذا كان النمو السكاني يفوق هذه الزيادة لأن ذلك يعني انخفاض دخل الفرد، كما أشار التعريف إلى قضية عدالة توزيع الدخل.

ويرى آخرون أن التنمية الاقتصادية تعني: إنساناً يعمل، ومصانع تقام، وآلات تدور، وطرقاً تعبد، وعمائر تبنى، ومالاً يستثمر، وأرضاً تستصلح، ونباتاً يزرع ويحصد، وحيواناً يرعى ويراعى ويتوالد وينكاثر، ودخلاً يزيد، ورفاهية تتحقق.^٢

كما تعرف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر اقتصادية بأنها: زيادة في كميات السلع والخدمات الجاهزة في وحدة زمنية، ولدى جماعة معينة، حيث يتعلق الأمر بمفهوم يرتبط بعناصر قابلة للحساب الكمي.^١

^١ صقر، أحمد صقر: التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٢٥.
^٢ المشهوراي، أحمد حسين، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ٢٠٠٣، ص ٣٩.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، عبر عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغييرات كلية في المجتمع.^٢

وكذلك يعرفها الأمريكي جيرالد ماير: إن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن.^٣

ويعرفها بالدوين: بأنها التوسع في الاقتصاد القومي لتشغيل الكثير من القوى العاملة كل عام، وكذلك خلق احتياطي نقدي للدولة يسمح بقيامها ببعض النشاطات الاجتماعية والصحية مثل رعاية الطفولة وتعميم التعليم المجاني.^٤

والنتيجة أن التعريفات التي تركز على زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة متوسط الدخل الفردي كانت تعبر عن النمو الاقتصادي إلا أنها لا تعبر عن مفهوم التنمية بمعناها الشامل، وتغفل أيضاً أهم بعد للتنمية الاقتصادية وهو البعد الدولي، فالتقنية تحتاج إلى استيراد، وتصريف المنتجات في الأسواق الدولية يحتاج إلى ترويج، وهذا من متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية، الذي يتحقق عن طريق الدبلوماسية الاقتصادية الفعالة.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية تطويرية، واعية متكاملة ومتناسقة ومتعددة الغايات هدفها تحقيق النمو المتوازن خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وتنعكس على المجتمع بآثار إيجابية أهمها زيادة الدخل الحقيقي للفرد والحد من ظاهرة الفقر والحد من التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج، والانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم عبر تغيير الهياكل الإنتاجية مما ينتج عنه تحسن في نوعية السلع والخدمات، بمشاركة دبلوماسية اقتصادية فاعلة تؤمن التكنولوجيا المطلوبة بالشروط المناسبة، وتصرف فائض الإنتاج بأفضل الأسعار.

^١ حبيب، كاظم: مفهوم التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٢٥.
^٢ جمعون، نوال: دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٢٢.
^٣ بلحناشي، زليخة: التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١٨.
^٤ جمعون، نوال: دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

١-٢-٢- أهمية التنمية الاقتصادية:

لا يخفى على أحد أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية لكونها الطريق الوحيد للتخلص من التخلف الاقتصادي، والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية في تحقيق مستقبل أفضل، ولعلّ من أهم ما يبين عن هذه الأهمية هو كونها:

أ- وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية، يجب على الدول النامية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة.

ب- أداة للاستقلال الاقتصادي:

إذا كان من غير الممكن تحقيق الاستقلال الاقتصادي، بدون التخلص من التبعية، فإن التخلص من الأخيرة يتوقف على التنمية، فالاستقلال السياسي الذي حققته الدول النامية لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد في جانب منها على العلاقات مع العالم الخارجي ونشاط الدبلوماسية الاقتصادية، إلى جانب الاعتماد على الذات لجهة استغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً وكاملاً.^١

ت- تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تقليل البطالة وتوفير فرص عمل للمواطنين، كما تساهم في توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجاتهم وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي لهم، فالتنمية السياحية في دولة ما، والمترافقة مع ترويج عالي المستوى كشكل من أشكال الدبلوماسية الاقتصادية، تؤدي إلى توفير عدد كبير من فرص العمل في هذا القطاع.

ث- تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات - من خلال المستوى الجيد للعلاقات مع الدول الأخرى- وتسديد ديون الدولة وتحقيق الأمن القومي لها، فعندما يزداد الإنتاج وتتوفر الفوائض وتتجح الدولة في تصريفه بشكل جيد سيتوفر المزيد من القطع الأجنبي الذي يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتسديد الديون.^٢

^١ جمعون، نوال: دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤-٢٥.
^٢ الراعي، طارق محمد: دور المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص ٢٢.

١-٢-٣- أهداف التنمية الاقتصادية.

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، غير أن هناك أهدافاً أساسية ومشاركة تسعى إليها معظم الدول، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ- زيادة الدخل القومي:

أي تحقيق زيادة في الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية التي تنتجها موارد المجتمع الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية محددة.

ب- تحقيق عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخل:

إن التفاوت في توزيع الدخل يخلق طبقات في المجتمع مما يؤدي إلى شعور غالبية المواطنين بعدم العدالة الاجتماعية، ولذلك لا بد من تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

ت- بناء قاعدة صناعية متينة:

من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة في الإنتاج السلعي والخدمي الذي يساهم في تطور ورفاه المجتمع.

ث- رفع مستوى المعيشة:

إن التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة، وذلك لأن التنمية قد تنجح في زيادة الدخل القومي دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة في مستوى المعيشة، أو قد يزداد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي.

ج- القضاء على التبعية بكل أشكالها.

ح- توفير الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن...)^١

خ- زيادة المناعة في مواجهة الأزمات والعقوبات الاقتصادية، كما في حالة روسيا.

^١ جمعون، نوال: دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

١-٢-٤ - عقبات التنمية الاقتصادية.

هناك مجموعة من العقبات التي تواجه قيام التنمية الاقتصادية في الدول النامية، والتي يمكن تلخيصها بأهم ما يلي:

أ- عقبات اقتصادية:

هناك العديد من العقبات الاقتصادية التي تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، تتركز في الجوانب التالية: انتشار الفقر والمرض والجهل في الدول النامية، مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه الدول، وضيق أسواقها المحلية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة...)، وقلة الادخار، إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

ومن أهم العقبات الاقتصادية التي تعترض التنمية، الدبلوماسية الاقتصادية التي تستخدم فيها الدول المؤثرة اقتصادياً عقوبات ضد دول أخرى مما يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية فيها، كالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الكثير من دول العالم.

وقد يكون ضعف الدبلوماسية الاقتصادية لدولة ما عقبة أمام التنمية الاقتصادية عندما تفشل في الترويج الصحيح لمنتجات بلادها وسياحتها، أو الحصول على التكنولوجيا المطلوبة بشروط مناسبة، ويعود ذلك إلى عدم خبرة وكفاءة الدبلوماسيين الاقتصاديين المبتعثين لتمثيل دولة ما.

ب- عقبات سياسية واجتماعية:

يعد العامل السياسي عاملاً مؤثراً في تحقيق التنمية الاقتصادية لأن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقراراً سياسياً في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إيجازها بالانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية حيث تؤدي الزيادة الكبيرة لعدد السكان إلى صعوبة توفير المتطلبات الأساسية ولا سيما في ظل موارد مالية محدودة فتتسع فيها فجوة التمويل، ويؤدي ذلك إلى ضعف التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية.

وهنا نذكر أن للدبلوماسية الاقتصادية أهمية في القرار الاقتصادي عن طريق نقل التشريعات الاقتصادية في الدول التي تتواجد فيها، كي يستطيع المشرع الوطني - في المجال الاقتصادي - الإلمام بكل جوانب تشريعه.

ج- عقبات خارجية:

هي العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للدول النامية مع الدول المتقدمة بكافة أشكالها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها، وتتمثل في شروط التبادل التجاري (أسعار السلع وتدهور شروط التجارة)، بالنسبة للدول النامية، وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسيات) على السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى اختلال الميزان التجاري في الدول النامية، ويرتبط بهذه العقبة، التفوق الدبلوماسي الاقتصادي للدول المتقدمة التي تملك المال للإقراض وتملك التكنولوجيا اللازمة للدول النامية، ولها خبرة أوسع في مجال الدبلوماسية الاقتصادية.

١-٢-٥- استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

تعددت تصنيفات وتقسيمات الاستراتيجيات التي تستخدم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهناك تنمية اقتصادية تركز على الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، وهناك تنمية اقتصادية تركز على التجارة الخارجية، وهناك أيضاً تنمية اقتصادية تركز على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهناك تنمية اقتصادية تركز على رأس المال والعمل والتكنولوجيا، لكن بشكل عام يشكل التصنيع أهم استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أنه يؤدي إلى توفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع بأسعار مناسبة يمكن من خلاله تحقيق التنمية الاقتصادية وتجاوز عقباتها، وترتبط الدبلوماسية الاقتصادية بالتصنيع بكونها مطالبة بتوفير التكنولوجيا الضرورية للتصنيع بأفضل الشروط، وكذلك تصريف الفائض في الإنتاج الصناعي بأفضل الأسعار من خلال الترويج له في الخارج.

والتصنيع يتضمن استراتيجيات مختلفة سندرس أهمها باختصار:

أ- استراتيجية إحلال الواردات:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية بقصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل، وقد ظهرت هذه الاستراتيجية وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية، وكان التوجه لمثل هذه الاستراتيجية يكمن في تعاضد العجز التجاري في الدول النامية، الناجم عن انخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كلياً أو جزئياً.

^١ جمعون، نوال: دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥-٣٧.

ب- استراتيجية صناعة التصدير:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى قيام الدول النامية بإجراء بعض عمليات التصنيع على صادراتها، حتى تزداد قيمتها في السوق العالمية، وهنا يأتي دور الدبلوماسية الاقتصادية في الترويج لهذه المنتجات في الأسواق الدولية.

أخذت هذه الاستراتيجية اتجاهين:

أولاً- دول أسست صناعات تصديرية لتحويل موادها الأولية وإنتاج مواد وسيطة قبيل تصديرها، كما حدث في الدول المنتجة للنفط (الصناعات البتروكيمياوية).

ثانياً- دول أحدثت مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتماداً على اليد العاملة الرخيصة التي تمتلكها (صناعة النسيج والمطاط)، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا.

ت- استراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفيتي في التصنيع:

إن محور هذه الاستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، والاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام وإلى الخلف.¹

وكانت أهمية هذا النموذج بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية في الاستفادة من الخبرات السوفيتية ونقلها إلى دولها، حيث أن الاتحاد السوفيتي من الدول المتقدمة صناعياً التي لم تحتكر العلم بالدرجة نفسها التي يفعلها الغرب، فنجحت بعض الدبلوماسيات الاقتصادية للدول النامية في نقل بعض هذه التكنولوجيا كسورية.

¹ زوزي، محمد: تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٠، ص ١٧-٢٣.

درسنا في هذا المبحث مفهوم التنمية الاقتصادية وتعريفاتها ووجدنا أنها عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية تطويرية، واعية متكاملة ومتناسقة ومتعددة الغايات هدفها تحقيق النمو المتوازن خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وتنعكس على المجتمع بآثار إيجابية أهمها زيادة الدخل الحقيقي للفرد والحد من ظاهرة الفقر والحد من التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج، والانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم عبر تغيير الهياكل الإنتاجية مما ينتج عنه تحسن في نوعية السلع والخدمات، بمشاركة دبلوماسية اقتصادية فاعلة تؤمن التكنولوجيا المطلوبة بالشروط المناسبة، وتصرف فائض الإنتاج بأفضل الأسعار.

ويرتبط بهذا التعريف دور الدبلوماسية الاقتصادية المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخصوصاً في مجال الترويج للمنتجات الوطنية بالنسبة لاستراتيجية صناعة التصدير، أو تأمين التكنولوجيا المطلوبة بالشروط الجيدة بالنسبة لاستراتيجية إحلال الواردات، أو نقل تجارب ناجحة في التنمية إلى الدولة المرسله للدبلوماسيين الاقتصاديين.

وتم التأكيد على أهمية التنمية الاقتصادية في كونها أداة لتقليص الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتؤدي إلى تحرير الدول النامية من التبعية الاقتصادية.

أما بالنسبة لأهداف التنمية الاقتصادية فيمكن تلخيصها بـ: زيادة الدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير الخدمات الأساسية، من السكن والصحة وغيرها، كما تعرفنا إلى أهم عقبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية فهي متعددة، قد تكون استراتيجية تركز على الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، وهناك تنمية اقتصادية تركز على التجارة الخارجية، وهناك أيضاً تنمية اقتصادية تركز على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أو تنمية اقتصادية تركز على رأس المال والعمل والتكنولوجيا، لكن يعد التصنيع أهم استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية، والذي يتمثل في إحلال الواردات، صناعة التصدير، واستراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفيتي في التصنيع.

وسندرس في المبحث التالي بعض النماذج المهمة في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني - نماذج بعض الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يعود ظهور اتجاهات التنمية إلى فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، ففي حين يرى أنصار التنمية الرأسمالية أن اقتصاد السوق والقطاع الخاص، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد يحققان التنمية، يرى أنصار الاتجاه الاشتراكي أن أفضل نموذج للتنمية هو التنمية التي تعتمد على القطاع العام والتخطيط الشامل للخلاص من التخلف وإلغاء التمايز الطبقي والقضاء على الأمية والفقر، وهناك نماذج أخرى في التنمية الاقتصادية تتمايز عن النموذجين الرأسمالي والاشتراكي وتأخذ منحى خاص بها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي كل النماذج السابقة كان للدبلوماسية الاقتصادية دوراً مهماً يتمثل في الترويج لفكر كل اتجاه، حيث واكب الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي تقديم قروض ومساعدات من دول المركز في كل قطب إلى دول نامية كي تسير في فلكها أو تسمح لها بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، فقامت الولايات المتحدة بدعم إسرائيل، كما قام الاتحاد السوفييتي بدعم كوريا، وهذا الدعم على الرغم من طابعه السياسي والدبلوماسي إلا أنه لم يخلو من البعد الاقتصادي، ودور الدبلوماسية الاقتصادية لاستقطاب المزيد من الدول إلى كلا القطبين، وهذه المساعدات كانت محسوبة بدقة بحيث تحقق مصلحة الدول الأقطاب بالدرجة الأولى، وتستفيد منها الدول النامية بدرجة أقل، وسيتبين لنا أثر هذه المساعدات في الفصل الثالث.

في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول الكبرى تساعد دولاً مواليةً لها، كانت تعاقب بعض الدول التي توالي المعسكر المنافس لها، فيما يسمى "بدبلوماسية العقوبات" والأمثلة كثيرة على ذلك.

أما بالنسبة للدول التي لم تنتمي إلى أحد المعسكرين فقد اعتمدت على دبلوماسية اقتصادية تراعي مصالحها الخاصة بالدرجة الأولى.

١- النموذج الليبرالي (الرأسمالي):

يرتكز هذا النموذج على اعتماد مبدأ اقتصاد السوق الحر، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، والاكتماء بالقيام بأعمال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والأمن والإدارة وترك قوانين السوق العفوية تنظم الاقتصاد.

أو قد تتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال الاستثمار في الأعمال الإنشائية لتأمين فرص العمل، وتحريك الأسواق لتشجيع رجال الأعمال على توسيع استثماراتهم، وقد أخذت بعض دول جنوب شرق آسيا والبرازيل والأرجنتين بهذا الاتجاه التنموي.¹

ونتيجة للتطورات الاقتصادية اللاحقة، وظهور العولمة الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات - التي ينتمي معظمها إلى هذا المعسكر - فقد أصبحت التنمية الاقتصادية للدول الرأسمالية تعتمد على دبلوماسية اقتصادية تتضمن المطالبة بتعزيز حقوق الملكية على مستوى العالم - كون هذه الدول هي الأولى في براءات الاختراع - وكذلك إقراض الدول التي تحتاج إلى أموال لتنميتها مقابل ولاءات اقتصادية وسياسية، وفي بعض الأحيان افتعال حروب لتسويق إنتاجها من السلاح على مستوى العالم، وغير ذلك الكثير، في سبيل الحفاظ على مستويات عالية لنموها وتعزيز تفوقها الاقتصادي والسياسي.

٢ - النموذج الاشتراكي:

إن غالبية الدول النامية كانت مستعمرة من قبل الدول الصناعية المتقدمة، تعتمد على إنتاج السلع الأولية والمواد الخام وتصديرها بحالتها الأولية إلى الدول الصناعية حيث يتم تصنيعها والحصول على القيمة المضافة، ثم يعاد توزيع وتصنيع هذه المنتجات المصنعة في جميع أنحاء العالم بما فيها الدول النامية التي أنتجت بصورتها الأولية، وهذا خلل واضح في الدول النامية، لذلك هدف الاتجاه الاشتراكي إلى تصحيح هذا الخلل عن طريق تغيير الهياكل الاقتصادية والتصنيع لهذه المواد لتلبية الاحتياجات وتصدير الفائض، ويقوم هذا الاتجاه على فكرة إلغاء القطاع الخاص، وآليات السوق وجعل الملكية لوسائل الإنتاج عامة، وقيام الدولة بإدارة الاقتصاد وبناء اقتصاد مخطط مركزياً يقوم على التدخل المباشر في آليات السوق، ويرى أن هدف المشروعات الإنتاجية هو إشباع حاجات السكان وليس الربح، فركز على الإنسان كهدف للتنمية، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن توزيع الدخل القومي يجب أن يكون لصالح المجموع العام من السكان، من خلال توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية وتحقيق الرفاه العام، ويعتمد هذا الاتجاه على تجربة الاتحاد السوفييتي السابق كنموذج قائد لهذه التجربة في التنمية، حيث قامت هذه التجربة على مبدأ إلغاء جميع أشكال الملكية وتحويلها إلى ملكية حكومية.

حققت التنمية الاشتراكية نجاحات مهمة، ومكنت الدول الاشتراكية من الانتقال من اقتصاديات متخلفة إلى تنمية سريعة في مجالات الصناعة التحويلية الثقيلة وبناء القاعدة المادية للاقتصاد بتطوير البنية التحتية من نقل ومواصلات واتصالات وشبكات الكهرباء والصرف الصحي.

¹ نظريات التنمية الاقتصادية، الموسوعة الحرة، ar.wikipedia.org

لكن التنمية وفق النموذج الاشتراكي واجهتها صعوبات ومعوقات عديدة ومتنوعة أدخلت اقتصادياتها في ركود اقتصادي طويل بسبب غياب الحافز الفردي للعمل واستفحال البيروقراطية والنزعة المركزية في الإدارة وصناعة القرار، وتغليب الأيديولوجيا والسياسة على جوانب التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الأسباب الخارجية.¹

أما بالنسبة لدور الدبلوماسية الاقتصادية للدول الاشتراكية فقد مثل الاتحاد السوفييتي ذروتها، من خلال تقديم القروض التنموية الميسرة للدول النامية التي تدور في فلكه، من أجل تشييد بنيتها التحتية اللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية.

٣- نماذج بعض دول العالم في التنمية الاقتصادية، التي اعتمدت في تنميتها على الدبلوماسية الاقتصادية وتوسيع علاقاتها مع العالم الخارجي.

هناك نماذج خاصة في التنمية الاقتصادية لا تنتمي إلى النموذج الاشتراكي أو الرأسمالي، تبنت فلسفة الاعتماد على الذات وحشد الموارد الوطنية الطبيعية والبشرية في التنمية وتطبيق مبدأ (التصنيع لإحلال الواردات)،² من خلال تنمية تعتمد على الدولة والقطاع العام كقطاع تنموي وإعطاء دور للقطاع الخاص في المجالات غير الاستراتيجية التي لا تؤثر مباشرة في القرار الاقتصادي والسياسي كالزراعة والنقل والصحة.

لقد تمكنت هذه الدول من تحقيق تنمية سريعة في الموارد البشرية وبناء قاعدة خدمات متطورة نسبياً في التعليم والصحة، وتأسيس صناعة تحويلية وطنية خفيفة لإشباع حاجات الاستهلاك الأساسية في السوق الداخلية بهدف التحرر النسبي من السوق الرأسمالية العالمية، وتطوير البنية التحتية في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والطاقة الكهربائية ومياه الشرب وشبكات الصرف الصحي وبناء المساكن، لكن هذه التجربة في التنمية لم تصمد طويلاً، فالإنفاق الكبير على الخدمات والمشاريع وتضخم الجهاز الحكومي البيروقراطي أدى إلى وقوع هذه الدول في أسر مؤسسات التمويل العالمية، وذلك نتيجة لعدم تناسب حجم الإنفاق الحكومي مع الدخل القومي، وارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، وارتفاع حجم الإنفاق العسكري بسبب الحروب الأهلية والإقليمية.³

وعلى الرغم مما حققته بعض الدول النامية من معدلات نمو مرتفعة نسبياً للتنمية فقد أدركت أن هذا النمو لم يحقق المنافع المرجوة لشعوبها، بل إن أوضاع الفقراء قد ازدادت سوءاً، وأن مستوى

¹ نظريات التنمية الاقتصادية، الموسوعة الحرة، ar.wikipedia.org

² أما ماركس فيعرفها على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدماً: صلاح عثمانة، التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج، مؤسسة دار العلماء، أريد ١٩٩٧، ص ٢.

³ نظريات التنمية الاقتصادية، الموسوعة الحرة، ar.wikipedia.org

المعيشة الحقيقي لمئات الملايين من السكان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لم يتحسن بل ازداد سوءاً، كما زادت معدلات البطالة وزادت معدلات الفقر فيها.¹

• النموذج الاسكندنافي:

كان هذا النموذج يعتمد على مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي للتوفيق بين جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من قوانين السوق في الاقتصاد، وتدخل الدولة في آليات السوق بإدارة الطلب والحد من التفاوت الاجتماعي من خلال الإنفاق الكبير على برامج الرعاية الاجتماعية.

• نموذج النمر الآسيوية:

من التجارب الهامة في التنمية الاقتصادية تجارب النمر الآسيوية حيث أن هذه الدول لم تكن في مطلع الستينات من القرن العشرين إلا دولاً نامية متخلفة تعتمد في اقتصادها على تصدير الخامات الأولية الزراعية، لكنها ركزت على عاملين أساسيين كقطبين للتنمية وهما الاهتمام بالتعليم لتجهيز الكوادر المحلية المتخصصة، والثاني فتح الأبواب أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، فركزت على سياسية التصنيع من أجل التصدير معتمدةً على العمالة الكثيفة والرخيصة والاستثمار في مجال التعليم والتكنولوجيا.²

¹ محمد عمر أبو دوح: إمكانيات التناسق بين التنمية الاقتصادية، وعدالة توزيع الدخل، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢، المجلد ٤٤، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ١.
² www.cpas-egypt.com

المبحث الثالث - التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية.

يعتقد كثير من الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية مسألة يستحيل تحقيقها، بالاعتماد على القدرات الذاتية للدولة، ولذلك لا بد من الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية والتمويل الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم، وغني عن البيان أن الدبلوماسية تؤدي دوراً مهماً في تلك العلاقات بما في ذلك البحث عن التمويل المناسب لها، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

تعد مؤسسات بريتون وودز من أهم الممولين الدوليين للتنمية في العالم، وهي صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB، وتمثلت المهمة الأساسية لهذه المؤسسات بوضع أساس لنظام دولي مالي يمنع الأزمات الاقتصادية، ويساعد في إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، مما جعلها مكاناً لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية لمختلف الدول، فالدول التي تعرضت للدمار تحتاج إلى قروض لإعادة البناء والدول التي تمتلك فوائض مالية تبحث عن إقراض هذه الأموال والاستفادة منها، لذلك شكلت هذه المؤسسات مندييات لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، وسيتم دراسة كل منها بشكل مختصر.

١ - صندوق النقد الدولي:

هو جزء من منظومة الأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية للنظام النقدي الدولي ويهدف إلى تخفيض الحواجز أمام التجارة الخارجية، وتنظيم سعر الصرف ومكافحة تخفيض بعض الدول لقيمة عملاتها لتتنافس ضد بعضها البعض في أسواق التصدير، كما يعمل على تجنب السياسات التي تؤدي إلى كوارث اقتصادية كذلك التي أدت إلى أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، والسعي لتحقيق التعاون الاقتصادي الدولي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي، وضمان الاستقرار في نظام المدفوعات الدولي، وهذه المهمة التي يضطلع بها الصندوق تمثل جزءاً كبيراً من الدبلوماسية الاقتصادية لدول العالم القوية لتسوق من خلالها مشاريعها التي تضمن استمرار تفوقها في أجواء هادئة ومستقرة ما أمكن ذلك.

ويعمل صندوق النقد الدولي لتحقيق أهدافه من خلال الطرق الرئيسية التالية:

- ١- مراقبة الاقتصاد الدولي واقتصاديات الدول الأعضاء.
- ٢- تزويد الدول الأعضاء بالمشورة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية.

¹Meena Krishnamurthy, international financial institutions, home.cc.umanitoba.ca

٣- إقراض المال إلى الدول الأعضاء لمساعدتهم على التغلب على الصعوبات الاقتصادية مثل الوفاء بالتزاماتها الدولية.¹

ومن الاختصاصات المهمة لصندوق النقد الدولي المساعدة في حالات الطوارئ كالمساعدة في مرحلة ما بعد الصراع، حيث لعب الصندوق دوراً رئيسياً في إعادة إنشاء النظم النقدية والمالية في الدول التي توقفت فيها الصراع، كما هو الحال في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان، حيث يعتمد صندوق النقد الدولي الحوار والتواصل عبر خبراءه، والدعم لإنشاء أو إعادة إنشاء النظم النقدية، وبغض النظر عن فعالية دبلوماسية الدول النامية فإنها تكتفي باستقبال خبراء الصندوق، وترشيح بعض اقتصادييها لتلقي التدريب على يد خبراء الصندوق.

إن علاقة الدول النامية مع صندوق النقد الدولي في سعيها للحصول على رأس المال الأجنبي يتوقف على عدة عوامل منها قدرة الدبلوماسية الاقتصادية على التأثير في موقفه منها، فالدول المقترضة عليها أن توفى بمجموعة من الطلبات، لكي تحصل على القروض وهذه الطلبات يمكن التشدد بالالتزام فيها أو العكس تبعاً لاعتبارات عديدة من بينها قوة وكفاءة الدبلوماسية الاقتصادية.²

ومما يضعف الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية أمام شروط الصندوق "تفوقه" في الإمداد بخدمات المعلومات والدعم الفني لحكومات هذه الدول، وإن كان الصندوق لا يفرض أي شيء، ولكنه يتفاوض حول شروط منح المساعدة، ومع ذلك فإن المفاوضات غالباً ما تكون من جانب واحد، وكل السلطة في يده، في حين أن الدبلوماسية الاقتصادية التي تطلب المساعدة هي في حاجة ماسة إلى موارده المالية وخبرته الفنية.³

٢- البنك الدولي:

كان الهدف من إنشائه إعادة بناء أوروبا من خلال تسهيل الاستثمار في إعادة الإعمار والتنمية،⁴ ويعتبر البنك الدولي أكبر مصدر للمساعدات الإنمائية في جميع أنحاء العالم، ويستخدم البنك الموارد المالية وموظفيه ذوي المهارات العالية وقاعدة معلومات واسعة لمساعدة الدول النامية في تحقيق تنميتها الاقتصادية.

¹Meena Krishnamurthy, international financial institutions, home.cc.umanitoba.ca

² محمود عبد الرزاق، قضايا تاريخية معاصرة في التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

³Gyorgy Simon, technical progress and its, factors in russia's economy economic annals, volume Iv, No. 186 / July – September 2010p119.

⁴ The International Monetary Fund and the World Bank, p2, www.globalization101.org

إلا أن هناك انتقادات لسياسة إقراض البنك الدولي والمساعدة التي يقدمها، تتمثل بضغوط على اقتصاديات الدول الأعضاء حيث أن هذه السياسة قد تؤدي إلى ارتفاع الأرباح في مجال الأعمال التجارية، ولكنها سوف تخلق الفقر لكثير من الناس في الدول النامية.¹

يتدخل البنك الدولي كعامل مساعد في الاستثمار الخارجي ويوفر النصيحة والخبرة ويختلف عن صندوق النقد الدولي في أن الأول له دور إشرافي في عمليات التمويل الخارجي، والثاني له دوره في إعادة البناء الداخلي والتنمية، فالغرض الأساسي من نشاطه هو دفع النمو الاقتصادي والازدهار بتوفير الأموال اللازمة للاستثمار في مشروعات تساعد على رفع الإنتاجية والعائد، ومساعدة الدول النامية في تحقيق تنميتها.

لقد كان هدف البنك الدولي -عبر فرعه IBRD وهو الفرع الذي أسس في أعقاب بريتون وودز- هو إعادة بناء الاقتصاديات التي مزقتها الحرب العالمية الثانية، وبعد نجاح خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا توجه اهتمامه نحو الاستثمار في الاقتصاديات الأفقر عبر الهيئة الدولية للتنمية IPA التي تأسست عام ١٩٦٠، وهي تعطي قروضها بشروط ميسرة للدول التي يكون دخل الفرد فيها أقل من المستوى الحرج عبر فترات سداد طويلة مقارنة بـ IBRA وتكون بدون فوائد لأن الدول التي تكون في أول مراحل التنمية لا يمكنها الاقتراض بمعدلات فائدة تجارية.

و معاً فإن IBRD و الـ IDA تكونان البنك الدولي وهناك عضو آخر للبنك الدولي يسمى مؤسسة التمويل الدولية IFC.²

من الصعب تحديد أثر كل القروض والمساعدات والخبرات التي قدمها البنك، لذلك سيتم استعراض أنواع القروض التي يقدمها البنك الدولي، والتي تسعى الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية للحصول عليها وهي كما يلي:

أ- قروض البرامج:

تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد لمواجهة أزمات اقتصادية وتكون عادةً بدون شروط.

¹International financial institutions: World Bank The International Monetary Fund Associate Professor Gabriel I. Nastase, Director of Undergraduate Studies, MA Christian University,p2.

² عبد الرزاق، محمود: قضايا تاريخية معاصرة في التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢-٨٣.

ب- قروض المشروعات:

وهذه القروض تمنح لتمويل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء، وتستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي، ويشترط فيها تحقيق المشروع الممول عائداً على رأس المال لا يقل عن نسبة معينة، ولا يشترط إدارة المشروع وتنفيذه بطريقة جيدة.

ت- قروض التكيف الهيكلي:

وتمنح هذه القروض لتسوية الخلل في موازين مدفوعات الدول ولزيادة قدرتها على تسديد ديونها، ويمنح هذا النوع من القروض بشروط مشددة تتضمن تصويب السياسات الاقتصادية الكلية.

ث- قروض التكيف القطاعي:

تمنح هذه القروض لتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة وذلك لتصويب وتصحيح القطاع المراد تمويله.

ولما كان البنك الدولي يقوم بتدوير قروضه، أي يعتمد على التسديدات في تقديم قروض جديدة، فإن تخلف المدينين عن السداد كثيراً ما يسبب ارتباكاً وإحراجاً للبنك مما يحد من قدرته على الإقراض، ويقدم البنك القروض لمشروعات التنمية التي يتوقعها ذات عائد ١٠% على الأقل.^١

اتسعت الخدمات التي يقدمها البنك الدولي لتشمل الدعم الفني والبحث وتوفير المعلومات والإحصائيات العامة وتمويل الأعمال التجارية والأعمال التعاونية مع مؤسسات أخرى لا تهدف للربح إلا أن القطاع الأكثر أهمية للبنك الدولي هو القطاع الزراعي خاصة في إنتاج محاصيل التصدير لأنها تؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية، ويعتقد أنها تزيد من دخول الفقراء.^٢

٣- المساعدات الخارجية:

إن مفهوم المساعدات الخارجية يشمل جميع المنح الرسمية والهبات والقروض التي تتضمن امتيازات سواء أخذت شكلاً نقدياً أو شكلاً آخر والتي لها أهداف واسعة لنقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نمواً من أجل تحقيق التنمية، وقد تكون هذه المساعدات ثنائية أو متعددة الأطراف، وقد تكون على شكل قطع أجنبي أو تأخذ أشكالاً مستترة مثل المعاملة التفضيلية من الدول المتقدمة على صادرات بعض دول العالم الثالث.^٣

^١ عجمية، محمد عبد العزيز: التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٠.

^٢ عبد الرزاق، محمود: قضايا تاريخية معاصرة في التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

^٣ المرجع السابق مباشرة، ص ٨٤.

وتشكل هذه المساعدات مجال عمل للدبلوماسية الاقتصادية لدول تحتاجها، حيث يتم التفاوض عليها، وتختلف دوافع الدبلوماسية الاقتصادية للدول المانحة عنها للدول المتلقية، فدوافع الدبلوماسية الاقتصادية للمانحين للمساعدات تكون خدمةً لاستراتيجياتها، فمعظم برامج المعونات المخصصة للدول النامية كانت موجهة في الأساس لمساندة النظم السياسية الموالية، حتى لو كانت غير مستقرة أكثر من الرغبة في تشجيع التنمية الاقتصادية فيها، والمثال على ذلك هو المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية.¹

أما بالنسبة لدوافع تقبل الدول النامية للمساعدات فتتمثل في السبب الاقتصادي بالدرجة الأولى حيث تعتبر المساعدات عنصراً أساسياً في عمليات التنمية الاقتصادية لكثير من الدول النامية، لأنها تعالج الندرة في الموارد المحلية وتساعد في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد، وتساعد في ارتفاع معدلات النمو.²

٤- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية ODA:

لا يحتاج هذا النوع من المساعدات إلى تفاوض تجاري أو سياسي، كما في أنواع أخرى من المساعدات، وتأتي أهميتها للدول النامية ذات الدخل المنخفض التي لا تلاءمها قروض البنك الدولي وغيره من المؤسسات المقرضة، كما تأتي أهميتها من خلال إسهامها في توفير قدر من حاجات هذه الدول من الغذاء، وتوفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وتقديم المشورة الفنية، وأهم الدول التي تقدم ODA هي الدول الاسكندنافية وبلجيكا وهولندا وكندا.³

ويؤخذ على هذه المعونات أنها قد لا تلعب دوراً في تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لعدة أسباب:⁴

- أ- صغر هذه المعونات في حالات عديدة.
- ب- غياب العدالة في توزيعها حيث لا توجه دوماً إلى الدول الأكثر حاجة لها.
- ت- افتقار الدول المتلقية للمعونات (في معظم الأحوال) إلى السياسات الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها.
- ث- كثيراً ما تكون المعونة الثنائية مقيدة بشروط تفرض على الدول المستفيدة من المعونة شراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة رغم أن السلع التي تلتزم الدول الفقيرة بشرائها قد لا تكون السلع

¹ زعزوع، زينب عباس: دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، نيسان، ٢٠١٢، ص ٤٤.

² عبد الرزاق، محمود: قضايا تاريخية معاصرة في التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

³ مأخوذة من الانترنت، تمويل التنمية الاقتصادية، site.iugaza.edu ite.iugaza.edu

⁴ عجمية، محمد عبد العزيز: التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤ - ٢٩١.

الأرخص والأجود، وتشير التقديرات أن الدول المتلقية للمعونات تخسر من ١٥-٢٠% من قيمة المعونة نتيجة هذه القيود.

٥- البعد السياسي للمعونات:

تشكل المعونات شكلاً من أشكال الدبلوماسية الاقتصادية الناعمة التي تستخدمها الدول المانحة لتحقيق أهداف سياسية معينة، فعلى سبيل المثال، تخصص فرنسا مساعدات كبيرة لغيانا الفرنسية في أمريكا الجنوبية لدرجة أن ما يحصل عليه الفرد منها يزيد ٧٠ مرة عما يحصل عليه الفرد في الهند من جميع المساعدات كما أن الدول الأوروبية تقدم أكثر من ٥٠% من معوناتها إلى الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والباسيفيك، وكلها كانت مستعمرات فرنسية ولا يشكل سكانها أكثر من ١٠% من سكان دول العالم الثالث، وكثيراً ما يُشترط لاستمرار هذه المعونات سير تلك الدول في ركاب السياسة التي تراها الدول المانحة.

كذلك كان الاتحاد السوفييتي يقدم مساعدات لكوبا تساوي المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وكانت السودان من الدول التي تتلقى مساعدات كبيرة من الدول الغربية وخصوصاً أمريكا، وعندما غيرت السودان من سياستها وابتعدت عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية توقفت المعونة الأمريكية لها.

وهذا يدل على أن الدوافع السياسية لها دوراً بارزاً في مسار المساعدات الدولية من الدول الصناعية ووكالاتها المنفردة أو المتعددة الأطراف، فهي تسعى دائماً إلى الإبقاء على نفوذها في الدول النامية من خلال تقديم المساعدات الإنمائية، وأفضل مثال حديث على ذلك الشروط السياسية التي فرضتها الدول المانحة على حكومة حماس الفلسطينية المنتخبة عام ٢٠٠٥^١، وهذا يؤكد الفرضية الأولى التي تقول بأن الدول القوية تستخدم دبلوماسيتها الاقتصادية لإجبار دول مستهدفة للتحويل إلى الاتجاه السياسي الذي يخدم سياساتها.

^١ العيساوي، عبد الكريم جابر: التمويل الدولي، منشورات دار الصفاء، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٠٩.

٦- الاستثمار الأجنبي:

يمثل الاستثمار الأجنبي بنوعيه- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر- مصدراً هاماً من مصادر التمويل للدول النامية، حيث يلعب كل منهما دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، وهذان النوعان يمثلان أشكالاً مهمة للتدفقات المالية الخاصة (متوسطة الأجل و طويلة الأجل) إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له الدور الأكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك سعت الدول المختلفة إلى تنويع دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل الترويج لدولها، بهدف جذب الاستثمارات.

تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي كمصدر تمويل مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية لأن له آثار إيجابية في البلد المضيف، كونه مصدراً للتكنولوجيا والمعرفة، وتشجيع الروابط مع الشركات المحلية، والتي يمكن أن تساعد في تحريك الاقتصاد، كما أنه يمثل وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه عجزاً في تمويل استثماراتها وتحقيق تنميتها الاقتصادية.

ويتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية - مقترنة بعنصر التنظيم والإدارة - للاستثمار مباشرة في الدول التي ينتقل إليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، وهذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في تعويض النقص المحلي من هذه العناصر في الدول التي ينتقل إليها.^٢

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مجالاً مهماً للدبلوماسية الاقتصادية للدول المضيفة والمصدرة له، حيث أن طرفي الاستثمار (الشركة المستثمرة، والبلد المضيف) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكل منهما يستفيد من الآخر لتحقيق الأهداف التي يحددها، إلا أن حجم العوائد التي يحصل عليها كل طرف يتوقف إلى حد كبير على الدبلوماسية الاقتصادية لكل طرف، فإذا نجحت الدبلوماسية الاقتصادية للمضيف في جذب استثمارات مهمة فإنها تؤدي إلى تحقيق ما يلي:

أ- الاستغلال الأمثل والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة في الدول المضيفة.

ب- المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية، مما يساهم في خلق تكامل اقتصادي.

ت- إيجاد أسواق للتصدير تنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

¹, Laura Alfaro: Foreign Direct Investment and Growth: Does it matter sector, : Harvard Business School, April, 2003, p2

² بعداش، عبد الكريم: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص٤٦-٥٠.

- ث- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
- ج- نقل التقنية في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة.
- ح- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.¹
- خ- زيادة معدل التقدم التقني في الدول المضيفة من خلال "العدوى" أو نشر المعرفة اعتباراً من تكنولوجيات أكثر تقدماً، والعدوى تكون على شكل تقليد في العمليات أو الابتكارات التنظيمية، وزيادة المنافسة يمكن أن تدفع الشركات الأخرى على اعتماد تكنولوجيات جديدة وتحديث القديمة.²

• دوافع الدبلوماسية الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر البلد المضيف.

تسعى الدبلوماسية الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق الأهداف التي تخدم أوضاعها الاقتصادية، فهي تعتمد عليها في معالجة فجوة الموارد، حيث تعاني أغلب الدول النامية من عجز في المدخرات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية،³ لذلك تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية لمعالجة الفجوة التي تأخذ شكلين أحدهما ادخارية تقاس بالفرق بين معدل الاستثمارات المخططة والمطلوبة ومعدل الادخار القومي، والثانية هي فجوة الصرف الأجنبي والتي تحدث حتى لو كانت المدخرات المحلية تساوي الاستثمارات المخططة ولكن هذه المدخرات قد لا تضمن إمكانية تحويلها إلى عملات أجنبية لشراء الآلات والمعدات من الدول المتقدمة، وكذلك تجاوز الكلفة الباهظة لاستيراد المعدات الفنية التي يوفرها المستثمر الأجنبي، فنقل التكنولوجيا الحديثة يساهم في توفير أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجية، مثال: يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٨ بأن مجال صناعة الاتصالات ساهم عند دخوله أسواق الدول النامية في تخفيض عقبة الوصول إلى التكنولوجيا غير المادية، والتي تشمل المعرفة الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية،⁴ بالإضافة إلى ما سبق يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل وزيادة رأس المال وتنويع الصادرات.

رغم كل الإيجابيات يجب أن تدرك الدبلوماسية الاقتصادية بعض أخطار هذه الاستثمارات، فهي قد تؤدي إلى:

¹ الزهراني، بندر بن سالم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤، ص ٢٧.

² Laura Alfaro: Foreign Direct Investment and Growth: Does it matter sector, : Harvard Business School , April,2003, p5.

³ العبيدي، فاضل محمد: البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٤٠-٤٣.
⁴ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٨، الشركات غير الوطنية وتحديات البنية التحتية، الأمم المتحدة، نيويورك سنة ٢٠٠٨. ص ٢٨-٢٩.

- أ- **التلوث البيئي**: استطاعت الاستثمارات الأجنبية أن تصدر التكنولوجيا الملوثة من جهة وتدخل لتنظيف البيئة من جهة أخرى، والأخطر من ذلك هو ما قامت به بعض الشركات الأجنبية من دفن البقايا الكيميائية والنووية في صحاري الدول النامية مما أدى لخسائر بشرية واقتصادية تتجاوز حسابات الكلفة والعائد، لذلك يجب أن تكون الدبلوماسية الاقتصادية للبلد المضيف متيقظة.
- ب- **زيادة التكاليف**: تنشأ الاستثمارات الأجنبية مراكز تدريبية وتأهيلية في الدول النامية يكون هدفها الظاهري رفع مستوى كفاءة الأيدي العاملة المحلية، أما الهدف الحقيقي هو زيادة الأرباح.
- ت- **رفع أسعار الخدمات الأساسية**: وذلك نتيجة استثمار قطاعات الخدمات الأساسية من قبل الشركات الأجنبية لا سيما الماء والكهرباء مما يساهم في رفع أسعارها فتتجاوز إمكانيات الفقراء.
- ث- **استنزاف الموارد**: اقتصر بعض الاستثمارات على استخراج المواد الخام مثل النفط والحديد وقامت بتصديرها إلى الدول الأم مما ساهم في استنزاف الثروات للدول المضيفة.
- ج- **قتل الصناعات الوطنية**: وذلك عند إنتاج الاستثمارات الأجنبية لسلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً ونتيجة لانخفاض التكلفة والاستفادة من وفورات الحجم سيؤدي ذلك إلى منع إقامة صناعات وطنية وقتل الصناعات القائمة.¹

¹ العبيدي، فاضل محمد: البيئة الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣-٤٦.

درسنا في هذا المبحث المصادر الأهم في العالم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وهي مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات التابعة لها)، والمساعدات الخارجية والمنح الاقتصادية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومما سبق وجدنا أن المساعدات الأجنبية يجب أن توجه إلى ضروريات التنمية في الدول النامية، لأنه ما عدا ذلك قد تؤدي هذه المساعدات إلى إعاقة عملية التنمية فيها عن طريق زيادة التزاماتها وبالتالي التأثير بشكل سلبي على موازين مدفوعاتها.

وبشكل عام لم تعد المعونات والمساعدات من الموضوعات المهمة لإحداث التنمية، حيث قل اهتمام معظم الدول النامية فيها باستثناء الدول الأشد فقراً والتي لا تملك أي بديل آخر، حيث تسعى الدول المختلفة إلى تحقيق تنميتها بأساليب تجنبها الوقوع في شروط هذه المؤسسات الدولية، أو الاستسلام للاستثمارات الأجنبية غير المناسبة، ومن أهمها الاعتماد على مصادرها المحلية لتمويل تنميتها الاقتصادية، أو اللجوء إلى مؤسسات إقليمية تمولها بشروط مناسبة.

ووجدنا أن دور الدبلوماسية الاقتصادية يكون بالسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعني انتقال عنصر رأس المال والتكنولوجيا من دولة إلى أخرى، ووجدنا أن دوره في التنمية الاقتصادية، يختلف من بلد إلى آخر، إلا أنه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية فيما لو استطاعت الدبلوماسية الاقتصادية لهذه الدول جذب الاستثمارات المطلوبة بالشروط المناسبة.

المبحث الرابع- أثر الجريمة الاقتصادية في التنمية الاقتصادية وأهمية التعاون الدولي في الحد منها.

من مهام الدبلوماسية الاقتصادية تعزيز المنافع الاقتصادية وجلبها، أو التخفيف من الخسائر الاقتصادية ذات المنشأ الخارجي.

تتعدد العوامل الخارجية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية في مختلف الدول، والتي تشكل مجالاً للاجتماعات الدبلوماسية التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي، من أجل إيجاد الحلول لها، ومثالها قضايا التلوث البيئي، والجرائم الاقتصادية بمختلف أشكالها، مما يضطر الدول إلى التداوي لعقد الاجتماعات والمؤتمرات بهدف وضع المعايير التي يطلب من الجميع الالتزام بها.

وبما أن هذه العوامل كثيرة بحيث يصعب دراستها مجتمعةً، فسيتم دراسة حالة الجريمة الاقتصادية كنموذج، يستدعي تعريفها، وتوضيح تأثيرها في التنمية والجهود الدبلوماسية لمكافحتها.

إن ظهور الفساد في الاقتصاديات العالمية بأشكاله المتنوعة، كالمتاجرة بالمخدرات والرقيق الأبيض والرشاوى الدولية، أفضى إلى كثرة الأرصدة المشبوهة والأموال غير الشرعية، أو ما يسمى الأموال القذرة، التي يصعب وضعها في البنوك، والتي هي نتاج للجريمة الاقتصادية على المستوى الدولي، ومن أهم نتائجها أنها تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي، والتأثير في مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وفي معدلات النمو في بعض الدول المتقدمة.

في البداية لابد من تعريف الأمن الاقتصادي على المستوى الدولي، كمقدمة لمعرفة الجريمة الاقتصادية، حيث يُعرف بأنه قدرة الدولة على تطوير اقتصادها الوطني بالشكل المطلوب من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف، في إطار الاعتماد المتبادل.

وإن كانت الجريمة الاقتصادية واحدة ومتشابهة في كل دول العالم، فأنواعها تختلف في التأثير من بلد لآخر ففي كندا مثلاً، على الرغم من أن التجسس الاقتصادي يعد تهديداً للأمن الاقتصادي في البلاد، لأنه يستهدف ملكية المعلومات أو التكنولوجيا فإن البعض يعتبره دبلوماسية اقتصادية.

وبينما يتحقق الأمن الاقتصادي على الصعيد الدولي بمكافحة جرائم الاتجار بالرقيق الأبيض أو المخدرات، والتجسس الاقتصادي، فإن الأمن الاقتصادي الوطني، يتحقق في توفير الغذاء والكساء والمسكن المناسب للمواطنين.¹

إن سعي الدول المختلفة لتحقيق أمنها الاقتصادي، يتحقق من خلال البحث في إمكانيات واستعدادات الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى، ومعرفة قدراتها واقتناص الفرص الاقتصادية والتجارية الإقليمية والدولية فيها، وجذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتفعيل دور القطاع الخاص، والتغلب على ضغط الموارد المالية، والقضاء على الفساد الإداري والمالي، ومكافحة جرائم غسيل الأموال، والحفاظ على أمن المعلومات وخاصة أمن الشركات من التجسس الاقتصادي،¹

تعد الجريمة الاقتصادية من أهم وأخطر التحديات التي تمس اقتصاديات دول العالم بأسره وتهدد شعوبه وافرده، وتترك آثاراً اقتصادية سلبية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا سيما في الدول النامية، والأخطر في الجريمة الاقتصادية، أنها أصبحت جزءاً من الاقتصاد العالمي، وفي مختلف مفاصله وتؤثر في اقتصاديات كل الدول، فعلى سبيل المثال تقدر الأموال المحصلة من تجارة المخدرات بحوالي ٦٨٨ مليار دولار سنوياً، بينما تشير "مجموعة العمل المالية لمكافحة غسيل الأموال" إلى أن حجم الأموال المغسولة في العالم يقدر بحوالي ٥٠٠ مليار دولار يتركز معظمها في أوروبا والولايات المتحدة، وأن ما بين ٥٠ - ٧٠ % منها ناتجة من الاتجار بالمخدرات، ويذهب البعض في تقديراته إلى أبعد من ذلك، حيث يذكر المدير السابق لصندوق النقد الدولي ميشيل كامديرس في دراسة له أن حجم الأموال الحالي لعمليات غسيل الأموال كبير جداً إذ يبلغ من ٢ إلى ٥ % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهناك أرقام تقول أن دخول المنظمات الإجرامية تصل إلى ١٠٠٠ مليار دولار سنوياً.^٢

وهذا النوع من الجرائم بالإضافة إلى جرائم أخرى كالتهرب الضريبي للشركات الأجنبية والغش التجاري الدولي، وتلويث البيئة وجرائم البورصات والاعتداء على حقوق الملكية، والكثير من الجرائم هي نتاج للعولمة الاقتصادية، وأهمها الاتجار بالمخدرات والأسلحة وغسيل الأموال وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وتترك آثاراً كبيرة في الاقتصاد العالمي، ومن غير الممكن معالجتها إلا بتعاون دولي تؤدي الجهود الدبلوماسية دوراً أساسياً فيه.

إن أهم تأثير لهذه الجرائم الاقتصادية في التنمية الاقتصادية هو تكاليفها المرتفعة، لذلك تعد مكافحة الجريمة الاقتصادية ضرورة لتوفير تكاليف محاربتها، حيث تكلف الجريمة الاقتصادية في الوقت الحاضر ميزانيات بعض الدول مصاريف ضخمة، من أموال تنفق على الشرطة وحرس الحدود، وكذلك الأموال التي تنفق على الجمارك بحيث أن هذه الأموال التي تنفق على مكافحة الجريمة الاقتصادية أو التي تنفق على محو آثارها ومخلفاتها، تشكل عبئاً على الدول المتضررة، وتفقدتها أموالاً

¹ الطفيل، سليمان: المعركة الاقتصادية القادمة وضرورة الأمن الاقتصادي، موقع جريدة الرياض. www.arriadh.com
² مأخوذة من الانترنت: غسيل الأموال على المستوى الدولي، الأسباب المخاطر، طرق المعالجة، www.startimes.com

طائلة، هي بحاجة إليها لإنفاقها في مجالات أخرى، تحتاجها مشاريعها التنموية، مثل الإنفاق على الصحة.¹ وسندرس فيما يلي بعض هذه الجرائم.

١ - غسيل الأموال:

لقد احتلت قضية غسيل الأموال أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية خلال العقود الثلاث الماضية لما لها من آثار سلبية في النمو الاقتصادي لذلك ازداد الاهتمام بها وبسبل مواجهتها في كل أنحاء العالم، حيث أصبحت ظاهرة تهدد الاقتصاد العالمي.²

وتعتبر جريمة غسيل الأموال من أهم الجرائم الاقتصادية لكونها تخفي الأموال غير الشرعية المتحصلة من الجرائم الاقتصادية الأخرى، كما تأتي أهميتها من الحجم الكبير للأموال المغسولة، حيث تقدرها بعض المنظمات الدولية (منظمة الشفافية العالمية) بحوالي ١٥ % من الناتج الإجمالي العالمي سنوياً.³

كما ذهب بعض الدارسين إلى تقديرها بحوالي ٢٥ تريليون دولار عام ١٩٩٨.⁴

ويعرف غسيل الأموال بأنه اصطلاح صفة الشرعية لأموال متأتية من مصادر غير شرعية، وذلك من خلال إدخالها في الدورة المالية العالمية -غالباً عبر القنوات المصرفية- لأن كل المعاملات البنكية أو المصرفية يمكن إعادة تدويرها وهو ما يتيح لأصحاب الجريمة الاقتصادية فرصة غسيل أموالهم عبرها، مع العلم أن البنوك ليست هي الواجهة الوحيدة لغسيل الأموال، بل هناك واجهات أخرى من بينها شركات التأمين، ومتاجر التحف الثمينة، ومحلات المجوهرات، وغيرها.⁵

كما يعرف غسيل الأموال بأنه إضفاء صفة الشرعية على الأموال التي يتم الحصول عليها بشكل غير قانوني وإعطاء صفة القانونية من خلال تمويه مصادر هذه الأموال.⁶

لا يوجد أرقام دقيقة وصحيحة، تدل على كمية الأموال المغسولة، لأن قسماً كبيراً منها يتم تدويره وقسماً آخر يستعمل للتسلية والترفيه، فالأموال المتحصلة من المخدرات على سبيل المثال تشكل مادة للغسل، ويكون تأثيرها في التنمية الاقتصادية من جانبين الأول هو حاجة السلطة العامة إلى زيادة

¹ مأخوذة من الانترنت: الآثار الاقتصادية للمخدرات، www.moqatel.com

² دم، محمد: غسيل الأموال القذرة، مجلة النبا العدد ٦٢، تشرين الأول ٢٠٠١، www.annabaa.org

³ مأخوذة من الانترنت: تجارة قذرة رأسمالها تريليون دولار سنوياً، غسل الأموال جريمة تكبد الاقتصاد العالمي خسائر فادحة، جريدة

أخبار الخليج، www.akpar-alkhaleej.com

⁴ عبد الله، خبابة: انعكاسات غسل الأموال على التنمية في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٣٦، ٢٠١٣،

ص ١٢١

⁵ احمد، حسن رائد: جريمة غسل الأموال في التشريع العراقي، pogar.org

⁶ Asian development bank (2003), Manual on countering money laundering and the financing of terrorism, p4, www.undoc.org

الإففاق من الأموال العامة من أجل مراقبتها، والثاني الإففاق على المؤسسات الصحية لمعالجة المدمنين، والمؤسسة القضائية وغير ذلك، وهذا يحرم القطاعات الأخرى من هذه الأموال، مما ينعكس سلباً على عملية التنمية الاقتصادية.

تؤدي عملية غسل الأموال إلى إرهاب الاقتصاد الوطني (المشروع)، وهو ما يتجسد غالباً في إفلاس المشاريع الاقتصادية الوطنية الضخمة، والتي يؤدي إفلاسها في الكثير من الدول إلى إفلاس الدولة بكاملها وارتهاؤها للمديونية الخارجية، وهو ما حصل بالفعل في بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا،¹ فجميع هذه الدول تحتاج إلى مكافحة الجريمة الاقتصادية عن طريق الخطط والبرامج المحلية، وكذلك التعاون الدولي.

أما بالنسبة لآثار غسل الأموال في التنمية الاقتصادية فيمكن دراستها كما يلي:

١-١- أثر غسل الأموال في الأسواق المالية:

إن دخول الأموال المغسولة دفعة واحدة أو خروجها دفعة واحدة من وإلى السوق المالية - وهي الحالة التي كثيراً ما تحصل - يؤدي إلى عدم استقرار أسواق الأسهم والسندات، وكذلك اضطراب أسعار الصرف، وهذا الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على الأسواق المالية لأن أغلب هذه الأسواق أصغر من أن تستوعب هذه الأموال، مما ينتج عنها اهتزاز هذه الأسواق وبالنتيجة إفلاسها، وهو ما حصل في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٦، وما نتج عن ذلك من انعكاسات سلبية شملت الاقتصاد العالمي.^٢

١-٢- يؤدي غسل الأموال إلى الفساد المالي والإداري:

من خلال الرّشوة التي يدفعها من يقوم بهذه الجريمة، لشراء ذمم قضاة وسياسيين وغيرهم، بهدف إيجاد قنوات مالية دولية آمنة تساعدهم على إيداع أموالهم غير الشرعية في البنوك وإقامة قنوات مالية آمنة لغسيل أموالهم،^٣ مستفيدين في كثير من الأحيان من تدني دخول موظفي القطاع العام في الدول النامية وحاجتهم لزيادتها، فالأموال المحصلة من غسل الأموال يستخدمها أصحابها عادةً في إفساد ذمم الموظفين والمسؤولين، مما يحول الجهاز الإداري العام، من خدمة المصلحة العامة إلى مشارك في الفساد والتدمير الاقتصادي.

^١ مأخوذة من الانترنت: قانون غسل الأموال المصري في ضوء معايير الشرعية وجدلية العولمة، www.meatpeace.org

^٢ عبد العظيم، مجدي: غسل الأموال جريمة تكبد الاقتصاد العالمي خسائر فادحة، صحيفة ١٤ أكتوبر، العدد ١٤٠١٢، ٢٣ شباط ٢٠٠٨.

^٣ الدروبي، محمد سهيل: جرائم غسل الأموال ومكافحتها. Iefpedia.com

١-٣- الآثار الاقتصادية:

يمكن إيجاز هذه الآثار في انخفاض معدل الادخار، الذي تؤدي إليه عملية هروب رأس المال إلى الخارج بشكل أموال مغسولة ولأن رأس المال يعد جباناً، يهرب من الدولة ذات السمعة الاقتصادية السيئة إلى دول أكثر ضماناً له، والتي تشكل مكاناً مناسباً له.

كما يتأثر الادخار بغسيل الأموال عن طريق زيادة شراء الذهب والتحف الفنية وبعض السلع الثمينة، فتتجه الأموال إلى الاستهلاك مما يقلل حجم الادخار.

كما يؤدي غسيل الأموال إلى ارتفاع معدل التضخم، من خلال الضغط على المعروض السلعي نتيجة القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك- هي التي أثرت من الجريمة الاقتصادية- ولا تقيم وزناً للمنفعة الحدية للنقود، ولا تقارن بينها وبين المنفعة الحدية للسلع والخدمات في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وحوادث ضغوط تضخمية.

ويؤثر غسيل الأموال في تدهور قيمة العملة الوطنية للبلد محل الغسيل، من خلال زيادة الطلب على العملات الأجنبية، التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها، بقصد إيداعها في البنوك الخارجية.^١

كما أن تزايد عمليات غسيل الأموال يؤدي إلى زيادة اهتمام الدول بالشؤون الأمنية ومضاعفة الإنفاق عليها على حساب خطط وبرامج التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.^٢

ومن الأضرار الاقتصادية لهذه الجريمة، استنزاف الاقتصاد الوطني، لأن تهريب الأموال إلى خارج الدولة من أجل غسلها في دول أخرى يؤدي إلى حرمان هذه الدولة من أموالها الوطنية، مما يحول دون استثمارها في مشاريع اقتصادية وتنموية تدر أموالاً، تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي في تلك الدولة.

١-٤- أثر غسيل الأموال في الاستثمار:

تسعى دول العالم سواءً النامية أو المتقدمة في الوقت الحاضر إلى توسيع نشاطاتها الاقتصادية والخدمية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات المحلية، وهذا السعي الذي تقوم به من أجل ذلك يحتاج إلى اقتصاد مستقر وشفاف، وهذا الأمر لا يتحقق في بلد فيه غسيل أموال، أو يشتبه في أنه مركز لنشاط الجريمة الاقتصادية الأمر الذي قد يؤدي إلى طرد الاستثمارات

^١ عبد الله، خبايا: انعكاسات غسل الأموال على التنمية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.
^٢ السعد، صالح، أضرار ومخاطر غسل الأموال، مركز الإعلام الأمني www.policemc.gov

الموجودة، وعدم مجيء استثمارات جديدة، وهو ما يجعل كل الدول في الوقت الراهن تعمل على إظهار خلوها من أي نوع من أنواع غسل الأموال.^١

كما يؤدي غسل الأموال إلى تعطيل مناخ الاستثمار، حيث أن اتساع نطاق هذه الجريمة في اقتصاد أي دولة يعطل الاستثمار، لأن المستثمر لا يطمأن على حقوقه في هذا البلد فيحجم عن الاستثمار فيه.

تحد عمليات غسل الأموال من كفاءة وفاعلية السياسات النقدية، فتحد من تحقيق أهدافها فالمشرفون على وضع السياسة النقدية لا يعرفون بدقة حجم التدفقات غير المحسوبة مما يؤثر في مصداقية وفعالية قراراتهم الاقتصادية، وبالتالي على وضع الخطط اللازمة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.^٢

مما سبق نجد أن غسل الأموال يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي في دولة ما، من خلال تجاوز أسعار الصرف لقيمتها الحقيقية، وتدفق الأرباح غير المشروعة وتقلص الصادرات المشروعة، ونشوء تنافس غير نزيه لصالح غاسلي الأموال، كما أن الاستثمارات الناتجة عن غسل الأموال لا تتصف بالاستمرارية.^٣

١-٥- جهود مكافحة غسل الأموال.

إن الجهود الدولية في مكافحة غسل الأموال كثيرة، إلا أن أهمها اتفاقية فيينا ٢٠٠٣، وهي من أهم الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال حيث شكلت الأساس الذي بنيت عليه كافة الجهود اللازمة لمحاربة غسل الأموال عن طريق إلزام الدول المشاركة في الاتفاقية بتحريم عمليات غسل الأموال الناتجة عن تهريب المخدرات، وكذلك تشجيع التعاون الدولي في مجال التحريات وتبادل المعلومات فيما بينها، وهذه الاتفاقية ألزمت الدول المعنية بهذا التعاون ببنود الاتفاقية، وأكدت أن مسألة الحسابات السرية بالبنوك لا يجب أن تقف عائقاً أمام هذه الجهود.^٤

وتتمثل الجهود العربية في مكافحة غسل الأموال، بعقد الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠١٠، والتي هدفت إلى تدعيم التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الجريمة الاقتصادية،

^١ مأخوذة من الانترنت: غسل الأموال على المستوى الدولي، الأسباب المخاطر، طرق المعالجة، www.startimes.com

^٢ عبد الله، خبايا: انعكاسات غسل الأموال على التنمية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره ص ١٣٠

^٣ مأخوذة من الانترنت: التنمية الاقتصادية والمخدرات غير المشروعة موقع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ص ٨

www.incb.org

^٤ أكبر علي، زهير: مكافحة غسل الأموال، www.cbi.iq

والتعاون بين الدول العربية في هذا المجال، نظراً لما ينتج عن هذه الجرائم من مخاطر تقوض خطط التنمية الاقتصادية، وتعرقل جهود الاستثمار.¹

وبشكل عام فإن جهود الدبلوماسية الاقتصادية الدولية لمواجهة غسل الأموال تؤدي دوراً أساسياً في التنمية، وتتمثل في اجتماع المختصين الاقتصاديين في الدول المعنية بالموضوع من أجل اتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة نقاط الضعف في النظام المالي الدولي الذي يتم من خلالها غسل الأموال.

٢- الاتجار بالمخدرات:

تعتبر تجارة المخدرات من أهم الجرائم الاقتصادية، حيث لا يخفى على أحد الأثر السلبي للمخدرات، والدور الذي لعبته في تدمير القوى العاملة في كثير من الدول، كما ساهمت هذه التجارة، في تدهور العلاقات الدولية بين دول منتجة لهذه المواد، والدول الأكثر استهلاكاً لها، وخير مثال على ذلك الضغوط التي مارسها الولايات المتحدة على تركيا من أجل تخفيض إنتاجها من الأفيون.

أما بالنسبة لأثر تجارة المخدرات في التنمية الاقتصادية، فيتعذر وضع تقديرات دقيقة للدخل الناتج عن المخدرات والاتجار بها وتأثيرها في الاقتصاديات الوطنية، نظراً لطبيعة النشاط السري لهذه التجارة، إلا أن آثارها يمكن توضيحها من خلال الأمثلة التالية.

تعد المخدرات من الوسائل الحديثة التي أصبحت تستغل في زعزعة الأمن القومي لكثير من الدول، من خلال تجنيد عناصر المتاجرين والمتعاطين كجواسيس ضد دولهم من أجل تسهيل تمرير تجارتهم القاتلة، ومن أكثر الدول استخداماً لهذه الآلية العدو الصهيوني حيث ساعد بعض أهالي سيناء في تهريب المخدرات إلى مصر مقابل حصوله على معلومات عسكرية واستراتيجية.²

تزرع تجارة المخدرات النظام السياسي في بلد ما، من خلال تمويل الحملات الانتخابية وأشكال عديدة من الفساد، وكذلك دعم أعمال التمرد والإرهاب والجريمة المنظمة، مما يؤدي إلى تشويه المناخ الاستثماري، وانكماش الاستثمارات، ويخلق صعوبة في اتخاذ قرارات رشيدة بشأن السياسات الاقتصادية، عندما تنتشر اقتصاديات سرية ناتجة عن أرباح غير مشروعة.³

¹ مؤتمر التعاون العربي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثره على تعزيز الاقتصاديات العربية، موقع اتحاد المصارف العربية، www.uabonline.org

² أبو هدم، عبد اللطيف محمد: مشكلة المخدرات وأبعادها الدولية على الأمن القومي والتنمية، www.aladel.gov

³ مأخوذة من الانترنت: التنمية الاقتصادية والمخدرات غير المشروعة، موقع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، www.incb.org

وتؤثر المخدرات في قوة العمل في بلد ما، لأن معظم المتعاطين تتدرج أعمارهم تحت السن القانوني للعمل، لذا فإن تعاطي المخدرات سيؤدي إلى نقص كبير في قوة العمل وفي إنتاجية الفرد وبالتالي نقص في الناتج القومي.¹

أما بالنسبة للجهود الدولية في مكافحة المخدرات فقد سعت مختلف دول العالم إلى الوصول إلى الحلول اللازمة لها، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية، وتشكيل اللجان لمتابعتها ومحاولة مكافحتها وتجفيف منابعها وكان أول الجهود الدولية الجماعية، إقرار الاتفاقية الموحدة للأمم المتحدة للمخدرات عام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢، والتي اعتبرت المخدرات أخطر مظاهر الجريمة المنظمة.^٢

إن كان لكل دولة أسلوبها في مكافحة المخدرات على الصعيد الداخلي فإن التنسيق مع دول أخرى يأتي في إطار دبلوماسية اقتصادية للحفاظ على الاقتصاديات المحلية، ومن الدول الرائدة في مكافحة المخدرات الولايات المتحدة، والتي تبذل جهود مستمرة في مجال مكافحة المخدرات تتمثل بالعمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين لتفكيك المنظمات الدولية للاتجار بالمخدرات، وأهم هذه الجهود كان مع كولومبيا، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية حزمة من المساعدات التي وافق عليها الكونغرس عام ٢٠٠٠، ساعدت كولومبيا لتحسين قدرات مكافحة المخدرات وتعزيز المحاصيل البديلة وتوفير فرص العمل للعاملين في هذا المجال.^٣

٣- تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص:

في كل عام، يتم نقل مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من قبل منظمات التهريب الدولية -وغالبا في ظروف قاسية وطرق غير إنسانية- من بلدانهم الأصلية إلى الولايات المتحدة وأوروبا، مقابل تكاليف عالية يدفعها المهاجرون وصلت إلى ٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٤.^٤

وأثر هذه الجريمة واضح في عملية التنمية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى نزف الأيدي العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وكذلك يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي في الدول التي استقطبت المهاجرين، فمن جهة تساهم الخبرات في بناء هذه الدول ومن جهة أخرى تؤدي إلى ضغوط اقتصادية على الخدمات فيها، وتشكل ظاهرة تهريب السوريين إلى أوروبا أحدث فصول هذه الجريمة، والتي نتج عنها غرق الكثيرين منهم في البحار، واستغلال الذين وصلوا بصور مختلفة.

¹ رجب، احمد: المخدرات وأضرارها ومخاطرها على الفرد والمجتمع، www.wehda.alwehda.gov.sy

^٢ البداينة، نياب، مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية، www.mutah.edu.edu

³ Aid to " plan Colombia "the time four us assistance is now. www.gpo.gov

^٤ تجارة تهريب المهاجرين تدر ٧ مليار دولار سنوياً- أخبار سكاى نيوز، www.skynewsarabia.com

٤- الفساد الدولي:

يمكن تعريف الفساد بشكل عام بأنه " الأفعال التي يقدم على ممارستها شخص أو مجموعة من الأشخاص بدون وجه حق، للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت عليه القوانين والتشريعات الوطنية في دولة ما.

يأخذ الفساد الدولي أشكالاً مختلفة، فقد يكون في صورة رشاي و مدفوعات غير مشروعة، في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية والتدفقات الاستثمارية الدولية إلى دولة ما، أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص تجارية معينة، أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة، وغير ذلك.^١

وأثر الفساد في التنمية الاقتصادية كبير جداً، ويتضمن الكثير من الجوانب، إلا أننا سندرس المثال التالي، حيث تتأثر الدولة المستوردة مثلاً، عن طريق ميل المصدرين إليها، إلى تقديم رشاي للموظفين الرسميين فيها، مما يؤثر في التجارة في هذه الدولة، حيث تتجه لاستيراد منتج معين من جهة معينة قد لا يحقق المواصفات المطلوبة، وهذا يؤدي إلى تفوق تجاري للشركات التي تدفع الرشاي للموظفين الرسميين، وعليه فإن الشركات التي تقدم الرشوة تُخرج الشركات الجيدة من نطاق المنافسة النزيهة، ويكون الرسميون الفاسدون هم المستفيدون على حساب الاقتصاد الوطني، وكل ذلك يتم في ظل أنظمة رقابية ضعيفة مخترقة من قبل الجهة الرأشية.^٢

ولأن الفساد الدولي شكل مهم من أشكال الجريمة الاقتصادية وآثاره بالغة في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية، فنتائج تشكل تهديداً لاستقرار الوطني والدولي، وبالتالي فإن مكافحته تحتاج إلى تضافر كافة الجهود الوطنية والدولية، وتظهر هذه الجهود في إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة الفساد في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٣، والتي تُشكل الأساس لتعزيز الجهود الرامية لمكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي وذلك من خلال منع الفساد في القطاعين العام الخاص.

كانت مكافحة الفساد تعد ضمن مجال اختصاص حكومة كل دولة بمفردها، إلا أنها أصبحت الآن شأن المجتمع الدولي، فهناك اليوم عدد كبير من التجمعات والآليات المتعددة الأطراف التي أنشئت خصيصاً لمعالجة مشكلة الفساد، هدفها العمل على المستويين الدولي والإقليمي، والعمل على النطاق الإقليمي لحجب الملاذ الآمن عن الرسميين الفاسدين، وعن الذين رشوهم، وعن أموالهم المكتسبة بصورة غير مشروعة.

^١ الجابري، عبدالله بن حاسن، الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه، faculty.sau.edu.sa
^٢ المرجع السابق مباشرة.

والأمثلة كثيرة عن الدبلوماسية التي تحاول مكافحة الفساد، حيث تواصل الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد لعب دور أساسي في الإدانة الدولية المتنامية للفساد، فهي تُلزم الحكومات اتخاذ الإجراءات والمساعدة في تسهيل التعاون الدولي والمساعدة الفنية، وهناك أيضاً ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) يمثل تطوراً بارزاً في هيكلية الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، وللمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دوراً مهماً في مقاومة الرشوة الدولية.¹

وتعتبر جهود منظمة الشفافية الدولية من أهم الجهود الدبلوماسية الدولية في مكافحة الجريمة الاقتصادية كظاهرة منتشرة في جميع المجتمعات، وذلك من خلال تقديم الدراسات والتوصيات والنصائح لكيفية الحد منها ومعالجتها، مما يساهم في إزالة العقبات أمام عملية التنمية الاقتصادية، وتلعب هذه المنظمة دوراً هاماً على المستوى العالمي في مواجهة الفساد وتقديم الاستشارات لمكافحته، وبالذات في مجال غسيل الأموال.²

وفي النهاية يمكن القول أن سبب الفساد هو السعي للحصول على الأموال غير المشروعة، وهناك أسباباً أخرى له ترتبط بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، بعضها يعود لعوامل داخلية، والبعض الآخر لعوامل خارجية.

أما العوامل الداخلية فتتمثل في قلة الفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد لتحسين مستوى دخولهم، وكذلك غياب الآليات المؤسسية التي تتعامل مع الفساد، وأما العوامل الخارجية، فيمثلها الاستعمار والقوى الدولية المعادية، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي والمساعدات الخارجية ونحو ذلك.³

وفي الختام هناك حقيقة مفادها: أنه مهما تكاثفت الجهود المحلية والإقليمية والدولية في مكافحة غسيل الأموال والقضاء على الجريمة الاقتصادية بمختلف أشكالها، لا يمكن أن يتحقق شيء من ذلك، إذا لم يتم القضاء على الفقر والامية الذي تعيشه كثير من شعوب العالم خاصة في الدول النامية، وكذلك على عدم التوازن في العلاقات الدولية الذي يفضي إلى الجريمة الاقتصادية، وهذا يؤيد الفرضية الرابعة التي تنص على أهمية التعاون الدولي لمكافحة الجرائم الاقتصادية.

¹ الفساد، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، www.aldemokrati.org

² يراندولينو وديفيد لونا: معالجة الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية. Ipdigital.usembassy.gov

³ تقرير عن المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد رقم ١٥- في البرازيل ٢٠١٢، m.ahewar.org

⁴ مأخوذة من الانترنت: الفساد الاقتصادي، www.shaffaflibya.com

وفي نهاية هذا الفصل لابد من التذكير بأهم ما ورد فيه وهو: تعريف التنمية الاقتصادية ومتطلباتها والعقبات التي تعترضها واستراتيجيات تحقيقها، ودراسة أهم نماذج تحقيق التنمية الاقتصادية: النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي ونماذج خاصة في التنمية أهمها النموذج الاسكندنافي، وتعرفنا إلى أهم مؤسسات التمويل الدولي وكيف تمنح مساعداتها وقروضها والتي أهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتناولنا في المبحث الثالث من هذا الفصل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتمت الإشارة إلى عامل خارجي مهم، يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية، وهو الجريمة الاقتصادية بأشكالها المختلفة، وبعض الجهود الدبلوماسية ذات الطابع الاقتصادي لمكافحة هذه الجريمة.

الفصل الثالث
تحليل العلاقة بين
الدبلوماسية الاقتصادية
و
التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: أثر العقوبات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.

من المعروف أن كل نظام سياسي يحتاج إلى تأييد شعبي كي يستمر، لذلك كانت العقوبات الاقتصادية، تُستخدم من قبل الجهة التي تفرضها بحيث تثير طبقات المجتمع المختلفة على قيادتها في الدولة المعاقبة، وتكون الفرصة أكبر لإزالة النظام السياسي، لذلك تلجأ الدول القوية والمهيمنة إلى دبلوماسية العقوبات من أجل تغيير الأنظمة المعادية لها، أو الضغط عليها لتغيير سلوكها السياسي بما يتناسب معها.

تعد العقوبات الاقتصادية من أهم أنواع الدبلوماسية الاقتصادية، التي تستخدمها كثير من الدول، وهذه العقوبات كبيرة من حيث الحجم والعدد إلى الحد الذي يجعل من الصعوبة القيام بدراسة واقعية ذات نتائج منطقية، تدل على أثرها بشكل دقيق في التنمية الاقتصادية، إلا أنه ستنم في هذا المبحث دراسة حالتين مهمتين في العقوبات الاقتصادية وأثر كل منهما في التنمية الاقتصادية، وهما حالة العقوبات الاقتصادية على العراق، لكونها كانت شاملة لكل القطاعات في العراق، وستتم فيها دراسة أثرها على القطاعين الأكثر أهمية في التنمية الاقتصادية وهما قطاع التعليم وقطاع الصحة، أما الحالة الثانية فهي العقوبات الاقتصادية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي شملت الكثير من القطاعات والتي أهمها، قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقطاع النفط الذي يشكل أهمية كبيرة لاقتصادها، وله دور كبير في تحقيق تنميتها الاقتصادية.

كما ستنم دراسة الدبلوماسية الاقتصادية، التي حاولت من خلالها كل من العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية التخلص من آثار هذه العقوبات على التنمية الاقتصادية، حيث فشل العراق في تجاوز آثارها، بينما استطاعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال دبلوماسية اقتصادية ذكية تجاوز آثار هذه العقوبات الاقتصادية والتخفيف منها والالتفاف عليها.

١- حالة العراق.

كانت العقوبات الاقتصادية التي أُستخدمت ضد العراق شاملة، بحيث طالت معظم جوانب الحياة وهدفت إلى العزل الكامل لهذه الدولة عن العالم الخارجي، فكانت الأكثر تدميراً في تاريخ العقوبات الاقتصادية، وبدأت هذه العقوبات عام ١٩٧٩ عندما أُدرجت إدارة الولايات المتحدة برئاسة ريغان اسم العراق على قائمة الدول الداعمة للإرهاب، كما قامت في عام ١٩٨٤ بمنع تصدير بعض المواد الكيميائية إلى العراق، وفي عام ١٩٩٠ جمدت جميع الأصول العراقية وفرضت حظراً تجارياً شاملاً، استثنى منه الغذاء والدواء، وفي نفس العام حظرت اليابان التعامل النفطي مع العراق، وأوقفت المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، كما انضمت الصين إلى حظر التسليح المفروض على

العراق في نفس العام، ثم تفاقمت العقوبات إلى أن وصلت إلى إصدار مجلس الأمن للقرار الدولي رقم ٦٦١ لعام ١٩٩٠ الذي تضمن:

- أ- وقف كل الواردات من العراق.
- ب- وقف كل البضائع المرسلّة إلى العراق.
- ت- حظر كل الصادرات باستثناء المواد الطبية.
- ث- تجريد الأرصدّة العراقيّة في الخارج.
- ج- وقف كل المعاملات والتسويات المالية باستثناء المدفوعات لأغراض إنسانية.^١

ثم صدر القرار رقم ٦٦٥ القاضي بتشديد الحصار البحري على العراق، والذي يسمح بتفتيش السفن التي يحتمل أنها تنقل بضائع إلى العراق.^٢

وفي ٥ تشرين الأول عام ١٩٩٠ وقع الرئيس الأمريكي قانون العقوبات الاقتصادية على العراق، وهذا القانون يشمل حظر ومنع التعامل مع العراق، بما في ذلك التعاملات المالية والمصرفية التي يمكن أن يستفيد منها، ومنع الصادرات السلعية والتكنولوجيا، ومنع المساعدات الأجنبية المقدمة إليه.^٣

١-١- أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع الصحة:

بدأت العقوبات تأخذ فعاليتها بمجرد البدء في تطبيقها حيث انخفضت المؤشرات الغذائية والصحية للمواطن العراقي، وأغلقت المصانع والمشاريع التجارية أبوابها تاركَةً الكثير من أفراد الشعب بلا عمل، بينما بقي موظفو الحكومة في أماكنهم، لكن انخفضت قيمة رواتبهم نتيجة للتضخم، مما أثر في قدرتهم الشرائية، وخصوصاً بالنسبة للسلع الرئيسية.

والجدول التالي يبين أثر التضخم الناتج عن العقوبات الاقتصادية على أسعار أهم سلعتين في العراق:

¹ iraq sanctions: humanitarian implications and options for the future, arab commission for human rights commission arabe des droits humains, pp272-279, www.achr.eu

^٢ وثيقة قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ في ٢٥ آب ١٩٩٠ www.moqatel.com

³ www.wikipedia

السعر في ١٩٩٨ للكيلو غرام الواحد بالدينار	السعر في ١٩٩٥ للكيلو غرام الواحد بالدينار	السعر في ١٩٩٠ للكيلو غرام الواحد بالدينار	
٢٧٥	٧١٣,٣١	٠,٠٦	دقيق القمح
١٠٠٠	٣٠١٠,٤٨	١,٦	حليب الأطفال

المصدر تقرير وزارة الخارجية العراقية- بغداد، آثار الحصار الاقتصادي الشامل على العراق ١٩٩٩،

ص ٤٤

نلاحظ من الجدول السابق القفزة الكبيرة في أسعار المادتين المذكورتين كنتيجة للحصار الاقتصادي على العراق.

تشير الدراسات والتقارير الدولية إلى أن جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العراق عام ١٩٩٠ كانت بشكل عام أعلى من المعدلات الإقليمية والدول النامية، إلا أن هذه المعدلات تدهورت إلى أدنى المستويات مع تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق، فبعد أن كان إجمالي الناتج المحلي ٧٥,٥ مليار دولار عام ١٩٨٩ انخفض إلى الثلثين عام ١٩٩١ وانخفض نصيب الفرد العراقي من إجمالي الناتج المحلي من ٣٥١٠ دولار إلى ١٥٠٠ دولار عام ١٩٩١ و ثم ٤٥٠ عام ١٩٩٥، وهذه الانخفاضات هي نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وكان لها أثر كبير في القطاع الصحي، حيث نشر مكتب السكان الأمريكي دراسة تشير إلى انخفاض معدل عمر العراقيين ٢٠ سنة للذكور و ١١ سنة للإناث بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٩ بالإضافة إلى التوقف الكامل الذي أصيب به القطاع الصحي العراقي، فقد تزايدت معدلات الوفيات أثناء الولادة، وانخفضت نسبة القيام بالعمليات الجراحية بنسبة ٤٠% نتيجة عدم توفر الطاقة الكهربائية بشكل منتظم بالإضافة إلى النقص الحاد في العقاقير المخدرة والأدوات الجراحية، وسرعان ما انتشرت الأمراض والأوبئة في أنحاء العراق، فعلى سبيل المثال كانت نسبة انتشار التيفوئيد قبل الحصار الاقتصادي ١١,٣ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ شخص عام ١٩٩٠، وأصبحت ١٤٢ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ شخص عام ١٩٩٤، وكذلك الكوليرا التي كانت نسبة انتشارها معدومة عام ١٩٩٨ ارتفعت إلى ١٣٤٤ لكل ١٠٠٠٠٠ شخص عام ١٩٩٤.^١

كما وجدت دراسات ارتفاعاً طردياً في نسبة الأمراض الناتجة عن سوء التغذية بسبب تناقص الأدوية وتلوث المياه والبيئة الناجم عن آثار الحصار الاقتصادي.^٢

^١ الدراسة الاستقصائية لوفاة الأمهات والأطفال في العراق منذ عام ١٩٩٠-١٩٩٩ www.unicef.org
^٢ جهاد، يوسف عبد الرحمن: العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان- مركز دراسات أمان www.ammanjordan.org

وقد أصدرت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الكثير من التقارير عن سوء التغذية بسبب الحصار الاقتصادي على العراق، وتضمنت إشارة إلى الكثير من المشكلات الصحية بسبب غياب الأدوية وغياب تنقية المياه التي أدت إلى ارتفاع نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة حيث ارتفعت من ٥٦ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٩ إلى ١٣١ وفاة بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٩، ووفقاً لمنظمة اليونيسيف فإنه: مات في العراق ما بين ٥٠٠٠٠-٦٠٠٠٠ طفل دون سن الخامسة كل شهر في فترة الحصار، كما وجدت المنظمة أن ما يقارب ٧٠% من النساء يعانين من فقر الدم.^١

١-٢- أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع التعليم:

لم يكن قطاع التعليم أفضل حالاً من قطاع الصحة حيث تراجع أداء القطاع التعليمي وانخفضت نسبة الانخراط في المدارس لأعمار ٦-٢٣ بنسبة ٥٣% حسب مصادر اليونسكو، وذلك بسبب اعتماد الكثير من العائلات العراقية على عمل الأطفال في تأمين احتياجاتها اليومية، كما أدت العقوبات الاقتصادية إلى عزلة المجتمع العلمي العراقي وتناقص خبراته وهجرة الكثير من أساتذة الجامعات إلى الخارج.

كانت تقارير اليونسكو واليونسيف تشيد بالقطاع التعليمي العراقي، حيث كان نصيب التعليم يزيد عن ٥% من موازنة الدولة عام ١٩٨٩ وهذا المعدل يفوق المعدل الموجود لدى الدول النامية والبالغ ٣,٨% من ميزانيتها، وبعد تطبيق العقوبات زادت حالات التسرب من المدارس و زادت هجرة أساتذة الجامعات إلى الخارج، وتدهورت البنية التحتية للجامعات والمدارس وخصوصاً في مجال الطاقة الكهربائية.^٢

لقد أثرت العقوبات في نوعية التلاميذ الذين صمدوا في حقل التعليم، حيث تشير البيانات إلى أن المدارس التي كانت قدرتها الاستيعابية ٧٠٠ تلميذ بلغ عدد المسجلين فيها ٤٥٠٠ مما شكل انهياراً لمنظومة التعليم العراقية، وترك ذلك آثاره الاجتماعية الخطيرة في مجتمع المتعلمين الصغار، حيث دُمّر جيل كامل، وأفرز التسول والانحلال الأخلاقي.^٣

^١ Kandoch, Boris,(2001), the limits of economic sanctions under international law: the case of Iraq. International Peacekeeping,p279.

^٢Jay-cordn,(2004) when economic sanction become we a pons of mass destruction – social since research council.may 2004, <http://conconflict.org>

^٣جديد، محمود: العقوبات الاقتصادية الدولية و منعكساتها على عملية التنمية – دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لسورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص٧٨.

ولم تسلم موازنات التعليم من آثار العقوبات والحصار الاقتصادي على العراق حيث انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم بشكل ملحوظ، وفيما يلي جدول يبين متوسطات معدلات الإنفاق على التعليم بالدولار في سنوات ما قبل الحصار وفي السنوات التي تلتها.

سنة	دينار	دولار=٠,٣٣٣	سنة	دينار	دولار = ٢٥٠٠ أو ٧٠٠ أو ١٠٠٠ أو ١٣٠٠ أو ١٨٠٠ دينار على التوالي
١٩٧٨	١٥٤,٩	٤٦٤,٧	١٩٩٥	٣٢٦,٠٠	١٣,٠٤
١٩٧٩	١٧٤,٨	٥٤٢,٤	١٩٩٦	٢٩٨,٠٠	٤٠,٥٧
١٩٨٠	٢٠٩,١	٦٢٧,٢	١٩٩٧	٤٠٢,٠٠	٤٠,٢٠
١٩٨١	٢٦٩,٢	٨٠٧,٦	١٩٩٨	٣٧٦,٠٠	٢٨,٩٢
١٩٨٢	٣١٢,١	٩٣٦,٣	١٩٩٩	٤٢٨,٠٠	٢٣,٧٨
مجموع الفترة	٣٣٧٨,٢		مجموع الفترة		١٤٨,٥٢
معدل الفترة	٦٧٤,٦٤		معدل الفترة		٢٩,٧

من الجدول السابق، يتضح أن معدل الإنفاق على التعليم بكافة فئاته قد انخفض من ٦٧٤,٦٤ دولار للطالب الواحد في فترة ما قبل الحصار إلى ٢٩,٧ دولار في فترة الحصار وقد كانت نسبة الانخفاض في معدل الإنفاق على التعليم في فترة الحصار تساوي ٩٦% عما كانت عليه قبل فترة الحصار الاقتصادي^١.

١-٣- تقييم العقوبات على العراق:

لقد أثبتت العقوبات الاقتصادية فشلها وكذلك فشل البرامج التي حاولت إنقاذها لكي تستمر كبرنامج النفط مقابل الغذاء ١٩٩٦ الذي لم يغير شيء، وفي هذه الفترة التي تم فيها فرض العقوبات الاقتصادية لم يتأثر النظام العراقي، وإنما الذي تأثر هو الشعب العراقي فاتضح هدف أمريكا وحلفائها

^١ جواد، عباس ناجي: دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠٠٥، ص ٧٠.

من العقوبات والتمثل في السيطرة على العراق وتدمير كيانه الاقتصادي والاجتماعي، وقد نجحت في ذلك، في ظل غياب وعجز الدبلوماسية العراقية عن مواجهة هذه العقوبات، وكان سكان العراق المدنيون الضحية الأولى التي عانت الكثير، ولم تفلح الجهود المبذولة للتخفيف من معاناتهم، وخاصة السماح للعراق ببيع كميات محدودة من النفط لتمويل شراء السلع من الأغذية والمواد الطبية، وهذه الإجراءات لم تكن كافية لتجنب الآثار الإنسانية القاسية، وخصوصاً في قطاعي التعليم والصحة في العراق.¹

ومما زاد في مأساة العراقيين، هو تذرع النظام العراقي بالسيادة الوطنية كسبب لمنع بعض المنظمات غير الحكومية - المحايدة - من تقديم بعض المساعدة، مما وضع المجتمع الدولي ضمن معضلة كيفية إيصال الإمدادات دون أن تحول إلى الجيش أو الشرطة أو مجموعات أخرى غير مقصودة بالمساعدات.²

فالعقوبات على العراق أدت إلى حرمانه من الغذاء والدواء وألحقت أضراراً فادحةً بالبنية التحتية، ولم يكن للإغاثة الإنسانية دور فعال في إنقاذ الكثير من الأرواح التي أزهقت بسبب العقوبات.³

على الرغم من الطابع الاقتصادي للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق، فإن الأهداف السياسية كانت واضحة، ويمكن القول أن العقوبات الاقتصادية صممت لإضعاف النظام العراقي والتخلص منه، باستخدام الضغوطات الكبيرة والضغط الشعبي الذي ولده التدهور الملحوظ في مجمل قطاعات الحياة، والتمثل بالتكاليف الإنسانية، كارتفاع معدلات الوفيات ومقتل عشرات الآلاف وربما مئات الآلاف من العراقيين، وخصوصاً الأطفال، وهذا الأمر يؤيد الفرضية الأولى التي تنص على أن الدول القوية تمارس دبلوماسيتها الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، كما يحقق الفرضية الثالثة المتضمنة سعي الدول القوية لتحقيق أهدافها والإبقاء على تخلف الدول الأخرى.

¹ 2nd report of session 2006-07,(2007), house of lords, the impact economic sanction, op, p20.

² Meeting on the viability of international economics sanctions, canter Carter, march1996, p24-25

³ 2 nd report of session 2006-07,(2007), house of lords, the impact economic sanction, op,p22.

⁴Collins, Stephen, (2009), the efficacy of economic sanctions, economic sanctions and american foreign policy in the unipolar era, kennesaw state university, p242

١-٤- دبلوماسية العراق لمواجهة العقوبات الاقتصادية:

لقد كشفت تقارير لاحقة أن العراق صدر بشكل سري من ٣٠ إلى ٤٠ ألف برميل يومياً عبر الخليج عام ٢٠٠٢ بالتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما صدر ٢٥٠٠٠٠-١٨٠٠٠٠ برميل عبر سورية و ٤٠٠٠٠-٨٠٠٠٠ برميل عبر تركيا، وحصل الرئيس العراقي في ذلك الوقت على أكثر من ١١ مليار دولار من مبيعات النفط غير المشروعة (خارج إطار برامج النفط مقابل الغذاء)، وذلك بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٣، وعلى ما يقدر بنحو ١,٨ مليار دولار مقابل عمولات ورسوم من برنامج النفط مقابل الغذاء.^١

وبما أن النظام العراقي بأخطائه، كان معزولاً عن محيطه العربي بسبب غزوه للكويت وإلى حد ما عن محيطه الإسلامي بسبب حربه مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومعزول عن شعبه، ونتيجة لانهايار النظام العالمي ثنائي القطبية في تلك الفترة، فقد عجز عن التهرب من هذه العقوبات، وكانت دبلوماسيته الاقتصادية قد تلخصت بقبوله برنامج النفط مقابل الغذاء الذي لم يكن سوى برنامج إسعافي لاستمرار العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على العراق، فكانت آثار العقوبات كارثية على التنمية الاقتصادية فيه، وتحول من دولة قوية بموارد طبيعية كبيرة، وطبقة وسطى قوية، ونظام رعاية صحية متقدم نسبياً، وتعليم ممتاز أنتج آلاف العلماء، إلى دولة فاشلة، وكل ذلك في ظل نظام دكتاتوري.^٢

٢- حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إن غزو إيران من قبل الدول المهيمنة يعتبر أمراً مستبعداً، بسبب الهزيمة المتوقعة التي ستلحق بهذه الدول، لذلك كانت الدبلوماسية الاقتصادية بشقها العقابي هي الحل الوحيد أمام أمريكا والغرب، من أجل إجبار الجمهورية الإسلامية على الخضوع للسياسات الغربية وخصوصاً تتيها عن الحصول على الطاقة النووية السلمية، فشرعت أمريكا والغرب بفرض عقوبات على إيران عبر مراحل متعددة منذ قيام الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩، وكانت هذه العقوبات كبيرة ومتعددة الجوانب بحيث يصعب دراستها بشكل شامل، ولذلك سندرس قطاعين مهمين بالنسبة لطموحات الجمهورية الإسلامية، تعرضا للعقوبات الاقتصادية وهما قطاع الاستثمار الأجنبي وقطاع النفط.

^١ Escribà-Folch, Abel,(2008), dealing with tyranny:international sanctions and autocrats' duration, (institut barcelona d'estudis internacionals), barcelona, p30.

^٢ Nadje-al_Ali,(2005) reconstructing gender: iraqi women between dictatorship, war sanctions and occupation, therd world quarterly, vol. 26, p755-757

٢-١- أثر العقوبات في قطاع الاستثمار الأجنبي:

لقد وجدت الولايات المتحدة في قطاع الاستثمار منفذاً مهماً للتأثير في الاقتصاد الإيراني، فوضعت العراقيل في وجه التدفق الاستثماري الأجنبي إلى الجمهورية الإسلامية، واستخدمت أسلوب التهديد والملاحقة بحق أي جهة يظهر أنها تريد القيام بمشاريع في الجمهورية الإسلامية، كما وضعت القيود المالية والمصرفية على تعاملات إيران المالية مع الأسواق العالمية، ثم جاء قانون داماتو بقيوده الاستثمارية المفروضة على الشركات الأجنبية التي تستثمر في إيران ليكون مكملاً لسلسلة من العقوبات المفروضة عليها.^١

وينص قانون داماتو: على حرمان الشركات التي تتعاون مع الجمهورية الإسلامية من دخول السوق الأمريكية، أو الحصول على ضمانات تزيد عن ١٠ ملايين دولار في السنة من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي وكذلك حظر الاشتراك بالعقود الحكومية أو الإتجار بالسندات التي تصدرها الخزنة الأمريكية، وعلى الرغم من الآثار الكبيرة التي كانت تتوقعها أمريكا من هذا القانون إلا أنها لم تأتي كما تريد، حيث كانت الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية حاضرة لمواجهة قانون داماتو، وقامت بخطوات عملية لتخفيف أثر هذا القانون وإبطال مفاعيله، وأهم هذه الخطوات هي:

أ- **فتح باب الحوار مع الدول الغربية:** مما ساهم في إقناع الاتحاد الأوروبي، بتجاوز قانون داماتو، وهو ما شجع شركات أوروبية على الاستثمار فيها، مثل شركة توتال الفرنسية التي عقدت اتفاق بقيمة ٢ مليار دولار عام ١٩٩٧، كما وقعت بعدها شركة شل البريطانية الهولندية للنفط اتفاقاً مع الجمهورية الإسلامية بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لتطوير حقليين بحريين، متجاوزين العقوبات الاقتصادية للولايات المتحدة.

ب- **التحرك نحو دول آسيا:** تمكنت الجمهورية الإسلامية من إيجاد أسواق بديلة لنفطها في السوق الآسيوية تعويضها عن الحصة التي قاطعتها الشركات الأمريكية والتي تبلغ ٦٠ ألف برميل يومياً، وخصوصاً السوق الصينية والماليزية، كما توجهت نحو روسيا لرفع مستوى التبادل التجاري.

وبذلك نجحت الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية في إيجاد منافذ لاقتصادها، والحد من تأثير قانون داماتو الأمريكي، وظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية:

^١ جديد، محمود: العقوبات الاقتصادية الدولية و منعكساتها على عملية التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.
^٢ العجرمي، فايز: قانون داماتو. لعبة انتخابية، الشرق الأوسط، تشرين الأول، ٢٠٠٢، العدد ٨٧٠.

١- بلغ معدل النمو الاقتصادي ٦,٤% وفق تقديرات إيرانية، وارتفع معدل دخل الفرد في نهاية ٢٠٠٣ إلى ١١٧٠ دولار بدلاً من ٩٠٠ في آذار ٢٠٠١، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بالنسبة لدولة خاضعة للعقوبات الاقتصادية.

٢- سجل الميزان التجاري الإيراني فائضاً تجارياً بلغ نحو ٦ مليار دولار في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كما بلغ حجم الصادرات غير النفطية أكثر من ٤٠ مليار دولار خلال نفس الفترة بزيادة قدرها ٩,٢% عن عام ٢٠٠١.

٣- وصل حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة إلى ١٥ مليار دولار بنهاية آذار ٢٠٠٣^١.

يعد تقديم الحوافز والميزات دبلوماسية اقتصادية إيرانية جذبت الشركات، لمواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، مما شجعها على عدم الالتزام بالقيود الأمريكية، فعوضت النقص في استثمارات الشركات الأمريكية والغربية، بالتوجه شرقاً، وفتح السوق الإيرانية أمام الشركات الآسيوية المماثلة، وطورت العلاقة مع دول الخليج العربي، وكانت النتيجة ارتفاع معدل تكوين رأس المال، في الاقتصاد الإيراني- الذي يعني نسبة الاستثمارات الجديدة في الناتج المحلي الإجمالي- لتصبح ٣٦% عام ٢٠٠٤ وهو معدل يفوق المتوسط العالمي البالغ ٢١%، وهذا الرقم دليل آخر على نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية في تجاوز العقوبات المفروضة على قطاع الاستثمار الأجنبي فيها.

٢-٢- أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع النفط:

يعد قطاع النفط الإيراني أكبر القطاعات المتضررة من العقوبات الدولية المفروضة عليها، إذ أدت العقوبات إلى تدهور كبير في الإنتاج، نتج عنه انخفاض في التصدير، مما أدى إلى تقلص العائدات المالية التي تشكل أهم العائدات المساهمة في الدخل القومي الإيراني، وكان الهدف الأساسي من فرض هذه العقوبات على قطاع النفط هو إضعاف الاقتصاد الإيراني، حيث عملت هذه العقوبات على تقليل إيرادات الجمهورية الإسلامية النفطية وإعاقة تجارتها مع الدول المجاورة.^٣

استخدمت الولايات المتحدة آلية العقوبات الاقتصادية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية للضغط على النظام فيها، وتجلى ذلك في منع الشركات النفطية الأمريكية من الاستثمار في قطاع النفط الإيراني ومن تسويقه، والسبب الرئيسي لفرض هذه العقوبات هو منع إيران من تطوير برنامجها النووي السلمي، فقامت أمريكا بفرض الحصار النفطي المقترن بحصار بحري يمنع تصدير النفط ويحظر

^١ مأخوذة من الانترنت، هزيمة قانون داماتو في إيران www.onislam.net

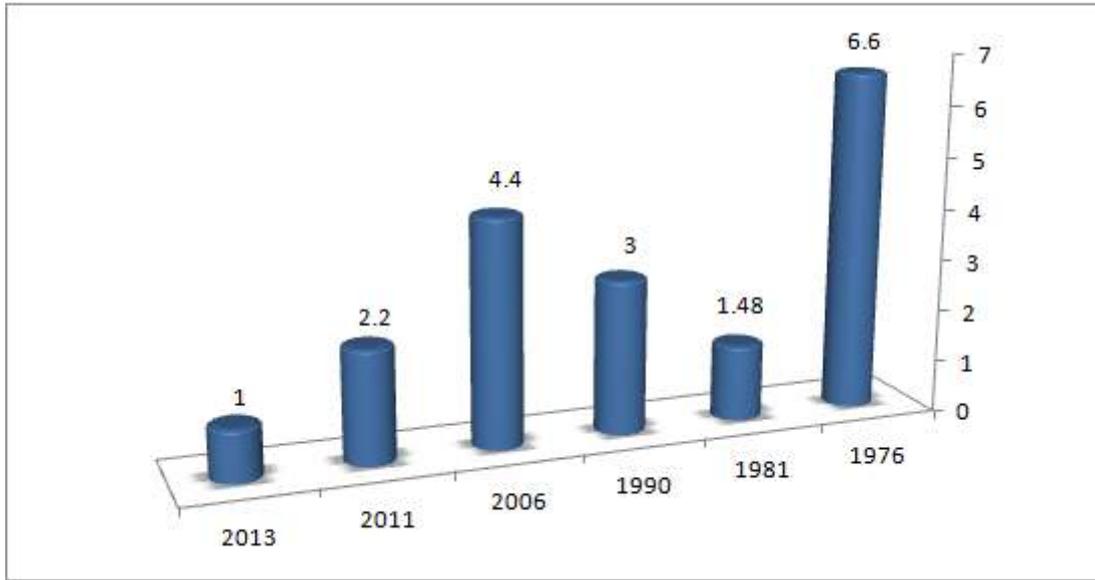
^٢ جديد، محمود: العقوبات الاقتصادية الدولية و منعكساتها على عملية التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

^٣ دراسة أعدها مكتب قناة الميادين في واشنطن: بعنوان موازنة فوائد وكلفة فرض العقوبات الدولية ضد إيران،

www.almayadeen.net

الاستثمارات في قطاع النفط، وذلك بهدف تدمير ذلك القطاع، لأن النفط يشكل سلعة التصدير الأولى في إيران، وكان يمثل ما بين ٨٠ إلى ٩٠ % من الصادرات الإيرانية، ويمول تصدير النفط ما بين ٤٠ إلى ٥٠ % من إيرادات الدولة الإيرانية.^١

وكانت النتيجة وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية أن تراجعت صادرات النفط الإيرانية إلى أقل من مليون برميل يومياً عام ٢٠١٣ بعد أن كانت حوالي ٢,٢ مليون برميل يومياً في أواخر ٢٠١١ مما يعني حرمانها من إيرادات تقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٢، وفيما يلي شكل يوضح التغيرات في صادرات الجمهورية الإسلامية من النفط.



الشكل (١) من موقع www.almezmaah.com

نلاحظ أن أعلى نسبة للإنتاج كانت عام ١٩٧٦ وهو عام سابق لقيام الثورة الإسلامية في إيران، مما يدل على أن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ذات أهداف سياسية، وقد تكون كرد فعل على قيام الثورة، التي أثرت في مصالح أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، كما نلاحظ أن أقل عام للتصدير كان عام ٢٠١٣ وذلك نتيجة لمشاركة الاتحاد الأوروبي في العقوبات.

^١ اللباد، مصطفى، العقوبات المفروضة على إيران، www.marefa.org

٢-٣-٣- الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية في مواجهة العقوبات:

أمام هذه العقوبات على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، اتجهت إلى تكيف اقتصادها على مواجهتها، وتبني ما يسمى استراتيجية اقتصاد المقاومة وذلك من خلال:

٢-٣-١- الحفاظ على التوازن التجاري للجمهورية الإسلامية، من خلال الحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي، والرقابة على الصادرات.

٢-٣-٢- توفير الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للمواطنين، من حصة الصادرات النفطية.

٢-٣-٣- زيادة طاقة التكرير المحلية، واستغلال النفط الخام الزائد محلياً، لتحويل الجمهورية الإسلامية إلى دولة مصدرة لمنتجات التكرير والغاز.

٢-٣-٤- تحويل تجارة المصارف الرسمية إلى الشبكات المالية غير الرسمية، وإتمام الصفقات عن طريق تجارة المقايضة، ومكاتب الصرف الأجنبية.^١

ومما زاد من نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية، هو قوة الاقتصاد الإيراني وضعف قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل حظر اقتصادي شامل ضدها، ويعود ذلك إلى احتياطياتها الكبيرة من النفط البالغة ١٣٢,٥ مليار برميل والتي تشكل نحو ١١,٧% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، واحتياطياتها من الغاز الطبيعي التي تبلغ نحو ٢٧٥٠٠ مليار متر مكعب، والذي يشكل حوالي ١٥,١% من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز، وهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً في احتياطيات النفط بعد السعودية، وفي احتياطيات الغاز بعد روسيا،^٢ وهذا الأمر ساعدها على الصمود في وجه العقوبات التي تعرضت لها.

والأمر الذي لم يشجع كثير من الدول على دبلوماسية العقوبات هو أن لإيران مصالح تجارية واقتصادية واسعة مع كل دول العالم تقريباً، فقد بلغت قيمة الواردات السلعية الإيرانية نحو ٣٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤، منها ١٤,٨ مليار دولار واردة قادمة من دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً ألمانيا التي تعد المورد الأول للسلع إليها، حيث بلغت قيمة صادراتها لها نحو ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وكذلك فرنسا التي صدرت إليها حوالي ٣,٢ مليار دولار، كما بلغت قيمة صادرات إيطاليا لها حوالي ٣ مليارات دولار، وبلغت قيمة صادرات الصين لإيران نحو ٢,٨ مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات الإماراتية إليها حوالي ٢,٨ مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات الكورية الجنوبية لإيران

^١ مخيمر، ايمان ابو زيد، استراتيجية الضغط وتقويم أثر العقوبات الدولية في مسار طهران النووي، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، www.democraticac.de

^٢ www.democraticac.de

حوالي ٢,٤ مليار دولار، وبلغت قيمة صادرات روسيا لإيران حوالي ٢,١ مليار دولار، وبلغت قيمة صادرات البرازيل لإيران ١,٣ مليار دولار، وبلغت قيمة صادرات الهند نحو ١,٣ مليار دولار أيضاً، وبلغت قيمة صادرات اليابان لإيران حوالي ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، ومن المؤكد أن هذه الدول وشركاتها لها مصلحة اقتصادية كبيرة في عدم تعرض الجمهورية الإسلامية لأي حظر على صادراتها النفطية، لأن إيران إذا فقدت إيراداتها النفطية فإنها لن تكون قادرة على تمويل وارداتها من هذه الدول.^١

لقد تضمنت الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية توجهاً يعتمد على تنويع الصادرات والتقليل من الاعتماد على عائدات النفط لوحدها، في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما عملت الجمهورية الإسلامية على تشجيع ودعم القطاع الخاص ليشترك في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، والحفاظ على الاحتياطي النقدي،^٢ كما واجهت العقوبات من خلال العمل بنظام المقايضة، أي قبول أثمان "عينية" بدلاً من النقود، مقابل النفط الذي تقوم ببيعه في السوق العالمي، والبيع بطريقة غير مباشرة، أي الاستعانة بالوسطاء من أفراد وشركات، وعملت على احتواء الآثار السلبية للعقوبات من خلال تشكيل قاعدة اقتصادية قوية.^٣

لقد نجحت الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية، في تحويل العقوبات الأمريكية إلى عقوبات على الشركات الأمريكية، عندما أفلست مساعي الولايات المتحدة، في تدويل هذه العقوبات، ف خسرت هذه الشركات تسويق نفط إيراني بقيمة ٤ مليارات دولار عام ١٩٩٤.^٤

ومما ساعد الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية، على تجاوز آثار العقوبات، هو ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٥ الذي مكنها من بناء احتياطات نقدية ساهمت في تخفيف العقوبات المالية المفروضة عليها وصمودها اقتصادياً.^٥

وكان آخر نجاحات الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية هو مباحثات جنيف ٢٠١٣، الذي يقضي برفع العقوبات بشكل جزئي ومؤقت عنها، مما يهيئ لعودتها إلى سوق النفط والغاز.^٦

^١ www.democraticac.de

^٢ عبد المؤمن، محمد السيد: الاقتصاد الإيراني في مواجهة العقوبات، Digital.ahram.org.eg

^٣ موسوعة الرشيد، العقوبات الاقتصادية وأثرها على إيران، www.ALrashed.net

^٤ النجار، احمد السيد: العقوبات الاقتصادية على إيران: من يعاقب من؟، ahrmonline.org

^٥ المرجع السابق مباشرة.

^٦ نعناع، عبد القادر: دور العامل الاقتصادي في اتفاق جنيف النووي، wwwalbasrah.net

وفي ختام هذا المبحث نجد أن فاعلية العقوبات الاقتصادية وتأثيرها تتركز على كون الدولة المستهدفة تعتمد بشكل رئيسي على المبادلات التجارية مع الخارج ومنفتحة اقتصادياً، لذلك تكون الاقتصاديات المنفتحة أكثر تأثراً بالعقوبات الاقتصادية، وتتمثل أغلب تأثيرات العقوبات الاقتصادية في ارتفاع أسعار المنتجات للمستهلكين، وارتفاع نسب البطالة، وتقلص المعروض من السلع في الأسواق، لكن النتائج ليست واحدة، فالعقوبات في الحالة الإيرانية فشلت، نتيجة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية، والدبلوماسية الاقتصادية الناجحة، بينما كانت العقوبات الاقتصادية مدمرة للعراق، وفي الحالتين تتحقق الفرضية الثالثة التي تنص على أن الدبلوماسية الاقتصادية للدول القوية هي دبلوماسية هيمنة للإبقاء على تخلف الدول المعاقبة.

ومهما تنوعت الدبلوماسيات الاقتصادية للدول المُعاقبة اقتصادياً، فإن هناك عوامل كثيرة تساعد في مواجهة العقوبات، أهمها التمسك بالإرادة والحقوق والعزيمة وتعبئة الطاقات والإمكانيات في المجتمع من أجل مواجهتها.¹

¹ الغزير، موسى: مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية، furat.alwehda.gov.sy

المبحث الثاني- أثر المساعدات الاقتصادية كشكل من أشكال الدبلوماسية في التنمية الاقتصادية.

تسعى الدول النامية إلى الاستعانة بالمساعدات الاقتصادية من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية لأن المساعدات الاقتصادية من المصادر الهامة لرؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية، ولكن هناك من يرى أن اعتماد الدول النامية على هذه المساعدات لا يحقق لها ما تهدف إليه، لأن تدفق هذه المنح والمساعدات إلى الدول المتلقية يتم وفقاً لمصالح الدول المانحة، دون أن تأخذ بالاعتبار الاحتياجات الفعلية للتنمية الاقتصادية في الدول المتلقية، هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه المنح غالباً ما تأتي إلى الدول النامية على شكل معدات وآلات وتكنولوجيا متقدمة، وتبالغ الدول المانحة في ثمنها، مما يقلل من الاستفادة منها، كما أن الاعتماد المتزايد عليها من قبل الدول النامية يعمق مظاهر التبعية الاقتصادية لتلك الدول، فتتحول المساعدات الاقتصادية إلى عائق للتنمية، من خلال خلق التبعية بين الدول المتقدمة والدول النامية ولذلك كانت تدفقات المعونة المتعددة الأطراف أكثر فعالية من المعونة الثنائية.^٢

لقد تأثرت المساعدات الاقتصادية في فترة الحرب الباردة بالاستقطاب بين القطبين الكبيرين، بسبب غلبة الطابع الإيديولوجي على الطابع التنموي، وتوجهها نحو تعميق التبعية للقطبين، بحيث تدور الدولة التي تتلقى المساعدات في فلك القطب الذي يقدمها.

ويوجد في الدول المتقدمة بعض الآراء التي تعارض إرسال هذه المساعدات إلى الدول النامية ويرى أصحاب هذه الآراء فيها، تعزيزاً لثقافة الاعتماد على الغير، وأداةً لدعم الأنظمة غير الديمقراطية، ويقدمون الدليل على ذلك، أن أعلى المتلقين للمساعدات الأميركية هي الدول التي فيها مشكلات، ومنها الكيان الصهيوني وباكستان وكولومبيا.

وفي الطرف الآخر فإن المدافعين عن المساعدات الاقتصادية يعتبرونها أداة فعالة للحد من الفقر وبناء عالم أكثر عدالةً، ويقولون أنها حققت نجاحات في بعض حالاتها، وأخفقت في الكثير من الحالات، إلا أنها في الحقيقة كانت مخصصة لأهداف جيوسياسية، وخصوصاً في فترة الحرب الباردة، ولم يكن الهدف منها الحد من الفقر، لذلك فشلت هذه المساعدات في أغلب الأحيان في تحفيز النمو والحد من الفقر.^٣

^١ زعزوع، زينب عباس: دور المنح والمساعدات في التطوير التنظيمي، النهضة، المجلد ١٣، العدد (٢)، ٢٠١٢، ص ٣٨.
^٢ kamelia, minouand, sanjay q.reddy, (2009), development aid and economic growth: a positive long-run relation, imf working paper imf institute, pp2-6.
^٣ زعزوع، زينب عباس: دور المنح والمساعدات في التطوير التنظيمي، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

هناك جانب في المساعدات لا يعد اقتصادياً إلا أن له تأثيراً في التنمية الاقتصادية، وهو المساعدات العسكرية، ويأتي تأثيرها، عندما تكون من العوامل اللازمة لتوفير الأمن والاستقرار الضروريين لتحقيق التنمية الاقتصادية، فما من دولة تستطيع تحقيق التنمية دون تحقيق الأمن، أو لأنها توفر على ميزانية الدول المتلقية الاعتمادات اللازمة للتسليح والدفاع، مما يسمح للدولة بتوجيه مواردها بالكامل نحو القطاعات المنتجة في المجالات الاقتصادية، وبذلك تكون المساعدات العسكرية حلت محل موارد محلية كان من الممكن استخدامها في شراء الأسلحة، ولكن تم استخدامها في القطاعات الاقتصادية.¹

إن الهدف الأساسي من المساعدات الاقتصادية، من وجهة نظر الدول النامية، هو تحقيق وتسريع تنميتها الاقتصادية، وبالتالي فهي تسعى إلى زيادة معدلات النمو ومع ذلك، فإن آثار المساعدات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية كانت من القضايا المثيرة للجدل، فبعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن المساعدات الاقتصادية كانت ناجحة، والدراسات الأخرى تجد عكس ذلك، حيث تؤدي إلى التشوّهات الهيكلية للاقتصاد، ولذلك فإننا نجد من يقول أن المساعدات، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لأنها تسد فجوة الادخار وفجوة النقد الأجنبي،² ومن الناحية النظرية تعتبر المنح والمعونات الاقتصادية أحد أهم مصادر رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تستخدم هذه المعونات للقضاء على الفقر وزيادة متوسط الدخل للفرد، وتمويل برامج التنمية الاقتصادية وتزويد الدول النامية بالخدمات العامة الأساسية وتمويل الواردات الضرورية لتحقيق التنمية، كما تساعد في عملية التنمية طويلة الأجل عن طريق تمويل البنية التحتية والاستثمارات الرأسمالية في الدول المتلقية لها.³

إن للمساعدات الاقتصادية- للقائلين بأهميتها بالنسبة للتنمية- أهمية كبيرة، فهم يعتقدون أن تأثيراتها إيجابية في الصحة مثلاً، فعلى مدى السنوات الماضية حققت المساعدات الاقتصادية ارتفاعاً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في كثير من الدول النامية كما أدت إلى ارتفاع الدخل وتحسين التعليم في بعض الدول، وخاصةً للنساء والفتيات، كما ساعدت في تحسين المعرفة والفهم حول الوقاية والعلاج من بعض الأمراض، كما كان لها دوراً مهماً بالنسبة للتعليم فعلى مدار العقود الماضية، تم خفض الأمية في بعض دول العالم النامي، من ٤٧- ٢٥% للبالغين، كما ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس وتحقق ارتفاع في مستوى جودة التعليم.⁴

¹ زعزوع، زينب عباس، دور المنح والمساعدات في التطوير التنظيمي، مرجع سبق ذكره. ص ٤٢
² Yavuz, Ali, (2013), the role of foreign aid in economic development of developing countries, op, p77.
عبد الخالق، جودة: المساعدات الاقتصادية للدولة المتخلفة، digital.ahram.org
⁴ Yavuz, Ali, (2013), the role of foreign aid in economic development of developing countries, op, p4.

لقد اختلفت وجهات النظر في تحديد، فيما إذا كانت المساعدات الاقتصادية المقدمة، مفيدة أو غير مفيدة، فترى إحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي، أن المساعدات قد ساهمت في إنجاز العديد من النجاحات الباهرة في العديد من الدول النامية، وتضرب مثلاً على ذلك، أنها لعبت دوراً حيوياً في اندونيسيا في السبعينات، وبوليفيا وغانا في الثمانينات، وأوغندا وفيتنام في التسعينات من القرن الماضي، حيث أنها ساهمت في تسريع معدلات النمو الاقتصادي، وكانت هذه المساعدات في مجال تطوير الخدمات العامة، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا.

وبالرغم من هذه النجاحات التي حققتها بعض الدول من خلال المساعدات الاقتصادية المقدمة لها، لم يكن لها دور إيجابي في تطوير الاقتصاد في العديد من الدول النامية الأخرى مثل الكونغو وتنزانيا، وذلك بسبب انتشار الفساد الإداري وانعدام الشفافية، وغياب السياسات الاقتصادية الكلية الفعالة، حيث وجدت دراسة اقتصادية، أن المعونات ليس لها أثر إيجابي في الاستثمار والنمو في مجموعة كبيرة من الدول، ويعود ذلك إلى عدم فاعلية سياسات بعض الحكومات المستفيدة من المساعدات، وانعدام البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي.¹

تعد الآثار الاقتصادية الإيجابية المتوقعة للمساعدات الاقتصادية - خصوصاً في كونها وسيلة للقضاء على الفقر الذي تعانيه الدول النامية- من أهم الدوافع لقبول المساعدات من قبل الدول النامية، حتى في شروطها القاسية، إلا أن المساعدة تكون أفضل لها، فيما لو وجهت للمشاريع الرأسمالية واستخدمت لزيادة الادخار والاستثمار، بدلاً من أن تكون على شكل معونة غذائية، أو دعم ميزان المدفوعات وتخفيف أعباء المديونية، أو استخدمت لأغراض غير منتجة.²

إن التوافق بين سياسات المانحين وحاجات التنمية للحكومات المتلقية، هو سبب في نجاح المساعدات، لأن انتشار أنشطة المانحين داخل الدول المتلقية وعدم توافقها مع أنشطة وحاجات الدول المتلقية، هي من أسباب فشل المساعدات في تحقيق التنمية الاقتصادية.³

تعد المشروطة معوقاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمساعدات - والتي أهمها التخفيف من الفقر وزيادة المدخرات والاستثمار وزيادة معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية- وذلك نتيجة لاختلاف دوافع الجهات المانحة والمتلقية، فلا توجد دولة في العالم تقدم المنح أو المساعدات الاقتصادية دون أن تتوقع بعض الفوائد المقابلة، وليس أدل على ذلك من وجهة المساعدات الأمريكية التي لا تذهب دائماً إلى الدول الأشد فقراً، أما بالنسبة لدوافع المساعدات الاقتصادية للمانح فهي كثيرة،

¹ الهيني، نوزاد عبد الرحمن: المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير، www.startimes.com

² Yavuz, Ali, (2013), the role of foreign aid in economic development of developing countries, op, p95.

³ Mark, mcgllivray, is aid effective, www.aced.org

إلا أننا سنركز على الدوافع الاقتصادية والسياسية، حيث تُستخدم المساعدات الاقتصادية من قبل الدولة المانحة، لتحقيق منفعة معينة ولذلك تكون المساعدات أو المعونة مشروطة، كجواب أن تنفق القروض أو المنح على شراء السلع والخدمات من البلد المانح أو أن هذه الأموال تستخدم لتنفيذ مشاريع محددة، وقد يكون هدفها التغلغل في أسواق البلد المتلقي.¹

إن الدول المانحة تقدم المساعدة من أجل إنشاء نفوذها السياسي، وتعزيز أمنها القومي، ومن أمثلة ذلك أن إسرائيل ومصر هما أكبر المتلقين للمساعدات الأمريكية، وذلك لضرورات الأمن القومي الأمريكي، فالولايات المتحدة تعتبر الاشتراط أمراً ضرورياً لضمان فعالية استخدام المساعدات، فسعت لتحقيق أهدافها السياسية عن طريق شعارات مختلفة، ففيما ركزت إدارة كارتر على حقوق الإنسان، سعت إدارة ريغان لتعزيز التجارة الحرة، وإدارة بوش الابن لنشر الديمقراطية، مما خلق علاقات تبعية للدول المتلقية للمساعدات الأمريكية، فأصبحت الدولة المتلقية للمساعدات الأمريكية، أسيرة نفوذها، وتحت رحمتها، وتماشى توجهاتها السياسية في المحافل الدولية.²

ولأن المساعدات الاقتصادية بأنواعها المختلفة تعبر عن الدبلوماسية الاقتصادية بجانبها الترغيبى، ولما كانت هذه المساعدات مختلفة في الحجم والاتجاهات والأنواع فلا يمكن دراستها دراسة كاملة، لذلك سندرس بعض الحالات التي تقدم فيها المساعدات الاقتصادية ونبين فيما إذا استفادت منها الدول المتلقية في تحقيق تنميتها الاقتصادية؟ ومن هذه الدول باكستان وأفغانستان ومصر.

١ - حالة باكستان:

تعد المساعدات الأمريكية لباكستان من الأمثلة المهمة في تاريخ المساعدات الاقتصادية، ويمكن عرض المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي: لقد قدمت الولايات المتحدة نحو مليار دولار كمساعدات لباكستان في فترة الحكم السوفييتي لأفغانستان، وبعد انقطاع استمر أكثر من ١١ عام استأنفت المساعدات بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وقدمت أمريكا خلال الفترة بين ٢٠٠١-٢٠٠٧ نحو ١٠ مليارات دولار مقابل انضمام باكستان للحرب على الإرهاب، وأعطتها في فترة سابقة ٢٠ مليار دولار مقابل استخدام أراضيها في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي.

وفي عام ٢٠٠١ قامت الولايات المتحدة بجدولة ديون بقيمة ٣٧٩ مليون دولار، إضافة إلى ١٠٠ مليون دولار قدمت كمنحة لدعم الميزانية الباكستانية، وتم إعفاء باكستان من سداد قروض وديون بلغت

¹Yavuz, ali,(2013), the role of foreign aid in economic development of developing countries,op,p89.

²الهيبي، نوزاد عبد الرحمن: المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير، www.startimes.com

١٥ مليار دولار، كما قامت أمريكا في العام نفسه بتخفيضات تجارية وجمركية على السلع المستوردة من باكستان، كما قدمت مساعدات إغاثة بلغت ٥٠٠ مليون دولار.

كما قدمت أمريكا مساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمراقبة الحدود مع أفغانستان، وبين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٧ قدمت الولايات المتحدة دعماً لباكستان قدره ٨٠٠ مليون دولار تحت بند صندوق الدعم الاقتصادي، كما مولت برامج رعاية الطفولة والصحة بمبلغ ٥٣٠ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٧ قدمت ٨٢٤ مليون دولار ضمن المساعدات الاقتصادية والأمنية تحت بند جهود إغاثة ضحايا الزلزال وإعادة البناء، كما قدمت في نفس العام ١٠٥ ملايين دولار والتزمت بـ ٢٠٠ مليون دولار من أجل إعادة إعمار كشمير.

تمثل المساعدات الأمريكية لباكستان نحو ٧,٢% من إجمالي مصروفات الموازنة، و ٠,٧% من إجمالي الناتج القومي الباكستاني، والأمر الأكثر إيجابية لدبلوماسية المساعدات الأمريكية لها أن هذه المساعدات كانت بمثابة ضوء أخضر لتقدم كثير من الدول والمنظمات المساعدات الاقتصادية لباكستان.

وعند دراسة أثر المساعدات الاقتصادية الأمريكية لباكستان يمكن القول أن أثر هذه المساعدات كان إيجابياً إلى حد ما- فيما لو تم استثناء عوامل داخلية مؤثرة - حيث ساهمت المساعدات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من ٦١,٦٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١١٠,٧٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ بزيادة قدرها ٥٥,٦%، وقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي ١% عام ٢٠٠٥ و ٤,٣% عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٠ وزاد نصيب الفرد من الدخل القومي من ٤٧٠ دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦٠ دولار عام ٢٠٠٧، كما زادت الصادرات بنسبة ٧٥,٢% عام ٢٠٠٧ عما كانت عليه عام ٢٠٠٠، وزادت الواردات بنسبة ٤٣,٦% عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٠، وزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٤٧,٤% عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٠، وزادت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دول العالم بنسبة ٥٥% وانخفضت الديون الخارجية بنسبة ٨% من إجمالي الدخل القومي، وانخفض التضخم بنسبة ٤%، لذلك يمكن القول أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية من العوامل التي كان لها أثر إيجابي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في باكستان.

^١ عبد المجيد، محمد حافظ: الحرب على الإرهاب، والمساعدات الأمريكية لباكستان، digital.ahram.org

٢ - حالة أفغانستان.

تعد حالة المعونات التي تلقتها أفغانستان جديرة بالدراسة، سواءً للحجم الكبير الذي تلقتته من الموارد المالية، أو لأنها تعرضت لدمار كبير، والسؤال هل استفادت هذه الدولة من هذه المساعدات الاقتصادية في تحقيق تنميتها الاقتصادية؟

منذ عام ٢٠٠١ وعشرات المليارات من الدولارات من المساعدات الدولية تصب في أفغانستان والهدف المعلن منها هو تحويل حياة الملايين من الأفغانيين إلى وضع أفضل، ولا سيما من حيث الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، ولكن في الحقيقة فإن هذه المساعدات تعبر عن دبلوماسية اقتصادية تمارسها الدول التي قدمت هذه المساعدات (المانحة)، وذلك لتعزيز أهداف سياسية أو عسكرية، ورغم الحجم الكبير لهذه المساعدات، إلا أنها لم تنجح في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان، وفشلها كان بسبب ضعف التنسيق أو عدم وجود المساءلة والمتابعة، أو فقدت نتيجةً للفساد المستشري في بنية السلطة، فمُنذ سقوط نظام طالبان في عام ٢٠٠١، تم ضخ ٥٧ مليار دولار أمريكي من المساعدات الدولية في أفغانستان، إلا أن الجزء الأكبر منها تم تخصيصه من قبل السلطة في أفغانستان للإنفاق على الأمن، على حساب التنمية الاقتصادية، وذلك لأن الأمن أول ما تحتاجه أفغانستان لتحقيق الاستقرار الذي يفضي إلى مناخ ملائم للتنمية.

هناك عدد من العوامل التي تحد من تأثير المساعدات الدولية، وإضعاف فعاليتها، ومنها استخدامها لتحقيق أهداف سياسية وأمنية، أو تحريكها وفقاً لأولويات الجهات المانحة، وهذا الأمر كان واضحاً في أفغانستان فعلى الرغم من التدفق الهائل من المساعدات الدولية، تعد أفغانستان واحدة من أفقر الدول في العالم، ويظهر ذلك بوضوح كون ٣٦% من سكانها غير قادرين على تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية، وما يقدر بـ ٩ ملايين من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، ويصنف مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية أفغانستان بالمرتبة ١٥٥ من أصل ١٦٩،^٢ ويضاف إلى ذلك أن ما يصل إلى ٢٠% من المعونات الدولية تنفق على ما يعرف بالمساعدة التقنية والتي تعني الرواتب العالية للموظفين الأجانب الذين يشرفون عليها، فبعض موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التابعة للحكومة الأمريكية يحصل الواحد منهم على راتب يصل إلى ٢٢ ألف دولار شهرياً، وهو ما يزيد على ٣٦٧ مرة عن متوسط راتب معلم أفغاني^٣

¹British and Irish agencies afganistan group, (2014), Aid effectiveness, economic development, Tokyo, briefing paper, p2, reliefweb.int

²British and Irish agencies afganistan group, (2014), Aid effectiveness, economic development, OP, p4.
³وكالة رويترز، هيئة رقابية مستقلة، المعونات لأفغانستان غير فعالة ara.reuters.com

مما سبق نجد أن المساعدات الاقتصادية الدولية المقدمة لأفغانستان، لم تشكل عاملاً محفزاً للتنمية الاقتصادية، أو تساعد على خلق الظروف التي تؤدي إلى زيادة دخول الفقراء وتحسين حياتهم.

٣- حالة مصر.

من الأمثلة المهمة للمساعدات الاقتصادية هي المعونة الأمريكية المقدمة لمصر، والتي تبين لكثير من الدارسين، أنها حققت مكاسب اقتصادية للولايات المتحدة تفوق الاستفادة الاقتصادية التي حصلت عليها مصر، مما يجعلها أقرب إلى اتفاق بين دولتين استفادت إحدهما بنسبة عالية والثانية كانت استفادتها أقل من المتوقع، ومن المعروف أن المعونة الأمريكية تهدف إلى تحقيق سياسة ترتبط بالأمن القومي الأمريكي، حيث أكدت وثائق لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس على أن الهدف من المعونة لمصر هو تحقيق مستويات معيشية مرتفعة للمواطن المصري ليساهم ذلك في التطبيع مع إسرائيل وإعادة إعمار وتطوير منطقة قناة السويس، لأن ذلك يؤكد جدية مصر في السلام واستمرارها في الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ولهذه المعونة أوجه إيجابية لا يمكن إغفالها وخصوصاً جانبها الاقتصادي، وظهر أثرها من خلال تخفيف عبء مشروعات البنية التحتية، وتوفير قروض بشروط ميسرة لبعض القطاعات الصناعية والزراعية والاستثمارية، علماً أنها لم تستهدف معالجة جذور الفقر والامية وإحداث تنمية حقيقية، لكن هذه الإيجابية أدت إلى تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد المصري والزامه بمعايير السوق دون الالتزام بأولويات التنمية في مصر التي قد تتعارض مع هذا التوجه.¹

وتعد مصر من أهم الدول التي تلقت مساعدات ومنح اقتصادية فهي ثاني أكبر متلقي للمساعدات الأمريكية بعد إسرائيل كما أنها من أهم وجهات المساعدات الخليجية، أما بالنسبة لتأثير المعونات الأمريكية في التنمية، فهناك بعض الأسباب التي يمكن أن تكون قد أدت إلى ضعف تأثيرها في التنمية الاقتصادية، حيث كان من الممكن أن يكون أداءها أفضل، فيما لو غابت تلك الأسباب والتي نوجزها فيما يلي:

أ- انخفاض قيمة المعونات المقدمة لمصر سواء القيمة الاسمية أو القيمة الحقيقية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المعونات المتجهة إلى القطاعات الصناعية، حيث ذهب جزء كبير من المعونات إلى الاستهلاك المحلي.

ب- لم يكن هدف المعونة الأمريكية حفز التنمية الاقتصادية في مصر، بقدر ما كانت تهدف إلى دعم الصادرات الأمريكية وتحقيق مكاسب سياسية كالإبقاء على نظام الحكم في

¹ فايد، عمار احمد: المعونة الأمريكية لمصر من كامب ديفيد إلى ثورة يناير، rouyaturkiyyah.com

مصر، كما أن غالبية المعونات التي تحصل عليها مصر تمثل معونات أمنية وليست معونات تنموية.

ت- عدم الاستدامة عند تخطيط وتنفيذ المشروعات الأمريكية، حيث أن العديد من المشروعات الممولة من المعونة الأمريكية دعمت في السنوات الأولى، وتوقفت بشكل كلي في سنوات أخرى.

ث- انخفاض كفاءة الإدارة في المشروعات الممولة من المعونة الأمريكية.

ج- استخدام المعونات الاقتصادية في الأغراض العسكرية، حيث تم استخدام المعونات الاقتصادية في سداد أقساط الديون العسكرية وفوائدها المستحقة للولايات المتحدة.

ح- التضارب والتناقض بين أولويات التنمية من وجهة النظر المصرية والأمريكية، مما أدى إلى عدم التكامل بين الأولويات التنموية لمصر وبين نمط تخصيص المعونات الأمريكية على القطاعات المختلفة فيها.

خ- غياب خريطة محددة المعالم تراعي العلاقة بين عائد المشروعات الممولة من المعونة الأمريكية، وبين حجم القروض في المعونة الأمريكية، التي تحتاج إلى خدمة وإعادة سداد، حيث إن المشكلة الرئيسية في التمويل الخارجي لا تتمثل فقط في عبء الخدمات الدورية الناتجة عن هذا التمويل، وإنما في الكيفية التي تستخدم بها الدولة المدينة هذا التمويل في تحقيق فائض يمكن من خدمة هذه الديون، وهذا الأمر لم يتحقق في حالة المعونة الأمريكية لمصر، هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ضعف تأثير المساعدات الأمريكية في خلق التنمية الاقتصادية.

مما سبق نجد أنه لا توجد علاقة واضحة بين المعونة والتنمية الاقتصادية، فبعض الدول التي تلقت كميات كبيرة من المساعدات شهدت نمواً اقتصادياً مرتفعاً، في حين أظهرت دول أخرى تلقت مساعدات نمواً بطيئاً أو سلبياً، في الوقت نفسه، لكن يرى الكثير من الدارسين في هذا المجال أن المساعدات تعمل بشكل جيد في ظل ظروف معينة، فالمساعدات قد تعزز النمو الاقتصادي في الدول

¹ عبد العال، أنور محمود: الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورها في الإصلاح الاقتصادي ١٩٧٥-١٩٩٦ رسالة ماجستير. www.alukah.net

التي تتمتع بسياسات اقتصادية مناسبة ولكنها تفشل مع وجود الفساد والسياسات الاقتصادية غير المناسبة.¹

وقد تفشل المساعدات الاقتصادية في تحقيق غايتها نتيجة للفساد الدولي في الدول المتلقية لأنها قد تكون سبباً لحصول الموظفين الفاسدين على مكاسب غير مشروعة من هذه المساعدات الاقتصادية، كما أنها من حيث الحجم لم تصل إلى المستوى المطلوب حيث لم يتجاوز مجموعها ثلث الاحتياجات المقدرة للدول النامية من رؤوس الأموال الأجنبية.

إن الشكل الثنائي للمساعدات الاقتصادية وظهور علاقات التبعية قد أثر في فاعلية هذه المساعدات حيث كان نصيب المساعدات متعددة الأطراف متواضعاً مقارنةً بالثنائية التي تعبر عن مصالح الدولة المرسله للمساعدات سواء وافقت خطط وأولويات التنمية في الدولة المستقبلة أو خالفها، كما أن الطابع الثنائي للمساعدات الاقتصادية لا يتصف دائماً بالاستمرار فتصبح المساعدات الاقتصادية مرتبطة بمشيئة الدولة التي تقدمها، وذلك عكس المساعدات متعددة الأطراف التي تكون إلى حد ما مستمرة، ومن البديهي أن استمرار المساعدات لا يقل أهمية عن حجمها حتى يتأكد فعالية مشروعات التنمية، فالتنمية تحتاج إلى وقت طويل نسبياً، ويضاف إلى سلبات المساعدات الاقتصادية سوء توزيع هذه المساعدات، رغم تواضعها، على مختلف الدول النامية، فهي لا تكون حسب حاجة كل منطقة أو دولة بل حسب مصالح الدول المقدمة لها دون مراعاة الأولويات التنموية للدولة المستقبلة، وهذا الأمر يطابق الفرضية الخامسة التي تنص على أن الدبلوماسية الاقتصادية تخفي مطالب سياسية تطغى على مطالب التنمية.

وفي ختام هذا المبحث لابد من ذكر بعض الأمثلة الناجحة عن المساعدات الاقتصادية، ومنها تلك المساعدات التي قدمتها الكويت والسعودية، والتي تعبر عن دبلوماسيتهما الاقتصادية تجاه الدول المتلقية، فدبلوماسية المساعدات الكويتية، لها أهداف مهمة تتمثل بدعم مسيرة التنمية بصورها المتعددة بوصفها أساساً من أسس السلام في العلاقات الدولية يختلف عن الوسائل الأخرى، كما يختلف نمط المساعدات الكويتية عن بعض الأنماط القاسية التي تعرضت لها دول العالم الثالث على يد مؤسسات التمويل الدولي وبعض الدول الصناعية المتقدمة وذلك لسببين، الأول هو عدم اقتران المساعدات الكويتية بأية شروط مسبقة قد تهدد سيادة الدول المتلقية أو تمس كرامتها كما هو معتاد في المساعدات الدولية، مثل تجربة مصر مع البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، والثاني هو التزامها عدم

¹Caronna, Paolo.(2007), effective foreign aid, economic intonation and subsidiarity, lessons from europe discussion paper series, geneva , p2-8.

² عبد الخالق، جودة: المساعدات الاقتصادية للدولة المتخلفة، digital.ahram.org

التحيز وتوخي الاعتبارات الإنسانية بالدرجة الأولى في تلبية حاجات الدول المختلفة بغض النظر عن انتمائها لأي معسكر.

حيث تهدف المساعدات الاقتصادية الكويتية - كما هو معلن - إلى تعزيز إمكانات الاستثمار في الدول النامية التي تفتقر إلى عملات صعبة لاستيراد السلع الرأسمالية، وتوسيع الطاقة الإنتاجية والحد من البطالة ومواجهة الاختلالات الحادة في موازين المدفوعات، وتعد الكويت من الدول العشر الأوائل المانحة في العالم فقد خصصت ٣,٨% من مجمل إنتاجها القومي للمعونة سنة ١٩٨٤ وهي أعلى نسبة في العالم في ذلك الوقت.^١

وتعد تجربة السعودية ناجحة نسبياً في هذا المجال، ففي حين أوصت الأمم المتحدة الدول المانحة للمساعدات بأن لا تقل نسبة ما تقدمه من مساعدات عن ٠,٧% من دخلها القومي، فإن السعودية قدمت خلال (٢٧) سنة (١٩٧٣-٢٠٠٠م) نحو ٢٨٣ مليار ريال سعودي أي ما نسبته ٤% من المتوسط السنوي الإجمالي للنتائج القومي في تلك الفترة، وقد استفادت من هذه المساعدات (٧٣) دولة منها: (٤١) دولة في إفريقيا و(٢٣) دولة في آسيا، و(٩) دول نامية أخرى، وهذه المساعدة كانت من دون شروط.^٢

مما سبق نجد أن الدول المتقدمة في تعاملها مع الدول النامية - من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية - تميل إلى أن تكون الطرف الأقوى باستمرار، وهذا لتحقيق مصالحها القومية، ويساعدها في ذلك الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها، مما يبقي على الجزء النامي من العالم على تخلفه ويزيد من استمرار توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالرغم من العناوين الإنسانية والتنمية للمساعدات الاقتصادية، فإن الواقع يدحض هذه الإدعاءات ويظهر الدوافع الحقيقية للدول التي تقدم تلك المساعدات، وهي سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى، والدليل على ذلك هو المساعدات التي قدمت خلال الحرب الباردة من قبل المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي للدول الموالية، حيث كانت هذه المساعدات تقدم للحفاظ على المجال الاستراتيجي للدول المانحة، وتوفير فرص إقامة القواعد العسكرية لها، وتقديم التسهيلات العسكرية في الحروب التي تقوم بها، أو قد تقوم بها في المستقبل، وهذا يؤيد الفرضية الثالثة التي تقول أن الدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة هي دبلوماسية هيمنة للإبقاء على تخلف الدول النامية، ويبقى الاعتماد على القدرات الذاتية واستنهاض الطاقات الكامنة في الدول النامية هو الأساس الحقيقي في تحقيق تنميتها ورفاهاها.

^١ الزايد، سارة عبد اللطيف سعود: المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.
^٢ الحارثي، محمد فهد: هل يكرهوننا، www.albayan.ae

المبحث الثالث - تحليل بعض أوجه الدبلوماسية الاقتصادية.

للدبلوماسية الاقتصادية أوجه كثيرة فمنها ما هو مشتق من الجانب الترهيب في الاقتصاد مثل العقوبات الاقتصادية والحظر الاقتصادي والضغط الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية أو المطالبة بالديون، ومنها ما هو مشتق من الجانب الترويجي في الاقتصاد مثل شطب وإعادة جدولة الديون والتكامل الاقتصادي والامتيازات الاقتصادية والمساعدات الاقتصادية والمنح الاقتصادية والأفضلية التجارية وغير ذلك، وسيتم في هذا المبحث دراسة بعض أوجه الدبلوماسية الاقتصادية كما يلي:

١- شطب وإعادة جدولة الديون الخارجية:

عندما تصل مديونية أي دولة إلى مستويات عالية جداً، تعجز معها الدولة المدينة عن خدمة دينها، فإنه يحصل أزمة مديونية للدولة المدينة ترغمها على القيام بمفاوضات مع الدائنين من أجل تغيير جدول السداد، وإعادة ترتيب المستحقات بالشكل الذي يسمح لها بالاستمرار اقتصادياً لسداد الدين، فتكون الدبلوماسية الاقتصادية متداخلة ومتبادلة بين الطرفين لكن باختلاف الأهداف لكل منهما، فمثلاً قد تكون الشروط السهلة من قبل الدائن، وجه حميد لدبلوماسيته، يعطي من خلالها المدين فرصة للاستمرار في عملية التنمية، وقد تكون عبارة عن عملية تدوير للدين فقط، وقد تكون هذه الديون أداة للضغط من أجل مطالب معينة.

ولأن بعض الدول النامية فقيرة وضعيفة الدخل، لم تعد قادرة -في كثير من الأحيان- على حل إشكالية المديونية المتراكمة، لذلك تبادر الدول المانحة والهيئات التنموية الدولية، بطرح حلول متعددة لتخفيف عبء المديونية وتقليصها، لكن بشروط، تتطلب تنفيذ إصلاحات عميقة في إطار برامج تخفيف الفقر، التي يراها صندوق النقد الدولي - على سبيل المثال - أو غيره.^٢

وقد تكون إعادة الجدولة، عبارة عن عملية ضغط اقتصادي، يتم فيها تصعيب للشروط الخاصة بإعادة الجدولة للديون المستحقة، والهدف من ذلك، زيادة أزمة ديونها الخارجية، مما يؤدي إلى الضغط بشدة على صناعة القرار الاقتصادي فيها، كما في الحالة الإيرانية.^٣

وقد تعفي الدول الغنية دولاً أخرى من ديونها مقابل مواقف سياسية معينة، حيث تم إعفاء مصر من ديونها العسكرية البالغة ٧,١ مليار دولار مكافأة لموقفها من حرب الخليج ١٩٩١.^١

^١ مأخوذة من الانترنت، إدارة الديون الخارجية www.arab-api.org

^٢ المرجع السابق مباشرة.

^٣ اللباد، مصطفى، العقوبات المفروضة على إيران، www.marefa.org

يعد نادي باريس أهم مكان لجدولة الديون، وارتبطت نشأته بقبول الأرجنتين الاجتماع بدائنها في باريس عام ١٩٥٦، أما عدد أعضائه فيبلغ نحو ١٩ عضواً دائماً وهم (النمسا وأستراليا وبلجيكا وكندا والدنمرك وفلندا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا واليابان والنرويج وروسيا وأسبانيا والسويد وسويسرا وهولندا و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي من أغنى دول العالم، أما الدول المدينة فيبلغ عددها أكثر من ٧٨ دولة في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية، وتتخلص أهداف هذا النادي في إيجاد حلول ملائمة لسداد الديون المستحقة، وذلك مع الدول التي نفذت والتزمت بالإصلاحات اللازمة لتحسين وضعها الاقتصادي والمالي، أي التي قبلت برنامج صندوق النقد الدولي، وهذا النادي هو مكان تمارس فيه الدول الدائنة والمدينة دبلوماسيتها الاقتصادية بالتشديد أو الإعفاء أو المراجعة الواقعية للديون وتغيير جداول السداد وشروط الدين، وفيه يتم ما يلي:

أ- إعادة جدولة الديون المستحقة.

ب- تخفيف عبء الديون.

ت- إلغاء ديون بعض الدول المدينة.

ث- عملية شراء الديون: وهي إحدى السياسات المعتمدة من قبل النادي، والتي تعني نقل ذمة دين دولة ما من الدائنين المختلفين - سواء كانوا دولاً أو مؤسسات أو قطاع خاص) إلى ذمة النادي مقابل نسب خصم يتفق عليها الطرفان، فالنادي مكان تمارس فيه الدبلوماسية الاقتصادية حيث يحرص الأعضاء الأغنياء على جدولة ديون الدول المعسرة لاستمرارها وبالتالي ضمان قدرتها على سداد الديون في فترة لاحقة، وتحصر الدول الفقيرة على الاستقادة بحدود معينة.

وقد لا تنجح الدبلوماسية الاقتصادية دائماً في جعل عملية الجدولة لصالح المدين، وهذا يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال ودون الدخول في التفاصيل الفنية، فإن إعادة جدولة مبلغ معين لمدة ١٥ سنة، يؤدي إلى دفع ضعف هذا المبلغ على الأقل في نهاية هذه المدة، بالإضافة أن الدولة المدينة لا تستطيع أن تقدر بدقة المبلغ الذي ستدفعه فعلاً في فترة التأجيل، لأن أسعار الفائدة قد تكون متغيرة، أي غير محددة مقدماً لارتباطها بأحوال السوق، وهذا الأمر أجبر الدول المدينة على التفاوض بشأن تأجيل ديونها مما يؤدي إلى تراكمها، ويضطرها أيضاً إلى إتباع سياسات تقشفية في مختلف الميادين، وبالتالي تنقلب الحول إلى مشاكل إضافية وتدخل الدول المدينة في حلقة مفرغة.^٣

^١نعوش، صباح: إعادة جدولة الديون الخارجية، www.aljazeera.net
^٢ نادي باريس، الموسوعة الحرة، ar.wikipedia.org
^٣ مأخوذة من الأنترنت: ظاهرة الاقتراض الخارجي، www.kl28.com

وتسعى الدول المتواجدة في نادي باريس إلى تحسين شروط إعادة جدولة الديون لصالحها، لكن على الأغلب الذي ينجح هو الدول القوية، وعموماً، إن إعادة الجدولة هي تقنية لإعادة صياغة الديون القديمة في جداول جديدة مع إعادة تشكيل شروط القرض، وتأجيل مدة السداد، ويمكن أن تشمل تأجيل المستحقات الأولية، سواءً أصل الدين وهو رأس المال فقط أو الأصل والفوائد التي تستحق خلال فترة معينة، وهذا يؤكد الفرضية الثانية والثالثة بأن التفاعل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية يكون بين أطراف مختلفة في القوة والإمكانات، كما ان الدول المتقدمة تسعى للحفاظ على تفوقها والإبقاء على تخلف الدول الأخرى.

٢- التعاون الاقتصادي:

يعد التعاون الاقتصادي وجهاً من أوجه الدبلوماسية الاقتصادية، والمثال الواضح عليه هو جهود دول البريكس لتوثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين اقتصادياتها، الأمر الذي يعود بالفائدة على دول المجموعة وعلى الاقتصاد العالمي أيضاً، حيث نتج عن هذا التعاون نمواً في حجم التجارة فيما بينها خلال العقد الماضي (٢٠٠٠-٢٠١٠) فازداد حجم التبادل التجاري بين الدول الخمس بمعدل سنوي بلغ ٢٨% ليصل إلى قرابة ٢٣٠ مليار دولار أمريكي، كما وصلت نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى ١٨% عام ٢٠١٠.

وهذا التعاون لم يقتصر على علاقة هذه الدول ببعضها فقط، فقد لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمويل التنمية من قبل دول بريكس في بعض الدول النامية، دوراً كبيراً في بعض دول العالم، واقترب حجم التجارة بين دول بريكس وهذه الدول - معظمها في أفريقيا- إلى حوالي نصف حجم التجارة المشتركة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وكان هذا التعاون بمثابة دافع لتحقيق التنمية في هذه الدول.^٢

يعد التعاون الاقتصادي هدفاً للدول النامية، حيث تسعى إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية عن طريقه بعلاقة مع دول قوية وغنية لتأمين رأس المال والتكنولوجيا، أو تتعاون فيما بينها في إطار إقليمي، أو بالتعاون مع المنظمات الدولية حيث تحرص كل الدول النامية على العلاقة مع المنظمات الدولية المختلفة، التي تقدم العديد من المساعدات لها، مثل تقديم دراسات لمشروعات التنمية فيها، وتقديم القروض والمساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض باقتصادياتها، كما تحت الدول الصناعية

^١ نعوش، صباح: إعادة جدولة الديون الخارجية، www.aljazeera.net

^٢ تشن، هيثم لي: التعاون المتكافئ بين دول بريكس يصب في مصلحة الاقتصاد العالمي، arapic.china.org.cn

على ضرورة تقديم الخبرة والمشورة الفنية ونقل التكنولوجيا إلى الدول الفقيرة، وذلك لتحقيق معدلات عالية من النمو يزيد من الطلب العالمي المتبادل، فإذا لم تحقق الدول الفقيرة معدلات مقبولة من النمو فلن تكون قادرة على زيادة طلبها من السلع والخدمات التي تنتجها الدول الغنية، ولن تكون قادرة على تسديد قيمة وارداتها مما يؤثر في معدلات النمو في الدول الصناعية.

وفي الوقت ذاته قد لا تتعاون الدول الصناعية المتقدمة مع غيرها، بقصد عرقلة نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات ونتائج البحوث والدراسات إلى الدول الفقيرة، وتتشدد في شروط إقراض رأس المال اللازم للتنمية في الدول النامية، من أجل الحفاظ على موقعها في التقسيم الدولي التقليدي للعمل ومن أجل الحفاظ على مكاسبها من التجارة الدولية عبر آلية التبادل اللامتكافئ.

يعد التعاون الاقتصادي الدولي ضرورة اقتصادية لكل دول العالم، تسعى من خلاله الدول النامية إلى امتلاك رؤوس الأموال والخبرة الفنية اللازمة لاستغلال ثرواتها، وتسعى فيه الدول الغنية إلى الحصول على أسواق واسعة لصادراتها من السلع والخدمات، ومن دون هذه الدبلوماسية ستصاب الدول المتقدمة بالكساد وتراجع معدلات النمو، ولن تستطيع الدول الفقيرة الحصول على الأموال والخبرة اللازمين لتحقيق تنميتها، ومن الأمثلة المهمة على التعاون الاقتصادي الدولي، الشراكة الأوروبية-متوسطية، التي تُبرز ضرورة التعاون لتحقيق وتائر عالية من النمو للاقتصاد العالمي، وهذه الشراكة هي نتيجة لمساعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق تعاون مع الدول المتوسطية الأخرى، وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول التي تشكل كتل بشري كبير وموارد طبيعية مهمة، وتكتسب أهميتها بالنسبة للدول المتوسطية النامية من خلال حاجتها للتكنولوجيا المتطورة الموجودة لدى الدول المتوسطية الأوروبية، وهذا الأمر مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، ويبرر سعي هذه الدول لتحقيق الشراكة الأوروبية-متوسطية الذي يؤدي إلى الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية، وتحسين ظروف الحياة للسكان والتقليل من فوارق النمو في هذه المناطق، وبشكل عام يمكن القول أن هذه الشراكة هي تعاون اقتصادي يهدف إلى تشجيع الاستثمار وحركة الاستيراد والتصدير، وإقامة منطقة تجارة حرة، وإتاحة فرص جديدة للتسويق، وإنفاص تدفقات هجرة العمال من دول جنوب المتوسط إلى أسواق أوروبا.

هذا التعاون يعبر عن الدبلوماسية الاقتصادية لأوروبا من أجل دعم التنمية الاقتصادية في الدول المتوسطية النامية، وتهدئة نقاط التوتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال الاستقرار السياسي، لأن الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول ينعكس إيجاباً على أوروبا، ويحد من الهجرة غير الشرعية إليها، ويؤمن الموارد الأساسية من الطاقة، وخاصةً الغاز الذي يعد أهم المصادر التي تحتاجها الصناعات الأوروبية، وفي المقابل تهدف الدبلوماسية الاقتصادية لدول جنوب المتوسط إلى جلب رؤوس أموال من الدول الشمالية من أجل إنعاش اقتصادياتها، وتطوير الاستثمارات المحلية،

وجلب استثمارات جديدة،^١ وهذا يؤيد الفرضية الرابعة التي تقول بإن التعاون الدولي ضرورة لتحقيق التنمية.

٣- الأدوات السياسية:

تعد التنازلات السياسية وجه للدبلوماسية الاقتصادية، ومثالها التنازلات التي تقدمها دولة لدولة أخرى مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية، حيث يتخلى فيها طرف عن بعض مبادئه مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية، والمثال عليه هو حالة السلطة الفلسطينية في أوسلو.^٢

لقد وضع البنك الدولي في عام ١٩٩٣، بُعيد توقيع اتفاق أوسلو، خطة اقتصادية تحت مسمى "الاستثمار في السلام" وكان الهدف منها دعم عملية السلام من خلال بناء المؤسسات، وتشجيع التجارة والاستثمار، والنهوض بالحكم "الرشيد" وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، فشجع من خلالها التكامل الاقتصادي مع إسرائيل، وكان من نتائجها توقيع بروتوكول باريس في عام ١٩٩٤ كملحق لاتفاقيات أوسلو، الذي أنشأ بموجبه اتحاداً جمركياً تطبق بموجبه السلطة الفلسطينية سياسة إسرائيل التجارية، وتحفظ إسرائيل بالحق في تغيير هذه السياسة دون أن يلزمها ذلك، سوى إخطار السلطة الفلسطينية بتلك التغييرات، مما أدى إلى استثمار المزيد من الأموال، بهدف إشعار الفلسطينيين بالتحسن اقتصادياً لكي يهون عليهم تقديم التنازلات السياسية، فكانت تعبيراً عن دبلوماسية اقتصادية دولية تُمنح فيه السلطة الفلسطينية منافع اقتصادية تساهم في استقرار السلام المزعوم الذي لم يتحقق.^٣

هناك نموذج آخر للتنازلات السياسية، وهو التنازلات السياسية المصرية، حيث كانت الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية قد اتخذت من المعونة لمصر أداة دبلوماسية لكي تسير في فلكها، وتقدم تنازلات سياسية للحصول على هذه المعونة، التي أخذت شكل مساعدات عسكرية واقتصادية، علماً أن هذه المعونة كانت عبارة عن فائض المنتجات الزراعية الأمريكية.

وتم قطع هذه المعونة قبل بدء حرب ١٩٦٧ من قبل الرئيس الأمريكي جونسون، ثم عادت مرة أخرى عام ١٩٧٦ ضمن برنامج خاص بعد التحول في السياسة الرسمية المصرية، والتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، وبينما قدرت المعونة الأمريكية لمصر خلال ٣٠ سنة سابقة بنحو ٣٠ مليار دولار لم تتلقى مصر منها سوى مبلغ ضئيل، حيث حققت أمريكا لنفس الفترة فائضاً تجارياً مع مصر بلغ

^١ الحوراني، أكرم: التعاون الاقتصادي الدولي، www.marefa.org

^٢ ويلدمان، جيرمي: الم يكن الوقت بعد لدفن نموذج أوسلو، www.al-shabaka.org

^٣ المرجع السابق مباشرة.

حوالي ٤٥ مليار دولار، ولم تزد قيمة الصادرات المصرية لأمريكا على ٧,٦ مليارات دولار، وبلغت الصادرات الأمريكية لمصر أكثر من ٥٥ ملياراً، وقد ساعد برنامج المعونة على فتح السوق المصرية أمام السلع الأمريكية، والتي أصبح لها الأفضلية رغم ارتفاع أسعارها عن مثيلاتها الآسيوية، ومنه يمكن القول، لقد كان للتنازلات السياسية التي قدمتها مصر قبيل توقيع كامب ديفيد دور في الحصول على هذه المعونة واستمرارها.^١

والتنازلات السياسية كدبلوماسية اقتصادية قد تتمثل بحجب تعامل الدولة التي تقبل المعونة مع دول أجنبية أخرى لا تريدها الدولة صاحبة المعونة، أو تأييد الدولة المتفضلة بالمعونة في مواقفها السياسية والإعلامية، على الرغم من عدم انسجامها مع موقف الدولة الهدف، وتغيير قوانين داخلية في الدولة لصالح الدولة المانحة للمعونة، وباختصار التنازل عن سيادة الدولة مقابل المعونة، فتغيير قوانينها وتحدد سياستها الخارجية بما يتلاءم مع الدولة التي تقدم المعونة وهذا الأمر ينطبق على حالة التنازلات التي قدمتها مصر، وسيرها في فلك الولايات المتحدة الأمريكية،^٢ وهذا يؤيد الفرضية الخامسة التي تنص على ان الدبلوماسية الاقتصادية، لكثير من الدول تخفي وراءها مطالب سياسية.

٤ - التكتل الاقتصادي:

يعد التكتل الاقتصادي أداة دبلوماسية تلجأ إليها الدول من أجل زيادة أرباحها وتحقيق أهداف مشتركة وتوسيع سوقها الداخلية أو لأهداف أخرى، والمثال على ذلك هو منظمة أوبك - منظمة الدول المصدرة للنفط- التي تم تأسيسها في عام ١٩٦٠ في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد بحضور كل من السعودية، والكويت، وإيران، والعراق، وفنزويلا، حيث وقعوا على الاتفاق الأساسي لهذه المنظمة، التي تعد تعبيراً عن الدبلوماسية الاقتصادية لكل هذه الدول، وتهدف إلى التنسيق بين الأعضاء وتوحيد السياسات البترولية وإقرار السعر العادل لكل من المنتجين والمستهلكين بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن في أسواق البترول وضمان استمرار تدفقه للدول المستهلكة بأسعار مناسبة وضمان عائد عادل لرأس المال المستثمر في صناعة البترول، كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار لسوق البترول العالمي وتحقيق مستويات متوازنة لأسعار البترول العالمية بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء،^٣ فمن المعروف أن أغلب دول أوبك هي من الدول النامية ويعد النفط السلعة التصديرية الأولى لها، وهو الأهم في تحقيق التنمية الاقتصادية فيها، لذلك كانت دبلوماسية التكتل سبباً في بقاء أسعار النفط في المستوى الذي يحقق التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وهنا يمكن القول

^١ عامر، عادل: المعونة الأمريكية لمصر معونة الخضوع والإذلال، www.akgbaralyom.net

^٢ عبد الخالق، عبد الرحمن: أضواء على أوضاعنا السياسية، دار القلم، الكويت، ١٩٧٨، ص ٨٢.

^٣ موقع وزارة البترول المصرية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). www.petrouleum.gov

أن هذا التكتل لعب دوراً مهماً في دفع عملية التنمية الاقتصادية في دوله على الرغم من سيطرة الولايات المتحدة عليه من خلال أدواتها الفاعلة في التكتل -دول الخليج العربي- .

والأمثلة كثيرة على قيام التكتلات الاقتصادية في العالم، فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي (ميركوسور) والسوق الكاريبي (كاريكوم)، وتجمع الأندين، وفي آسيا تجمع الآسيان لدول جنوب شرق آسيا، وتجمع السارك لدول جنوب آسيا، وفي أفريقيا السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا، وتجمع الجنوب الأفريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والتكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وسيتم الإشارة إلى التكتل الاقتصادي الأوربي كمثال لهذه التكتلات:

٤-١- التكتل الاقتصادي الأوربي:

يشكل هذا التكتل أهم تكتل في الاقتصاد العالمي ويسعى إلى أن يكون على رأس النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، ويظهر ذلك من خلال سعيه للعب دوراً أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية، وهو يعبر عن دبلوماسية اقتصادية للدول المجتمعة فيه.

٥- التكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث هو عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لتحقيق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال خلق مزيد من التداخل بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، للدول الداخلة فيه.^١

ويعرف التكامل الاقتصادي على انه تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول يقوم على أسس متفق عليها الغرض منه تقليل التباين بين الوحدات الاقتصادية وتنسيق النشاط الاقتصادي لهذه الدول، أو هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها دولتين لتخفيف القيود المعرقة لتبادل المنتجات فيما بينها، كالرسوم الجمركية.

كما يُعرف بأنه: اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً أو المتشابهة اقتصادياً هدفه إلغاء القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.^٢

^١ مقروس، كمال: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٧.
^٢ البطاط، منتظر سعد: التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصاديات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢١، المجلد الخامس، حزيران ٢٠٠٨، ص ٥١.

ويعد التكامل عملية تنسيق مستمرة وملتصدة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، كما أنه يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية وإزالة مظاهر الاختلاف القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة، لتصل إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي، وهو أعلى مراحل التكامل الاقتصادي، وعادةً ما تتم التفرقة بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي، فيعبر الأخير عن تسهيل بعض العقبات في مجال العلاقات الدولية أي أنه يتضمن العمليات التي تتم بين دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين لتحقيق هدف مشترك ولفترة محدودة وعلى أساس المعاملة بالمثل مع احتفاظ هذه الوحدات بخصائصها المميزة، في حين أن التكامل هو إزالة العقبات والعوائق ليصبح الاقتصاد كتلةً واحدة.¹

ويؤثر التكامل الاقتصادي في التنمية الاقتصادية، لأنه من الصعب أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة معها، كما أن المتغيرات العالمية المتلاحقة تتضمن بعض المخاطر والمخاوف ولا تستطيع الدولة بمفردها تحمل هذه المخاطر، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الإقليمي ليشكل ذلك دبلوماسية اقتصادية للدول الساعية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والحصول على مزايا التكامل الاقتصادي، المتمثلة في السوق الواسعة التي يحققها التكامل لأن اتساع حجم السوق يشجع على توجه الاستثمارات إلى تلك الدولة، وتسهيل عملية التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكامل، إذ أن اتساع حجم السوق ووفرة عنصر العمل تخلق فرصاً جديدةً تساهم في النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل، وهذا يؤدي على رفع مستوى رفاة المواطنين، لأنه من المفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نتيجة إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى، وبذلك يمكن القول أن هذا الوجه للدبلوماسية الاقتصادية هو الأكثر أهميةً لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأنه يعمل على تحسين التجارة، والمعرفة وإدخال تحسينات في تكنولوجيا النقل والاتصالات وتخفيض تكاليف نقل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والمعرفة والتكنولوجيا، وهو هدف للأفراد من أجل تخفيض تكاليف النقل والاتصالات في الدول الداخلة في التكامل، وهو هدف للدول أيضاً، تحتاج إليه من أجل التغلب على قيود صغر حجم السوق وجني فوائد اقتصادية أكبر.²

¹ البطاط، منظر سعد: التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصاديات العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

² حداد، حامد عبيد: التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي، دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٩٩، عام ٢٠١٢، ص ٦٤٣.

³ Caronna, Paolo,(2007), effective foreign aid, economic intonation and subsidiarity, lessons from Europe discussion paper series, Geneva , p2-8

هناك أوجه أخرى للدبلوماسية الاقتصادية لا تتسم بالعمل المشترك من أجل تحقيق مصالح اقتصادية ومنافع متبادلة، بل تتطوي على أفعال اقتصادية يكون الهدف منها هو المعاقبة وكل ما يرتبط بالترهيب الاقتصادي من أجل تغيير نظم أو تغيير سلوك سياسي لدولة ما، والأمثلة على ذلك كثيرة لكننا سنتطرق لأهمها وفي مقدمتها المقاطعة الاقتصادية.

١- المقاطعة الاقتصادية:

وهي أشد أنواع العقوبات الاقتصادية، حيث يتم منع التعامل تماماً مع هذه الدولة أو المؤسسة أو الأفراد التابعين لها، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، أهمها المقاطعة العربية لإسرائيل، والتي لم تستمر،^١ حيث كانت مصر أول الدول التي تخلت عن المقاطعة، ثم تبعتها الأردن والسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى عدد من الدول الخليجية.

٢- المعاملة الاقتصادية بالمثل:

هي عبارة عن دبلوماسية اقتصادية يتم من خلالها إجراء معين يتم اتخاذه على المستوى الحكومي ضد دولة ما، رداً على إجراء مماثل سبق أن قامت به الدولة الأخيرة ضد الدولة الأولى.

٣- الحظر الاقتصادي:

هو الإجراء الأقل حدةً من العقوبات أو المقاطعة حيث يقتصر على مجرد حظر دخول منتج معين أو عدد من المنتجات الخاصة بهذه الدولة، انتقاماً من هذه الدولة، وهو إجراء حكومي لا يمكن أن يقوم به الأفراد على المستوى الشعبي.^٢

٤- التجسس الاقتصادي:

يعتبره البعض جزءاً من الدبلوماسية الاقتصادية، فالتجسس الاقتصادي يعتبر آلية من آليات الحرب الاقتصادية، التي تستخدم بشكل غير مشروع، ويشترك فيه فاعلين ينشطون بطرق شرعية أو غير شرعية في الاقتصاد العالمي مثل (شركات متعددة الجنسية، مافيات، لوبيات اقتصادية عالمية، وغير ذلك).

والتجسس الاقتصادي هو نتيجة لبحث جميع الدول والشركات الكبرى عن توسيع مجالها الاقتصادي من أجل تحقيق مكاسب وأرباح أكبر بشكل مشروع أو غير مشروع، وهذا الأمر أدى إلى

^١ الشمراني، خالد بن عبدالله: المقاطعة الاقتصادية، www.saqid.net

^٢ الرشودي، تركي بن عبدالله، المقاطعة الاقتصادية وأحكامها في الفقه الإسلامي، www.kantakji.com

ظهور الصراع من أجل انتزاع مكانة في السوق العالمية، مما استدعى اللجوء إلى كل الوسائل التي تضمن الربح واحتكار الأسواق أو الهيمنة عليها، ومنها التجسس الاقتصادي.¹

وفي الختام يمكن القول: إن التقدم الاقتصادي وتحقيق أرباح والحصول على صفقات مهمة وغير ذلك من الأهداف مرهون بقدرة الفاعلين الاقتصاديين في الحصول على المعلومة الاقتصادية في وقت مبكر، والتجسس الاقتصادي هو الآلية الكفيلة بتحقيق هذا الأمر، وأحياناً يستخدم في سبيل الترويج لمعلومات مغلوبة تخدم طرفاً معيناً، وهذا الأمر كان واضحاً في ترويج قنوات إعلامية معينة لأخبار مغلوبة عن الاقتصاد السوري، مما أدى إلى اتجاه الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط إلى دول مجاورة، وهروب بعض رأس المال المحلي إلى الخارج.

¹ التجسس الاقتصادي، جريدة الاتحاد الاشتراكي، ١٠-٩-٢٠٠٩، www.maghress.com

المبحث الرابع- تحليل العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والإعلام:

يعد الإعلام أحد آليات الدبلوماسية الاقتصادية، وتعتمد عليه الدول في مجهودها الدعائي حيث أن له -خصوصاً الإعلام الاقتصادي- دوراً هاماً في إبراز الإنجازات الوطنية وتعظيمها ونشر صورة حسنة عن البلد المقصود بالجهد الدعائي، كما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والسياح، فمن المعروف أن الإعلام يساهم في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، في كل دول العالم، وخصوصاً في دول العالم النامية، لأن المعلومة الاقتصادية أصبحت ضرورة في حياة الأفراد والمجتمعات، فما من بلد في العالم يستطيع اليوم الاستغناء عنها من أجل تسويق ابتكارات جديدة، وتشجيع ابتكار وسائل إنتاج تفوق من حيث الجدوى ما سبقها، وأهم دور للإعلام هو دوره في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير معلومات دقيقة عن فرص التنمية في دولة ما، أو رفع مستوى الوعي الصحي فيه، وغير ذلك الكثير.

إن دور الإعلام في التنمية يتحقق من خلال الاعتماد على النفس في المجهود الدعائي الوطني، إلا أنه لا يمكن تجاهل دور التعاون الدولي كعامل رئيسي في بلوغ مختلف الأهداف الوطنية للدول المختلفة، لأن الترابط الاقتصادي بين العالمين النامي والمتقدم مهم بالنسبة للطرفين، ويشكل الإعلام أحد أوجه هذا الترابط وأصبح ذلك واضحاً من خلال محاولات كسب مواقع في أسواق جديدة والحصول على التمويل والقيام بالمبادلات التجارية، وإسماع صوت الدولة المعنية، وضمان وجود هذه الدولة في المحافل الدولية،¹ وللإعلام الاقتصادي الموجه للخارج دور إعلاني، وله تأثير مباشر وحافز على التنمية، لأنه يشكل حافزاً للتعاون الاقتصادي الدولي، وسنتناول بالبحث أهم أدوار الإعلام في الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية، وهي دور الإعلام في الترويج السياحي، ودوره في الترويج الاستثماري ودوره في الترويج التجاري، كما سيتم التطرق إلى دور الملحقيات التجارية في السفارات باعتبار جزء من عملها مرتبط بالإعلام الاقتصادي الخارجي.

١- دور وسائل الإعلام في الترويج السياحي:

السياحة ليست مجرد مظاهر احتفالية وعروض ترفيهية، بل تتطوي على بعد تجاري واقتصادي هام، حيث تحولت السياحة إلى صناعة وتسويق وترويج وإقامة استثمارات كبيرة تستقطب رؤوس الأموال لتوظيفها في القطاع السياحي، وبالتالي تساهم في توفير فرص العمل المباشرة، وغير المباشرة، وتأمين القطع الأجنبي والموارد المالية، حيث يستفيد الجميع من الحركة السياحية النشطة وينتفع الاقتصاد الداخلي، والسياحة أحد المصادر المهمة للدخل الوطني للكثير من الدول، وهي تحتاج إلى

¹ المصمودي، مصطفى: النظام الإعلامي الجديد، عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٥، ص ١١٨-١٢٣.

تسويق وترويج مثلما هي بحاجة إلى استثمار وتوظيف أموال، وهنا يكون دور الإعلام في نشر دعاية إيجابية وصادقة عن الوضع العام في الدولة الهدف، تساهم في جعله بلداً جذاباً للسياح وللاستثمارات السياحية.¹

وبشكل الإعلام، العامل الأساسي في الترويج السياحي الذي يعد جزءاً مهماً من الدبلوماسية الاقتصادية التي تتضمن إعطاء الصورة الصحيحة والمشرقة والمشرفة عن الدولة الهدف، ويتجلى دور الإعلام بشكل خاص في الترويج والجذب السياحي، لأن وسائل الإعلام لها دور كبير في إقناع السائح وإغرائه بالقدوم إلى دولة ما، مثلما هي قادرة في الوقت ذاته على تشويه صورة هذا البلد وبيث الدعايات الكاذبة والإشاعات عنه وتخويف السائح من القدوم إليه وغير ذلك من الأساليب التي تنصحه بمغادرته خوفاً على حياته، وهذا الإجراء المسيء قد يكون جزءاً من دبلوماسية هدفها جذب سياح دولة مجاورة كما هو الحال بين إسرائيل ولبنان أو ما فعلته تركيا ضد سورية، من نقل صورة مغلوطة عن الوضع في سورية مما ساهم في ذهابهم إلى تركيا.

وهذا الجانب هو الأخطر على السياحة والذي قد يكون في كثير من الأحيان مدمراً لها، ويتمثل في إعلام دول أخرى تتصف علاقتها بالبرود أو التوتر تجاه دولة تشكل مقصداً سياحياً، فتستخدم الدولة القوية وسائل إعلامها المختلفة وأدوات الترويج للتأثير سلباً على السياحة في تلك الدولة، بقصد الإساءة إلى ذلك البلد وبيث الأكاذيب وتضخيم المعلومات عن حوادث أمنية، وإطلاق تحذيرات من حكومات لرعاياها بمغادرة هذا البلد خوفاً على حياتهم.

مما سبق نجد أن الإعلام سلاح ذو حدين يمكن أن يساهم في الترويج السياحي وقدام السياح ويمكن أن يسيء ويشوه سمعة بلد ما ويحول دون قدوم السياح إليه،² فهو أداة دبلوماسية خطيرة، والمثال الأكبر على دبلوماسية الإعلام الاقتصادية هو دور الإعلام السياحي الناجح في النهوض باقتصاد ماليزيا، حيث تعد صناعة السياحة ثاني أكبر صناعة في ماليزيا، لأنها باتت قطاعاً مهماً في تنمية الاقتصاد فيها،³ وتعود بالفائدة على قطاعات أخرى كالمواصلات فتساهم في دعم البنية التحتية لها، وزيادة مصداقية الدولة أمام المستثمرين الأجانب وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق تصور جيد يزيد من ثقة الدول الأخرى بالسياحة لديها وبخدماتها وبالتسهيلات المختلفة وبالكوادر البشرية السياحية المؤهلة، مما يخلق فرص للاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة، وبالتالي يكون للانفتاح الإعلامي دور في الجذب السياحي.⁴

¹ ماجد عباس محمود، وسائل الإعلام لتكنولوجيا الاتصال الحديثة وأثرها في صناعة السياحة، www.grenc.com

² المرجع السابق مباشرة.

³ صقر، طاهر هشام: صناعة السياحة في ماليزيا، www.digital.ahram.gov

⁴ البني، رغد: الإعلام السياحي، وسائله مزاياه، أنواعه، www.syria-news.com

وفي النهاية يمكن القول أن الترويج السياحي أهم مهام الإعلام، لأنه يشكل عملية مستمرة ومنتظمة لتسويق المنتج السياحي، وتقديم صورة ايجابية لدولة ما كمقصد سياحي في الأسواق المستهدفة، من خلال إيصال رسائل إعلامية عن تنوع المنتجات السياحية في هذه الدولة، مما يؤدي إلى جذب السياح و تأمين القطع الأجنبي المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢- دور الإعلام في الترويج الاستثماري:

يساهم الترويج الاستثماري في تعزيز قدرة الدول المضيفة للاستثمار، ولا سيما الدول النامية، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يمكن أن يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، فهو يقدم مزايا هامة للاقتصاد المتلقي لتدفقات رأس المال، كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتحسين الوصول إلى الأسواق الدولية والمنافسة فيها.

يعد الإعلام الاقتصادي وسيلة مهمة لجذب الاستثمار ورؤوس الأموال، حيث لا يمكن الحديث عن جذب الاستثمارات في دولة ما دون ربط هذا الموضوع بالترويج الإعلامي من خلال نقل واقع البيئة الاستثمارية، وتبيان مزايا الاستثمار والتشريعات والتسهيلات والإصلاحات في الدولة المعنية، وكل هذا يتم بواسطة الإعلام الاقتصادي.

يكتسب الترويج الاستثماري أهمية كبيرة نتيجة تعاضم الحاجة لرؤوس الأموال التي تساهم في تسريع التنمية الاقتصادية وتحريك الفرص الاستثمارية، عن طريق جذب رجال أعمال ليستثمروا هذه الفرص، مما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتحقق الترويج الاستثماري من خلال طرح مشاريع ذات قيمة اقتصادية، يمكنها اقناع المستثمرين، وتتوافق مع أهدافهم، مما يجعل عملية الترويج مسؤولية وطنية، هدفها تحسين سمعة ومركز الدولة المروج لها على خارطة الاستثمار العالمي، وإيصال صورة واضحة عن الفرص والتشريعات الاقتصادية في هذه الدولة، وإقناع المستثمرين في الاستثمار فيها.

إن أساليب الترويج الاستثماري ليست واحدة أو ثابتة بل تختلف باختلاف الرؤية الاقتصادية والقوانين النافذة في كل دولة، وغالباً ما تستخدم أساليب ترويجية تتصف بالخصوصية، عندما يكون الهدف من الترويج الاستثماري جذب نوعية معينة من المستثمرين المتمرسين في تحقيق المنفعة المرجوة، وفي بعض الدول يندرج الترويج تحت باب (التجارب الخاصة... وحتى السرية)، وقد تقوم به مكاتب استشارية متخصصة، وفي بعض الدول تأخذ عملية الترويج الاستثماري طريقة، تقوم على

توجيه جهود الجهات ذات العلاقة لاستقطاب مستثمرين معينين، والتسويق للفرص الاستثمارية التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.¹

للإعلام الاقتصادي دور في دعم النمو الاقتصادي والاستثماري في كثير من مناطق العالم، حيث يساهم في رسم معالم الواقع الاقتصادي الجديد للدول التي ترغب في تغيير واقعها الاقتصادي، كما يسهم بفاعلية في دعم جهود التكامل الاقتصادي لتلك المنطقة، ويدعم القدرة التنافسية لهذا الاقتصاد.

فالإعلام الاقتصادي وسيلة مهمة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل الأموال للمشروعات الاقتصادية، والترويج للفرص الاستثمارية والمنتجات والخدمات ودعم خطط التنمية، وتعبئة وحشد طاقات المجتمع، ويكون ذلك من خلال نشر الثقافة الاقتصادية المرتكزة على المعرفة، والمعلومات السليمة، فهناك الكثير من السياسات والأعمال الجيدة فشلت بسبب سوء عمليات الدعاية والترويج لها.²

ويعتبر الترويج الاستثماري مهمةً من مهام الدبلوماسية الاقتصادية، التي تعتمد على الإعلام في تحقيقها ويرتبط ذلك في الغالب مع هيئة عامة للاستثمار أو ما شابه، والهدف هو الترويج للفرص الاستثمارية في الخارج عبر الملحقيات التجارية لدولة ما، وذلك بشرح الفرص الاستثمارية المتاحة، مع إمدادهم بأحدث إصدارات الهيئة والمعلومات اللازمة عن اللوائح والقوانين المتعلقة بالاستثمار التي تزودها بها الهيئة العامة للاستثمار أو الجهة ذات العلاقة.

وبما أن لكل دولة أسلوبها الخاص في الترويج الاستثماري، فستتم دراسة بعض النماذج.

أ- النموذج المصري في الترويج الاستثماري:

تعتمد مصر في الترويج الاستثماري على التعاون بين ملحقاتها التجارية والهيئة العامة للاستثمار، وذلك من أجل تنظيم بعثات الترويج وإعداد الزيارات للمستثمرين الأجانب لتعريفهم على مناخ الاستثمار وفرص الاستثمار المتاحة فيها.

كما تقوم كل من الهيئة والملحقيات التجارية بإعداد ملف مشترك لوزارات الصناعة والتجارة والاستثمار يتضمن مختلف الجوانب المتعلقة بالقطاعين التجاري والاستثماري فيما يخص الدولة محل الزيارة، وأهم الملفات الاستثمارية والتجارية الخاصة بها من أجل الترويج وجذب الاستثمارات بالإضافة

¹ الجبوري، إياد: الترويج الاستثماري.. منهج علمي و عمل دؤوب، beladitoday.com
² الربيع، محمد: الإعلام الاقتصادي وسيلة مهمة لجذب الاستثمار ورؤوس الأموال، www.dostor.org

إلى وضع خطة متكاملة لتحسين صورة مصر في الخارج لكي تتقدم مصر في موقعها بين الدول الجاذبة للاستثمار.

ب- النموذج اللبناني في الترويج الاستثماري:

تروج لبنان نفسها كوجهة استثمارية من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) التي أنشأت عام ١٩٩٤، والتي تركز في خططها الترويجية على توفير معلومات عن السوق والأعمال والأطر القانونية والاستثمارات وغيرها، كما تقوم بتحديد فرص الاستثمار وترويج لها، وتقوم بتقديم التسهيلات والخدمات قبل وخلال وبعد إنشاء المشروع، وتعمل على المشاركة في المؤتمرات والندوات الاقتصادية لرجال الأعمال، التي تتعقد داخل لبنان وخارجه، من أجل ترويج الميزات التي يتمتع بها لبنان، كما أنها توفر المساندة اللازمة للمستثمرين المحليين والأجانب لإقامة وتوسيع مشاريعهم، وفضلاً عن ذلك تبحث وتحدد الشركاء المحتملين في المشاريع المشتركة.

ت- النموذج الياباني في الترويج الاستثماري:

يعتمد الترويج الاستثماري على المؤسسة اليابانية لتنمية الاستثمارات، التي تشجع الاستثمارات الأجنبية وتقدم خدمات الدخول إلى السوق والخدمات الاستشارية، وهناك المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية التي تهدف إلى الترويج للاستثمار في اليابان من خلال ٧٦ مكتباً منتشرة في مختلف دول العالم.^١

ث- النموذج الإماراتي في الترويج الاستثماري:

أدركت الإمارات العربية المتحدة أن الاستثمار آلية من آليات النمو في الاقتصاد العالمي المعاصر، الأمر الذي دفعها، للاهتمام بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال بذل الجهود لتحسين البنية الاقتصادية الجاذبة للاستثمار، واستحداث طرق جاذبة للاستثمار، وتعتمد الإمارات في الترويج الاستثماري على إدارة الاستثمار بوزارة الاقتصاد لتهيئة المناخ المناسب لمزيد من الاستثمارات الأجنبية، وبشكل عام تعمل هذه الإدارة على جذب الاستثمارات الأجنبية للدولة، وتوجيهها لقطاعات الصناعة الإستراتيجية والحيوية عن طريق تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وتقديم خدمات متميزة للمستثمرين، بما ينسجم والسياسات التنموية للإمارات.^٢

^١ علي، عدي عزيز- حياة عبد الرزاق: (الترويج الاستثماري - تجارب دول مختارة - مع إشارة إلى العراق)، www.investdiw.gov

^٢ مأخوذة من الانترنت: نبذة حول إدارة الاستثمار، موقع وزارة الاقتصاد الإماراتية. www.economy.gov

مما سبق نجد أن لكل دولة أسلوبها الخاص في الترويج الاستثماري فبعضها يعد خرائط استثمارية وبعضها يعتمد على مراكز خارجية منتشرة في دول العالم وبعضها يعتمد على هيئات ووكالات تنمية الاستثمار والترويج له، وبعضها يعتمد على إدارات خاصة، وتتقاطع كلها في بذل جهود خاصة في الخارج أو الداخل لجذب الاستثمارات الأجنبية المفيدة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.

وتجدر الإشارة أن وكالات ترويج الاستثمار، قد تضع برامج خاصة لجذب أنواع معينة من الصناعات، ومثل هذه البرامج، تهدف إلى جذب الاستثمارات ذات التقنية العالية، أو الاستثمارات الصديقة للبيئة أو مشاريع تعتمد كثافة عالية لليد العاملة.¹

هناك أدوات ترويجية خاصة لتشجيع الاستثمار، كالاتصال الشخصي، ويمكن تحقيق هذه الاتصالات الشخصية بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال المؤتمرات الدولية والمعارض التجارية، أو من خلال استضافة البعثات الزائرة التي تضم المستثمرين الأجانب، ومن خلال تنظيم الاجتماعات والندوات الاستثمارية، كما تلجأ بعض الدول إلى تشجيع الاستثمار، عن طريق الإنترنت، لما له من دور مهم في تشجيع الاستثمار، فالانترنت يفتح الفرص للوصول إلى المستثمرين المحتملين بسهولة أكبر من الاتصال الشخصي.²

٣- دور الإعلام في الترويج التجاري:

قد يتحقق الترويج التجاري عن طريق الإعلام من خلال البعثات الترويجية في الخارج، لأن دراسة الأسواق الخارجية من شأنها العمل على تقريب وجهات النظر بين المستهلكين والمنتجين، وذلك يتحقق من خلال البعثات الترويجية التي تنظمها الدولة المرسله، والتي لها أهمية كبيرة في فتح أسواق جديدة، وتنمية الصادرات السلعية والخدمية، وتعد مراكز تنمية الصادرات أو هيئات تنمية الصادرات مهمة جداً في تطوير المنتج ودعم قدراته التنافسية في الأسواق العالمية، من خلال البعثات الترويجية، بالتعاون مع الغرف التجارية في الدولة الهدف، والتنسيق مع بعض المنظمات الدولية، أو بالتعاون مع مكاتب التمثيل التجاري في الدول التي تذهب إليها البعثات ويكون الهدف الرئيسي منها استكشاف الأسواق الخارجية لمعرفة احتياجاتها الفعلية من المنتجات الوطنية بالإضافة إلى تنظيم الاجتماعات بين المنتجين المحليين ورجال الأعمال الوطنيين ونظرائهم في الأسواق المستهدفة وهناك بعثات للتعاقد من خلال برامج ترويجية متكاملة تبدأ أولاً بتطوير المنتج ثم تجربته من خلال المشاركة في المعارض

¹ UNCTAD,(2001),The world of investment promotion at a glance , ASIT advisory Geneva. Studies no17.pp7-15. wwwunctad.org

² UNCTAD,(2001),The world of investment promotion at a glance,OP,pp7-15.

الدولية ثم يأتي بعد ذلك دور البعثات الترويجية التي تقوم بعقد الاتفاقيات والصفقات وفقاً للبرنامج المحدد بين كبار المستوردين في الأسواق الخارجية.

الهدف الأساسي للبعثات الترويجية هو الترويج التجاري للمنتج الوطني، فهي تسعى للبحث عن أسواق جديدة وتحقيق كفاءة في التصدير وإقناع الجانب الأجنبي بالإنتاج المحلي.

٤ - دور الملحقيات التجارية:

تعمل الملحقيات التجارية على تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول التي تتواجد فيها، بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية وتنمية العلاقات التجارية بين الدولة المرسله والدول الأخرى لتسهم في تحقيق تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال الترويج لصادرات الدولة المرسله وعرض حوافز الاستثمار لجذب الاستثمارات، ويرتبط العمل الترويجي لهذه الملحقيات في أغلب الأحيان بهيئات في الداخل تساهم في رفع مستوى جودة المنتج الوطني، والعلاقة بين الملحقيات التجارية وهذه الهيئات، قد يكون عبارة عن تعريف رجال الأعمال في الدولة الهدف بالمواصفات والمقاييس للدولة المرسله، فالهيئات تضع المقاييس والمواصفات الداخلية ليلتزم بها الصناعيون والتجار المحليون، بينما دور الملحقيات التجارية هو تعريف رجال الأعمال في تلك الدولة بهذه المواصفات.

ومن الجدير بالذكر، أن مهام واختصاصات الملحقيات التجارية في الخارج، هو إجراء الأبحاث والدراسات اللازمة عن إمكانات الأسواق وحجم أنماط الاستهلاك في الدول التي تتواجد فيها هذه الملحقيات، والمتابعة المستمرة للمتغيرات التي تطرأ على أنظمة التصدير والاستيراد والأفضليات والقيود التجارية وإخبار الجهات المسؤولة المحلية بهذه التغيرات لتقوم الأخيرة بإبلاغ المصدرين، ومن مهامها أيضاً ترجمة الأنظمة والقوانين وما يطرأ عليها من تعديلات في الدول الموجودة فيها إلى اللغة الوطنية وإرسالها للداخل، وتوفير البيانات والمعلومات عن الأنشطة والفعاليات التجارية والاقتصادية والمالية التي تقام في الدول المتواجدة فيها، ومن مهام الملحقيات أيضاً المساهمة في الإعداد للمعارض التجارية التي تقام في الداخل، والإعلان عنها في الدول التي تتواجد فيها قبل موعد إقامتها، والاتصال بالجهات ذات الاهتمام وتوجيه الدعوات لهم، وترتيب زيارات الوفود التجارية للدولة المرسله، وإعداد التقارير والنشرات التجارية والاقتصادية والمالية المتخصصة، وإعداد دراسات وتقديم المشورة عن كيفية التسويق والترويج للسلع والخدمات الوطنية، في الدول المتواجدة فيها، وتوفيرها للمصدرين والمنتجين المحليين.^١

^١ البصيلي، عبدالله: الملحقيات التجارية السعودية تتأهب لمرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية مع العالم، www.aleqt.com

ومن مهام الملحقيات التجارية متابعة نشاط الشركات الأجنبية ومراقبة تغيرات أسعار السلع والمواد بالأسواق الخارجية، والترويج للمنتج المحلي وعرض فرص الاستثمار.¹

ويعد أهم عمل للملحقيات التجارية هو ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية في الخارج وخصوصاً العمل على تحسين وتصحيح الصورة العامة عن الأمن في الدولة، في الأسواق السياحية الخارجية ومعالجة الآثار السيئة التي تتركها الدعاية السلبية عن الدولة الهدف وتوضيح وضع البلاد الحقيقي بالنسبة للمشكلات التي تمثل هاجساً أمنياً لدى الأسواق المصدرة للسائحين إلى الدولة الهدف، هذه الدبلوماسية الاقتصادية تمثل عماد عمل الملحقيات التجارية في الخارج.

ويتصل بعمل الملحقيات، زيادة فاعلية الترويج السياحي من خلال تحسين الصورة العامة للبلد في الدول المصدرة للسائحين، كما يقع على عاتقها المساهمة في الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تسهيل إجراءات السفر إلى دولها، والذي يعتبر جزءاً من عملها.²

وفي الختام لا بد من التنويه إلى أن لوسائل الإعلام دور في مواجهة غسيل الأموال، وبيان سلبياته من خلال توعية المواطنين بأضراره ومخاطره على الفرد وعلى المجتمع والدولة، وتأثيره على الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وتوعية المواطنين بطرق الوقاية من الجريمة الاقتصادية، عبر الوسائل المكتوبة والمسموعة والمرئية وذلك بإعداد برامج متخصصة وهادفة، موجهة، يمكن للجميع استيعابها والاستفادة منها، ولها أيضاً دور في الترويج للمقاطعة الاقتصادية ضد منتجات معينة، أو دول معينة.

مما سبق نجد أن لوسائل الإعلام دوراً في الدبلوماسية الاقتصادية يتضح من خلال عمل الملحقيات التجارية في الخارج أو الوفود والبعثات الخارجية، ويشارك في ذلك هيئات لتنمية الصادرات، كما تتحقق الدبلوماسية الاقتصادية في وسائل الإعلام عندما تستخدم دولة ما وسائل الإعلام للترويج للسياحة فيها وعرض فرص استثمار سياحي والترويج للفرص الاستثمارية في الخارج وجذب رؤوس الأموال، والترويج التجاري للسلع والخدمات المحلية، أو المشاركة في الجهد المحلي لمكافحة غسيل الأموال، ومنه نجد أن للإعلام دوراً مهماً في الدبلوماسية الاقتصادية ينعكس هذا الدور على التنمية الاقتصادية ويتوقف نجاحها على نجاح هذه الدبلوماسية الاقتصادية في جذب السياح والاستثمار والترويج للمنتج الوطني.

¹ علي، عدي عزيز- حياة عبد الرزاق: (الترويج الاستثماري - تجارب دول مختارة - مع إشارة إلى العراق)،

www.investdiw.gov

² اتجاهات إستراتيجية، التسويق والترويج السياحي، www.yementourism.com

³ غسيل الأموال على المستوى الدولي، الأسباب المخاطر، طرق المعالجة، www.startimes.com

وفي ختام هذا الفصل وبعد التعرف على العقوبات والمساعدات، وباقي أوجه الدبلوماسية الاقتصادية، لابد من ذكر أن الآلية الرئيسية للدبلوماسية الاقتصادية هي التفاوض والذي قد يكون ثنائياً أو متعدداً، تجارياً أو دولياً، وستتم دراسة هذه الآلية والتعرف عليها بشكل مختصر:

• التفاوض:

نتيجة لتملك شركات الأعمال الدولية منشآت أعمال في دول متعددة، وسعي كثير من الدول للترويج لسياحتها ومنتجاتها، فقد ازدادت أهمية قطاع الأعمال الدولي، الأمر الذي أدى إلى زيادة أهمية التفاوض الدولي، وبالرغم من أن المبادئ الأساسية للتفاوض يتم تطبيقها على المستويين المحلي والدولي، فإن هناك اختلافات في تطبيق هذه المبادئ من دولة لأخرى، ويجب أن يقوم بالتفاوض اقتصاديون أو دبلوماسيون مختصون ولديهم الخبرة الكافية.

وتكون مهمة هؤلاء الدبلوماسيين إجراء التفاوض بين دولتين لعقد معاهدة تجارية ما متعلقة بمختلف أنواع السلع (صناعية كانت أو زراعية أو غيرها)، أو التفاوض حول موضوعات، الاستيراد والتصدير والقوانين التجارية المعمول بها في كل من الدولتين، التسهيلات المتبادلة، الأسعار، والدولة الأكثر رعاية والمعاملة بالمثل وغير ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوض بين الدول ذات الاقتصاد الحر يختلف عنه بين دولة مركزية ودولة تأخذ بالنظام الاقتصادي الحر، حيث تكون العقبات التي تعترض المفاوضات أكثر تعقيداً، ويجب أن يقوم بالتفاوض المرتبط بموضوعات الاقتصاد مفاوضين يمتلكون المهارات المطلوبة، خاصة أن عمليات التفاوض بين الأطراف المختلفة تتضمن شكوك متبادلة، حيث تخشى الدول النامية من التاريخ الاستعماري للدول الغنية، وتخشى الدول القوية، من عدم ثبات سياسات الدول النامية وخصوصاً في موضوع عمليات التأميم والمصادرة.

وبشكل عام تشكل الموضوعات التالية أهم قضايا التفاوض الاقتصادي: المفاوضات التجارية المصرفية أو المتعلقة بالاستيراد والتصدير - المفاوضات المتعلقة بالترانزيت وحرية المرور وحق الإقامة والعمل - المفاوضات السياحية والزراعية - التفاوض للانضمام إلى منظمة تجارة حرة - التفاوض للانضمام إلى اتحاد جمركي - التفاوض للانضمام لسوق مشتركة - التفاوض للانضمام لاتحاد اقتصادي - التفاوض بين دولة وهيئة دولية - المفاوضات التجارية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المفاوضات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجالات الاقتراض الدولي وبرامج

إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي والخصخصة وغير ذلك الكثير، ويتطابق هذا مع الفرضية الثانية التي تقول بأن التفاعل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، يتم بين أطراف مختلفة في الإمكانيات والاهداف، فالأطراف المشاركة في عملية التفاوض الاقتصادي متعددة، قد تكون دول أو شركات متعددة الجنسيات أو منظمات دولية.

¹Arab British Academy for Higher Education, www.abahe.co.uk

الفصل الرابع

تحليل الدبلوماسية الاقتصادية السورية

المبحث الأول: مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية السورية.

تعد الدبلوماسية الاقتصادية مفهوماً جديداً في سورية، وبالتالي ليس هناك جهة مختصة تعنى بها، أو مسؤولة عنها، وتقوم بوضع مبادئها وآليات عملها، وليس لها مبادئ مكتوبة أو معلنة، وليس لديها أي ملحقيات تجارية، وتقوم بمهام الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الهيئات والمؤسسات والوزارات بشكل منفصل وغير متناسق، أهمها هيئة التخطيط والتعاون الدولي، التي تقوم بالتعاقد مع الجهات الدولية والمجموعات الإقليمية والمنظمات الدولية ومؤسساتها ذات الاختصاص التنموي، من أجل الحصول على منح وقروض ومساعدات فنية للتنمية.

تتعلق الدبلوماسية الاقتصادية السورية في عملها لخدمة مصالح سورية، عبر استخدام علاقاتها الاقتصادية لخدمة أهدافها السياسية والاقتصادية، وذلك ضمن مجموعة مبادئ أساسية لا تتفصل عن التوجهات العامة للدبلوماسية السورية المتمثلة بخدمة التوجه القومي على قاعدة الاعتماد على قدراتها الذاتية والتعاون والتنسيق مع الدول الصديقة، لتوفير متطلبات القوة واستدامة التنمية واستمراريتها، وستتم في هذا المبحث دراسة بعض تجارب التعاون الاقتصادي السوري مع بعض الدول العربية كالأردن ولبنان، وكذلك الدول الإقليمية كتركيا وإيران، ودول أخرى تدعم القضايا العادلة لسورية وأهمها دول البريكس، وخصوصاً روسيا والصين، في إطار الاعتماد المتبادل والنشاط التجاري لسورية معها.

١- التكامل الاقتصادي العربي كمبدأ في الدبلوماسية الاقتصادية السورية:

لقد بذلت الدبلوماسية الاقتصادية السورية جهوداً مكثفة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول العربية في إطار توجهات القيادة السورية نحو الوحدة العربية، فمن المعروف أن الموقف الرسمي للجمهورية العربية السورية هو موقف داعم باتجاه العمل الاقتصادي العربي - فهي من الدول الموقعة على معاهدة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية عام ١٩٥٠ واتفاقية الوحدة الاقتصادية ١٩٧٥، وهي من الدول المشاركة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ١٩٩٧ - وفي إطار دبلوماسيتها الاقتصادية أعطت أهمية لتحرير تجارتها الخارجية مع الدول العربية بشكل خاص، وعقدت اتفاقيات المناطق الحرة مع هذه الدول، وخصوصاً مع دول الجوار العربية، وذلك من خلال تقليل أحكام المنع والحصر، وإلغاء الكثير من القيود غير الكمية كالرسم القنصلي وعمولات مؤسسة التجارة الخارجية وغير ذلك.

لقد عملت الدبلوماسية الاقتصادية السورية على تطبيق أحكام الاتفاقيات التي توقعها من خلال تشكيل اللجان التي تقوم بوضع الآليات لتطبيق الاتفاقيات، كاللجنة السورية الأردنية المشتركة واللجنة السورية اللبنانية.^١

كما عملت على تشجيع دور المؤسسات المالية والصناديق العربية في دعم عملية التكامل وتمويل المشاريع التنموية وإرساء قاعدة تعاون اقتصادي تنموي فعال بين الدول العربية، حيث ترى الدبلوماسية الاقتصادية أن رؤوس الأموال العربية يمكن أن تؤدي دوراً في تمويل مشاريع حيوية تحقق التكامل الاقتصادي، كمشاريع الربط الكهربائي والطريقي والسككي، وتمويل مشاريع الري والزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن المائي والغذائي العربي، إضافةً إلى دعم مشاريع البحث العلمي، وتطوير منظومة التعليم، ودعم المشاريع والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

لقد كانت سورية من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية السوق العربية المشتركة التي أحدثت بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧ عام ١٩٦٤ في دورته الثانية، وكان ذلك حرصاً منها على التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية، حيث يعد إنشاء السوق مرحلة من المراحل الواجب إنجازها واجتيازها لبلوغ تلك الأهداف.^٢

كما حرصت على تعزيز التعاون العربي والارتقاء به، وتوسيع آفاقه من خلال استراتيجية عربية مشتركة غايتها إقامة نظام اقتصادي عربي قوي ومتمين يحمي مصالح وثروات الأمة العربية وينمي مسارات التنمية الاقتصادية التي كانت وما تزال ضرورة تفرضها متطلبات الأمن الاقتصادي العربي، والأمثلة كثيرة عن المجالات التي سعت فيها إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وأهمها الاتفاقيات التي وقعت.^٣

تعد الاتفاقيات الاقتصادية التي توقعها سورية مع دول العالم نتيجةً لممارستها للدبلوماسية الاقتصادية، حيث تنظم هذه الاتفاقيات العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع باقي دول العالم، فمنها اتفاقيات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف مع تجمعات وتكتلات اقتصادية عربية وأجنبية، وإن كان من الصعوبة حصر كل الاتفاقيات التي وقعت ودرستها، فإنه ستتم دراسة بعض الأمثلة عنها، ومنها منطقة التجارة الحرة العربية، والتي دخلت حيز التنفيذ مع بداية عام ٢٠٠٥، وكانت

^١ غزالة، عهد: تطور العلاقات السورية مع دول الجوار، ورقة عمل مقدمة إلى احتفالية جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق ٢٠٠٥، ص ٢٨.

^٢ سالم، نقي عبد: مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٨، ٢٠١١، ص ٢٣.

^٣ مأخوذة من الانترنت: الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية: تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، -www.dp-news.com

سورية أول المنفذين والملتزمين بها، على الرغم من أن معظم الدول العربية لم تلتزم بكثير من البنود والشروط الواردة فيها.

١-١ - اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى^١.

تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في عام ١٩٩٧ قراراً بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات بدءاً من ١ شباط ١٩٩٨، وتضمن القرار تخفيضاً تدريجياً للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروضة على تبادل البضائع العربية ذات المنشأ المحلي بنسبة ١٠% سنوياً، وخلال مرحلة التطبيق وافق الأعضاء على الالتزام بمتطلبات وشروط تأسيس هذه المنطقة.

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- توزيع الإنتاج بين الأعضاء حسب الميزات النسبية.
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية، وتطوير البنية التحتية للاستثمار.
- الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية.
- الموازنة بين إنتاج المنتجات والاتجار بها، وتقديم التسهيلات التمويلية التي تدعم الإنتاج المميز.
- تنمية التجارة من خلال السياسات النقدية والمصرفية (تسهيل التمويل اللازم وتوسيع قاعدته في ظل الشروط والمجالات الامتيازية والتفضيلية)
- إنجاز التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء والذي سيؤدي إلى خلق وحدة اقتصادية متكاملة.

ولذلك تم تشكيل الفرق المعنية بالتفاوض على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على واردات البضائع العربية، وكان التخفيض تدريجياً، ودام لمدة معينة تم خلالها إنهاء جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على التجارة بين الأعضاء.

كما قامت الجهات المعنية في كل دولة ومنها سورية بالتفاوض بهدف إيجاد رسم جمركي وضرائب وقيود مخفضة قدر الإمكان وموحدة ومناسبة على البضائع المستوردة من الدول غير العربية والتي تشكل منافساً أو بديلاً للبضائع العربية.

^١ ورقة عمل بعنوان (متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دراسة موقف الجمهورية العربية السورية، من إعداد المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق ٢٠٠٤، ص ٢-١٥).

ومن هذه الجهات المعنية بالدبلوماسية الاقتصادية في سورية نذكر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي قامت بإصدار التعليمات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية بعد التشاور مع الوزارات والجهات الأخرى المعنية، وعملت من خلال مديرية العلاقات العربية والتجارة الخارجية، والتي تعد نقطة اتصال تساعد على التحوار وتبادل الآراء بين الدول المعنية بالاتفاقية وتراقب تطبيقها، وتجمع الشكاوى المتعلقة بها (الصادرة عن هيئات أخرى مرتبطة بالموضوع كغرفة التجارة وغرفة الزراعة).

وقد شاركت هيئة التخطيط والتعاون الدولي في عملية الإعداد للاتفاقية، وساهمت في جميع المناقشات التي أدت إلى النتيجة النهائية.

وزارة المالية: وهي معنية بتنظيم الإجراءات المالية لتطبيق الاتفاقية، إلى جانب إصدار القرارات الخاصة بالمواضيع المالية وتقديم جميع التسهيلات المتعلقة بالتجارة.

مديرية الجمارك: هي إدارة مستقلة مرتبطة مباشرة بوزارة المالية، تراقب التجارة العالمية من حيث الكمية والقيمة وتطبق الإجراءات المتعلقة بتخفيض التعرفة وإزالة العوائق غير الجمركية بناءً على ما يصدر عن وزارة المالية.

غرفة الزراعة: شاركت في لقاءات المجلس الاقتصادي الاجتماعي خلال الإعداد للاتفاقية، وكان دورها متابعة تطبيق الاتفاقية والمساعدة في عملية التطبيق بين المنتجين والتجار، كما أنها مخولة بمطابقة شهادات المنشأ ووثائق الجودة للبضائع المتاجر بها، ومراقبة تطبيق الاتفاقية عن طريق الشكاوى.

غرفة التجارة: شاركت في مباحثات مرحلة الإعداد للاتفاقية وذلك في مجال تبادل البضائع بين الدول الأعضاء والتأثيرات المحتملة الناجمة عن تطبيق الاتفاقية، وتقوم الغرفة بالتصديق والموافقة على شهادات التصدير، كما تراقب تطبيق الاتفاقية بالاعتماد على الشكاوى الواردة إليها.

التجار: لهم دور حيوي جداً في مرحلة تطبيق الاتفاقية، فمن خلالهم تتم كافة التبادلات التجارية وهم أول من يتلمس الآثار العملية لتطبيق الاتفاقية ويواجه الصعوبات، وعندهم أفكار عملية حول الأسباب الكامنة وراء الصعوبات التي اعترضت التطبيق ومقترحات حول الحلول لها.

مما سبق نجد أن الإجراءات التي تمت بخصوص التوقيع على الاتفاقية كانت شاملة، والدبلوماسية الاقتصادية هي عملية متكاملة، حيث نلاحظ أن هناك الكثير من الجهات السورية التي شاركت في التحضير والتوقيع والتطبيق، إلا أن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية السورية في التوقيع ليس بالضرورة

أن يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية في التنمية، حيث يوجد العديد من العقبات التي حالت دون تحقيق هذه الاتفاقية لأهدافها، مثل عدم التزام حكومات الدول العربية بها.

١-٢- الاتفاقيات التجارية بين سورية ولبنان:

تمثل لبنان الدولة الأقرب لسورية جغرافياً واجتماعياً لذلك عملت الحكومة السورية على تحقيق التكامل الاقتصادي معها وتجلى ذلك بعدد من الاتفاقيات التي كان فيها الكثير من المزايا والتسهيلات الممنوحة للجانب اللبناني، والتي لم تمنح لأية دولة عربية أخرى نظراً للخصوصية التي تربط سورية بلبنان، أهمها:

١-٢-١- الاتفاق الاقتصادي لعام ١٩٥٣، الذي ينص على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ الوطني المدرجة في القوائم المرفقة بالاتفاق من الرسوم الجمركية.

١-٢-٢- معاهدة الأخوة والتنسيق لعام ١٩٩١.

هدفت هذه الاتفاقية إلى تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق بين الدولتين بما يخدم مصالحهما المشتركة، في إطار من التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والنقل وتنسيق خطط التنمية بينهما.

١-٢-٣- بروتوكول التعاون في المجال الزراعي

وقعت كلا الدولتين في عام ١٩٩٤ على هذا البروتوكول بغرض تسهيل التجارة الزراعية، وتسهيل تبادل الخبرات والبحوث المشتركة بين الدولتين.

بالإضافة إلى ماسبق فقد عقدت عدة اجتماعات للجان الاقتصادية تم فيها الاتفاق على تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ففي عام ٢٠٠٢ عقدت اللجنة الفنية اجتماعها في دمشق لاتخاذ الخطوات الضرورية لبدء تحرير تجارة المنتجات الزراعية والحيوانية بين البلدين بالإضافة إلى التركيز على تحقيق التكامل في الإنتاج الزراعي، وتوحيد إجراءات الحجر الصحي والبيطري وتوحيد قواعد استيراد الأسمدة والمبيدات، كما وقعت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في نفس العام اتفاقية جديدة ألغيت بموجبها المعوقات الجمركية عن ١٤ منتج لبناني مصدر إلى سورية لم تكن مشمولة باتفاقيات سابقة.

١-٢-٤- وقعت سورية ولبنان في تموز ٢٠١٠ على ١٧ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول تعاون في عدد من المجالات منها اتفاقية تجنب ازدواج التكليف الضريبي والتعاون في مجال السياحة والزراعة ومكافحة المخدرات.^١

تعكس الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين خصوصية العلاقة السياسية بينهما، التي يبدو أنها أهم من العلاقة الاقتصادية، كما أن الأثر التنموي للعلاقة الاقتصادية قد لا يرتبط بالدبلوماسية الاقتصادية بشكل مباشر، فالتحويلات المالية للعمال السوريين في لبنان لها أثر كبير في حياة كثير من العائلات السورية، وهي نتيجة للعامل الجغرافي وعوامل أخرى لا ترتبط بالدبلوماسية الاقتصادية.

١-٣-٣- الاتفاقيات بين سورية والأردن.

١-٣-١- الاتفاق التجاري الموقع عام ١٩٧٥:

وتضمن التزام مؤسسات القطاع العام السوري باستيراد المواد والمنتجات الأردنية المنشأ، والسماح باستيراد جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو السوري في البلدين، وذلك استثناءً من أحكام منع الاستيراد، ومن جميع القيود الإدارية، والقيود الأخرى.

١-٣-٢- اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة عام ٢٠٠٢:

وتقضي الاتفاقية بأعفاء السلع والمنتجات الوطنية المتبادلة بين الدولتين من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، حيث قضت بإلغاء الرسوم عن ٩٩% من السلع والبضائع التي تشملها التجارة بين البلدين باستثناء بعض المواد المستحقة بالاتفاقية، حيث يجري عليها التخفيض بصورة تدريجية بنسبة ٦٠% ابتداءً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.^٢

إلا أن ارتباط الأردن بمشاريع سياسية غربية قد أثر على العلاقة الاقتصادية مع سورية، والتي من أهم نتائجه، سيطرة الجماعات الإرهابية التي تدعمها الأردن على معبر نصيب الحدودي ذي الأهمية الاقتصادية الكبيرة.

^١ سيربانيز، سورية ولبنان توقعان ١٧ اتفاقية ومذكرة في مختلف المجالات، www.syria-news.com
^٢ الجابري، ستار جبار: العلاقات السورية العراقية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠-٥.

١-٤- الاتفاقيات الثنائية مع الإمارات العربية المتحدة.

وقعت كل من سورية والإمارات العربية المتحدة اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري في عام ١٩٩٠ والتي لم تحقق الأهداف المرجوة بالتكامل التجاري بين الدولتين.

وفي عام ٢٠٠٠ وقعت الدولتان اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة تهدف إلى إعفاء السلع الزراعية والحيوانية ذات المنشأ السوري أو الإماراتي من الرسوم الجمركية.

وقد وصلت نسبة تخفيض الرسوم الجمركية إلى ٥٠% في الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠١ و ٧٠% في الأول من كانون الثاني للعام ٢٠٠٢ وأزيلت بشكل نهائي في الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٣.

٢- الاتفاقيات الثنائية مع المملكة العربية السعودية.

وقعت كل من سورية والسعودية اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري في عام ١٩٧٢ والتي نصت على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية من الرسوم الجمركية.

وفي الأول من كانون الثاني ٢٠٠٣ تم التوقيع على تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين بناءً على الاتفاقية الموقعة في شباط ٢٠٠١، ونصت هذه الاتفاقية على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما من خلال إلغاء جميع القيود غير الجمركية على السلع والمنتجات الوطنية المتبادلة بين البلدين، بالإضافة إلى معاملة السلع والمنتجات المتبادلة وفقاً لهذه الاتفاقية معاملة السلع الوطنية وذلك فيما يتعلق بقواعد المنشأ.^١

وهناك الكثير من الاتفاقيات التي وقعتها سورية مع الدول العربية نورد بعضها.

- اتفاقية التبادل الاقتصادي و التجاري مع الجزائر في عام ١٩٧٩ التي عدلت عام ١٩٩٧.
- اتفاقية التعاون التجاري مع البحرين في عام ١٩٩٤.
- اتفاقية التعاون التجاري مع مصر في عام ١٩٩١.
- اتفاقية تنظيم التبادل والتعاون التجاري مع العراق في عام ١٩٧٩ و ٢٠٠٠.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري مع الكويت في عام ١٩٩١.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري مع ليبيا في عام ١٩٧٨.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري مع المغرب في عام ١٩٧٢.

^١ ورقة عمل بعنوان (متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دراسة موقف الجمهورية العربية السورية، من إعداد المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق ٢٠٠٤، ص ٢-١٥).

- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري مع قطر في عام ١٩٩٠.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري مع السودان في عام ١٩٧٤.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري مع تونس في عام ١٩٧٧.

إلا أن سعي سورية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي لم يقابله سعي من الدول العربية الأخرى لتحقيق هذا التكامل، واتجهت الدول العربية بما فيها سورية إلى صيغ تعاون اقتصادية أخرى منها الشراكة الأورومتوسطية،^١ على الرغم من أن معظم هذه الاتفاقيات ركزت على تطوير العلاقات الاقتصادية- إزالة القيود التجارية- وأكدت على أهمية السوق العربية المشتركة، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي، وغير ذلك، ولم ينته الأمر عند عدم الالتزام الاقتصادي، حيث دخلت العلاقة مع السعودية والإمارات في مرحلة حرجة نتيجة دعم هاتين الدولتين للعصابات الإرهابية التي تخرب في سورية، مما يُمكننا من القول أن الدبلوماسية الاقتصادية يجب ان تتم في إطار دبلوماسية سياسية متبادلة تسعى لتحقيق مصالح الأطراف الداخلة فيها، فما نفع العدد الكبير من الاتفاقيات الاقتصادية في ظل عدم الاتفاق السياسي، والذي يتضح في الأزمة التي عاشتها سورية منذ عام ٢٠١١، حيث قاطعت أغلب الدول العربية سورية اقتصادياً، بالرغم من وجود عشرات الاتفاقيات الاقتصادية التي تتضمن تأكيداً على التعاون والمصلحة المشتركة، وهذا يتطابق مع الفرضية السادسة بأن سورية تسعى لتحقيق تميمتها الاقتصادية في ظل تحديات سياسية أهمها السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

٢- التعاون والتنسيق الإقليمي في الدبلوماسية الاقتصادية السورية:

لقد شكلت العلاقات مع كل من تركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية محوراً هاماً للتعاون الاقتصادي في الفترة التي سبقت الأزمة عام ٢٠١١ بالنسبة للجمهورية العربية السورية، لذلك سندرس هاتين الحاليتين.

٢-١- الاتفاقيات الاقتصادية مع تركيا:

أبرمت سورية الكثير من الاتفاقيات مع تركيا لتطوير العلاقات الاقتصادية معها، على الرغم من الخلاف السياسي القديم الذي بلغ ذروته في عام ١٩٩٧.

^١ جميلة، الجوزي: التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدده، ص ٤٠.

٢-١-١- الاتفاقيات التجارية:

٢-١-١-١- اتفاقية منطقة التجارة الحرة عام ٢٠٠٤:

هدفت الاتفاقية إلى زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة للمواطنين في الدولتين، والتخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية وتوسيع التجارة البينية وخلق ظروف لتشجيع الاستثمارات.^١

إلا أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع تركيا لم تكن عادلة بين الطرفين لعدم تساوي الفائدة التجارية والاقتصادية لكلا الدولتين، حيث استفاد الجانب التركي من الاتفاقية بنسبة كبيرة على حساب الجانب السوري.

٢-١-١-٢- اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار عام ٢٠٠٤.

نصت الاتفاقية على تشجيع الاستثمار من كل طرف على أراضي الطرف الآخر قدر الإمكان، ومنح كل طرف معاملة تفضيلية لهذه الاستثمارات لدى إقامتها، كما يقوم الطرفان بالاهتمام بطلبات دخول وإقامة الأشخاص الراغبين بدخول أراضي الطرف الآخر، بهدف إقامة أو متابعة استثمار معين.^٢

وفي إطار التعاون الإقليمي سعت سورية إلى تحقيق الربط لشبكتي الغاز والنفط مع العراق وتركيا والأردن والدول الإقليمية الأبعد مثل أذربيجان، ووقعت سورية على عدد من العقود مع بعض الدول لتحويل رؤية الربط بين البحار الخمسة (الأحمر، المتوسط، قزوين، الأسود، والخليج العربي) إلى واقع ملموس.^٣

لقد كان السيد الرئيس بشار الأسد حريصاً على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي مع دول الجوار وخصوصاً ربط البحر المتوسط ببحر قزوين، حيث قال في افتتاح ملتقى الأعمال السوري التركي أن هناك تكاملاً في الفضاء الاقتصادي وتعاوناً بين تركيا والعراق وبداية تطور للعلاقات بين تركيا وسورية وبين تركيا وإيران، وعلاقة جيدة تتطور بين سورية والعراق وبين سورية وإيران.

^١ غزالة، عهد: تطور العلاقات السورية مع دول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

^٢ المرجع السابق مباشرة، ص ٣٥.

^٣ سيربانيز، سورية وتركيا توقعان ١١ اتفاقية في مجالات الطاقة والمصارف والأمن والإسكان، www.syria-news.com

كما أكد سيادته على أهمية الربط السككي وخصوصاً بين الموانئ السورية وميناء أم قصر في العراق على الخليج، وذلك لتكون سورية العقدة الإجبارية لمنطقة الشرق الأوسط والعالم في الاستثمار وفي النقل، وهذا الأمر يتحقق من خلال التكامل الاقتصادي بين سورية وتركيا.^١

إلا أن الدور المشبوه لتركيا ممثلة بحزب العدالة والتنمية، والذي اتضح على خلفية الأزمة السورية، من خلال الدور العدواني لتفكيك سورية، والتآمر عليها والتستر على سرقة النفط السوري ومعامل حلب، قد حال دون تحقيق هذا التكامل الاقتصادي بين الدولتين.

٢-٢- التعاون الاقتصادي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

بلغت العلاقات السورية الإيرانية مرحلة متقدمة من التميز مع بداية الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، حيث وجد الرئيس حافظ الأسد فيها سنداً قوياً لدعم حقوق العرب في تحرير أراضيهم وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وتحقيق التوازن مع الكيان الصهيوني.^٢

تشكل العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية نموذجاً دولياً يحتذى به لتحقيق المصالح الاقتصادية بين دولتين، وقد تمثلت هذه العلاقة من خلال الكثير من الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين وأهمها:

١- اتفاق طويل الأجل حول التعاون الاقتصادي والتجاري عام ١٩٩٠، لمتابعة علاقات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الجانبين، عن طريق الاتصالات الثنائية والزيارات المتبادلة بين الجهات المعنية.

٢- اتفاق بين هيئة تخطيط الدولة السورية ومؤسسة الخطة والميزانية الإيرانية عام ١٩٩٠ لتبادل الخبرات في مجال التخطيط.

٣- اتفاق تجاري بين الدولتين عام ١٩٩٦، وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ ١/١/٢٠٠٢ ونص على منح سلع البلدين معاملة تمييزية، للبضائع ذات المنشأ الوطني، كما نص على تشجيع الطرفين للاشتراك في المعارض والأسواق الدولية والندوات الاقتصادية وإقامة معارض خاصة في أراضي الطرف الآخر، كما وقع في نفس التاريخ اتفاق حول تجنب الازدواج الضريبي وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ ١/١/٢٠٠٢.

٤- اتفاقية حول تشجيع وحماية الاستثمارات بين الدولتين عام ١٩٩٨.

^١ جريدة الاتحاد، الأسد يؤكد أهمية التكامل الاقتصادي بين سورية وتركيا والعراق وإيران، www.alithad.com
^٢ الغرير، موسى: العلاقات العربية الإيرانية (السورية الإيرانية نموذجاً)، ورقة عمل مقدمة لندوة لندوة إيران والعرب...مراجعة في التاريخ والسياسة، التي أقامها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة في ١٧-١-٢٠١١.

- ٥- مذكرة التفاهم الموقعة بين الدولتين عام ١٩٩٩، حول المساعدة الإدارية المتبادلة للتطبيق الصحيح للقوانين الجمركية ومن أجل التحري عن المخالفات الجمركية ومكافحتها.
- ٦- مذكرة التفاهم الموقعة بين الدولتين في دمشق عام ٢٠٠٣ حول إنشاء لجنة سورية - إيرانية مشتركة لدراسة سبل تحرير التبادل التجاري التدريجي بين البلدين.
- ٧- اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين الموقعة في دمشق في شباط ٢٠٠٦.
- ٨- اتفاقية تشكيل مجلس رجال الأعمال المشترك السوري الإيراني عام ٢٠٠٨.
- ٩- اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في ٢١/٣/٢٠١٢.

هذا العدد الكبير من الاتفاقيات بين الدولتين يدل على الاعتماد الكبير بينهما وعلى جدية الطرفين في تحقيق تعاون اقتصادي فعال، على الرغم من أن الاتفاقيات لم تعكس أرقام تبادل تجاري كبيرة بين الدولتين، حيث تشير الأرقام إلى أن قيمة الصادرات السورية إلى الجمهورية الإسلامية عام ٢٠١٠ بلغت ٧٠٦ مليون ليرة سورية، وهي نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٠,١٢% من إجمالي الصادرات السورية عام ٢٠١٠، بينما بلغت المستوردات السورية من إيران عام ٢٠١٠ ما قيمته ٤,٠١٨ مليار ليرة سورية أي ما نسبته ١,٧٣% من إجمالي المستوردات السورية.^١

وجاء التوقيع في طهران عام ٢٠١٠ على اتفاقية التجارة الحرة بين سورية والجمهورية الإسلامية ليشكل الخطوة الأهم في تحقيق تعاون اقتصادي واسع بين الدولتين، وفي السعي لتحقيق المصالح المشتركة، كما عبر عن ذلك السيد الرئيس بشار الأسد والشعب السوري لجهة الترحيب باستعداد الجمهورية الإسلامية للمساهمة في ملف إعادة الإعمار وتحقيق المصالح المشتركة للبلدين.^٢

لقد بينت أزمة سورية ٢٠١١ عمق العلاقة الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، عندما قامت الجمهورية الإسلامية بتعيين ملحق تجاري في سفارتها بدمشق لأول مرة- وليس لسورية ملحق تجاري في طهران- وذلك لمتابعة المرحلة الجديدة من العلاقات الاقتصادية بين الدولتين والتي بدأت بعد فرض كل من تركيا وجامعة الدول العربية عقوبات اقتصادية على سورية،^٣ وكذلك في الزيارات غير المنقطعة للمسؤولين الاقتصاديين الإيرانيين إلى سورية، وهذا يؤكد الفرضية السادسة التي تنص على أن الدبلوماسية الاقتصادية السورية تسعى لتحقيق التنمية في ظل

^١ دائرة الدراسات في غرفة تجارة دمشق، دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران

الإسلامية، www.dcc-sy.com

^٢ الحدث السوري، الأسد: الشعب السوري يرحب باستعداد إيران للمساهمة في ملف إعادة الإعمار، www.alhadathnews.net

^٣ مأخوذة من الانترنت: سورية وإيران تتفقان على توقيع اتفاقية بقيمة ٤,٣ مليون دولار، Syria-news.com

تحديات سياسية، منها كسر العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وهذا مايفسر سعي الدبلوماسية الاقتصادية السورية لتعزيز العلاقات مع إيران.

٢- مبدأ التعاون في الدبلوماسية الاقتصادية السورية:

إن أهم مثال على هذا المبدأ هو العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول البريكس، وخصوصاً روسيا والصين، وتبين بعض الإحصائيات عن علاقات التعاون مع هذه الدول، وجود الصين في المرتبة الأولى من حيث المستوردات السورية والتي بلغت ٧١,٤ مليار ليرة في عام ٢٠١٠، كما بلغ إجمالي المستوردات من الهند عام ٢٠١٢ حوالي ١٧,٥٥% من إجمالي المستوردات السورية، ولروسيا أيضاً حصة مهمة من المستوردات السورية، بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨ مُسجلة نحو ١٣% من إجمالي الواردات السورية، ولكنها تراجعت إلى النصف تقريباً في عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ لتتجاوز في عام ٢٠١١ ما نسبته ١١%، وهي أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، بينما واصلت المستوردات السورية من البرازيل ارتفاعها خلال الأعوام الماضية لتصل إلى أفضل نسبتها وهي ٣,٥% من مجموع مستوردات سورية من دول البريكس في عام ٢٠١٠.

وتدل الإحصائيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى تضاعف حجم التبادل التجاري مع روسيا في السنوات الأخيرة، حيث وصل حجم الصادرات الروسية إلى سورية إلى أكثر من ملياري دولار، وتعد سورية شريكاً اقتصادياً استراتيجياً لروسيا، فخلال السنوات الماضية شهدت العلاقات الاقتصادية بينهما تطوراً كبيراً في مجالات الطاقة والنفط والصناعة والزراعة والري والنقل، وتسعى سورية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الروسية خاصةً أن سورية -قبل الأزمة- كانت تعد بلداً جذاباً للاستثمار تقدم تسهيلات ومزايا، وتصدر سورية لها الألبسة، والمنتجات الزراعية، حيث بلغت قيمة الصادرات السورية إلى روسيا في عام ٢٠٠٠ حوالي ٣٤ مليون دولار في حين تجاوزت المستوردات السورية من روسيا ٢,٣ مليار دولار.^١

والدليل الأهم على التعاون الاقتصادي بين سورية وروسيا، هو تصفية ملف الديون الروسية المستحقة على سورية، التي كانت تقدر بنحو ١٣ مليار دولار في منتصف التسعينيات وهي ديون مستحقة على سورية قبل تفكك الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات، فشطبت روسيا ٧٣% من هذا الدين، وبقيت النسبة المتبقية لتنفيذ مشروعات روسية في سورية.^٢

^١ مأخوذة من الانترنت: العلاقات السورية - الروسية في تطور مستمر وحجم التبادل التجاري تجاوز ملياري دولار، www.rtv.gov.sy
^٢ الصاوي، عبد الحافظ: العلاقات الاقتصادية بين روسيا وسورية، www.aljazeera.net

أما بالنسبة للتعاون بين سورية وجنوب أفريقيا، فقد تمثل في توقيع سورية على اتفاق لتجنب الازدواج الضريبي في عام ٢٠٠٧، كما توصل الجانبان إلى عدة اتفاقيات تشمل تشجيع الاستثمارات المتبادلة والتعاون الاقتصادي، ووقعت الدولتين في تشرين الأول ٢٠١٠ اتفاقية تعاون في المجال الاقتصادي والتجاري، الهدف منها تعزيز التعاون في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة وإقامة مشاريع مشتركة بين البلدين، كما أبدت دولة جنوب أفريقيا في زيارات لاحقة إلى سورية استعدادها للمساهمة في إعادة إعمارها.^١

أما بالنسبة لعلاقات التعاون السورية الهندية، فقد كانت واضحة، في توقيع الدولتين على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال تشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي والتعاون في المجال الزراعي عام ٢٠٠٨، وكذلك توقيع عدد من الاتفاقيات في عدة مجالات في ختام أعمال الدورة الثانية للجنة الوزارية السورية الهندية المشتركة عام ٢٠١٠ في مجال الصناعة وتسهيل التجارة.^٢ وستتم في هذا المبحث دراسة حالتين رئيسيتين للتعاون السوري مع دول البريكس، وهما الحالة الروسية والحالة الصينية.

١-١- الحالة الروسية:

يعود التعاون الاقتصادي بين سورية وروسيا إلى فترة وجود الاتحاد السوفيتي السابق عندما وقعت الدولتان على عدة اتفاقيات كان من نتائجها الاقتصادية في سورية، تشييد ٦٣ مشروعاً، من أهمها سد الفرات في الرقة، وسلسلة المحطات الكهرومائية على نهر الفرات، والمحطتين الكهرومائيتين (البعث وتشرين)، والمرحلة الأولى للمحطة الكهروحرارية (تشرين)، ومد ٣٧٠٠ كيلومتر من خطوط الكهرباء، وبناء عدد من منشآت الري، وغيرها من المشاريع الحيوية الأخرى، وساهم الاتحاد السوفيتي في اكتشاف حقول النفط في شمال شرقي سورية، وقام بإنشاء خطوط أنابيب لنقل المشتقات النفطية، ومعملاً للأسمدة الكيميائية، وهذه المساعدات السوفيتية أدت إلى توفير ما نسبته ٢٢% من الطاقة الكهربائية، و٢٧% من النفط، وري مساحة ٧٠ ألف هكتار من الأراضي في عام ١٩٧٠.

ويوضح حجم أرقام التبادل التجاري بين الدولتين قوة التعاون الاقتصادي بينهما، حيث وصلت قيمة الصادرات السورية إلى روسيا في عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ أكثر من مليار و ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني، وكانت السلع السورية من مواد نسيجية، ومنتجات مواد التجميل والكونسروة بأنواعها، وغيرها من المواد الأولية والمصنعة كانت تغزو الأسواق الروسية، وفي عام ٢٠٠٥ تم توقيع اتفاق روسي سوري للتعاون

^١ مأخوذة من الانترنت: سورية وجنوب إفريقيا، اتفاقية تعاون مع أكبر منتج للذهب والبلاطين في العالم، tishreen.news.sy
^٢ مأخوذة من الانترنت: هيئة تخطيط الدولة، تقرير حول العلاقات بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية الهند، wikileaks.org

الصناعي والتكنولوجي، وذلك خلال الزيارة التي قام بها السيد رئيس الجمهورية إلى موسكو، التي تم خلالها التوقيع على اتفاقيات ضخمة ومشاريع كبيرة زادت عن ١٠٠ مشروع تجاري واقتصادي.^١

يعد التعاون التجاري بين سورية وروسيا قديماً وليس طارئاً، وذلك من خلال عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية، وفي مقدمتها الاتفاق الموقع في دمشق عام ١٩٩٣ بين الحكومتين السورية والروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني، والذي نص على اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل وتشجيع المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني ودعم التعاون في مجالات الطاقة والري والزراعة والصناعة والنقل والنفط والتجارة، ومُنحت سورية معاملة الدولة الأكثر رعاية من قبل روسيا، وتم الاتفاق على تسهيل وتنشيط إقامة المعارض الوطنية والدولية، كما وقعت الدولتان على اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي في عام ٢٠٠٠ مما أعطى فرصاً كبيرة لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين، وتوطدت العلاقات التجارية بين البلدين من خلال اتفاقية التعاون الموقعة بين اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة التجارة والصناعة في روسيا عام ٢٠٠٠ التي ساهمت في توسيع العلاقات التجارية بين رجال الأعمال في الدولتين.^٢

وتذهب التقديرات الخاصة بالاستثمارات الروسية المتراكمة في سورية حتى عام ٢٠١١ إلى ما يقارب ١٩ مليار دولار، وتتركز بشكل أساسي في الصناعات المتعلقة بالطاقة، واتجهت في الأعوام القليلة التي سبقت الأزمة، إلى القطاع السياحي في سورية.^٣

تعد الزيارة الرسمية للسيد الرئيس بشار الأسد إلى روسيا في عام ٢٠٠٥، القمة في أداء الدبلوماسية الاقتصادية السورية تجاه روسيا، حيث تم خلالها توقيع عدد من الاتفاقيات منها: اتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، واتفاق حول النقل الدولي الطرقي بالسيارات، وفي مجال النفط وقعت اتفاقيتان، الأولى هي اتفاقية تعاون في مجال النفط والغاز، والثانية بهدف بناء مصنع لإنتاج الأنابيب البازلتية، إضافةً إلى اتفاق تعاون مصرفي وآخر لتسوية المديونية بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة روسيا،^٤ حيث تم إعفاء سورية من ٧٣% من هذه الديون، أي ٩,٨ مليار دولار من صافي ديون روسيا، البالغة ١٣,٤ مليار دولار.^٥

ويعمل العديد من الخبراء الروس في سورية، وتقدم الشركات الروسية مساعدات تقنية في ميدان الطاقة والنفط والري والثروة المائية، إضافةً إلى استمرار التعاون في مجال إعداد الكوادر السورية في

^١ الموسوعة الحرة، العلاقات الروسية السورية، ar.wikipedia.org

^٢ سلمان، حيان: وزارة الاقتصاد: نسعى لإيجاد حلول لمشكلة الحوالات بين سورية وروسيا، www.champress.net

^٣ عثمان، محمد: استثمارات روسيا في سوريا نحو ١٩ مليار دولار، www.syriane.org

^٤ أوسي، علاء: العلاقات السورية الروسية تتسابق دائم وتعاون مستمر، جريدة النور، العدد ٦٤٧، تاريخ ٢٢ تشرين الأول، عام ٢٠١٤.

^٥ كنعو، غياث: الزيارة الاستراتيجية للسيد الرئيس بشار الأسد إلى روسيا الاتحادية، www.baath-party.org

الجامعات والمعاهد الروسية من خلال تقديم المنح الدراسية الحكومية للطلبة السوريين، ويتم تبادل الوفود والخبراء بين الأكاديميات العلمية في الدولتين.^١

كما يبرز التعاون الاقتصادي بين الدولتين، في سماح روسيا بدخول جميع المنتجات السورية إلى أسواقها، وجاء ذلك بعد قرار المنع الذي فُرض على البضائع الأوروبية والأوكرانية، من دخول الأسواق الروسية عام ٢٠١٣، وكانت سورية من أهم الدول التي تدخل الأسواق الروسية بعد أن طلبت روسيا من ١٦ دولة تزويدها بالمواد والمنتجات البديلة.^٢

وتعد اتفاقية حماية الاستثمارات وتشجيعها بين سورية وروسيا عام ٢٠٠٧، من أهم الاتفاقيات بين الدولتين، والتي تهدف إلى تهيئة الظروف القانونية المناسبة وتوفير الضمانات المطلوبة للنشاط الاستثماري المتبادل بين الدولتين، وتنص الاتفاقية على تبادل الاستثمارات بينهما وحمايتها وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولتين، وعلى تكافؤ الفرص للمستثمرين الروس في سورية والمستثمرين السوريين في روسيا مع فرص المستثمرين المحليين.

لقد كان لعلاقات التعاون القوية بين البلدين أثر كبير في تخفيف معاناة السوريين جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة والعدوان الإرهابي على سورية، الذي تتعرض له، وانعكس ذلك على أرض الواقع من خلال إرسال روسيا للمساعدات الإنسانية، والاستمرار بتعزيز العلاقات التجارية، التي تشكل نحو ٢٠% من حجم تبادل روسيا التجاري مع كل الدول العربية.^٣

مما سبق نجد أن علاقات التعاون بين سورية وروسيا ساعدت خلال المراحل التنموية المختلفة على ضمان الأمن الاقتصادي في سورية من خلال المشاريع على سد الفرات والدعم في مجال تكنولوجيا استخراج النفط ونقله، ومواجهة آثار الحصار والعقوبات المفروضة عليها، من خلال دورها المرتقب في مشاريع إعادة الإعمار وإعادة تقييم مناطق الإنتاج والاستكشاف، بما فيها البحرية، للتقيب وتطوير الحقول المتوقفة وخصوصاً على الشواطئ السورية، وكل ذلك يدل على قوة العلاقات وعلى نجاح الدبلوماسية الاقتصادية في تطويرها وتحسينها.

^١ احمد، فادي: العلاقات السورية الروسية تاريخ طويل من التنسيق الشامل، sana.sy

^٢ حمور، مازن: التواجد السوري في الأسواق الروسية هو استراتيجي وواقعي، Arabic.ruur.ru

^٣ مأخوذة من الانترنت: روسيا في عيدها الوطني ازدهار داخلي وصدارة للمشهد العالمي، www.thawraonline.sy

١-٢- حالة الصين:

لقد ركزت سورية في دبلوماسيتها الاقتصادية على خلق علاقة متميزة مع الصين، حيث ترتبط الدولتان بمجموعة اتفاقيات يعود أولها إلى عام ١٩٦٣، عندما تم التوقيع على اتفاقيتين للتجارة وأخرى لتسديد المدفوعات، وفي عام ١٩٨٢ شهدت العلاقات التجارية تطوراً تمثل في التوقيع على اتفاق تجاري طويل الأجل حل محل اتفاقية عام ١٩٦٣، هدفه العمل على توسيع التبادل التجاري بين الدولتين، ونص على منح سورية معاملة الدولة الأكثر رعاية في جميع القضايا المرتبطة بالعلاقات التجارية، كما تم التوقيع على اتفاقية في عام ١٩٩٦ حول التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات، وفي عام ١٩٩٦ تم التوقيع على اتفاقية إطارية تضمنت تقديم بنك الاستيراد الصيني إلى المصرف التجاري السوري قرضاً قدره ١٠٠ مليون يوان لمدة عشر سنوات، وبمعدل فائدة ٣% سنوياً واستخدام هذا القرض لتمويل مشروع الغازات السائلة، كما قدمت الحكومة الصينية عدة منح في نهاية عام ١٩٩٦ بقيمة ١٠ ملايين يوان، وتم التوقيع على اتفاقية عام ٢٠٠١، حول التعاون التجاري والاقتصادي والفني، وفي عام ٢٠٠٤ وقّعت اتفاقية للتعاون السياحي، أثمرت عن توافد سياحي كبير من الصين إلى سورية، واتفاقية عام ٢٠٠٨ حول القروض الميسرة لشراء حفارات نفط، كما ساهمت الصين بالعديد من مشاريع التنمية في سورية من خلال التعاون الحكومي المشترك، وبصورة خاصة في معامل الغزل القطني في حماه ودير الزور، ومعمل الصوف في حماة.

لقد كان التعاون الاقتصادي بين الدولتين جيداً، ويظهر ذلك في حجم التبادل التجاري الذي يزداد باستمرار، فقد وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٢,٤٧٨,٨ مليار ليرة سورية بمعدل تطور عن العام ٢٠٠٦ يصل إلى ٤٠% وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ورغم الأزمة الاقتصادية العالمية، فاق حجم التبادل التجاري بين الدولتين المليار دولار، ووصل حجم التبادل التجاري إلى ما يعادل ٦١,٢٤٩,١ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٩، كما بلغت الصادرات السورية إلى الصين في عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٦٢٨ مليون ليرة سورية، أي ما يعادل ٠,١٣% من إجمالي الصادرات السورية، بينما بلغت المستوردات السورية من الصين ما قيمته ٦٠,٦٢١,١ مليار ليرة سورية، أي ما يعادل ٨,٤٩% من إجمالي المستوردات السورية لعام ٢٠٠٩.^١

لقد كان لزيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى الصين عام ٢٠٠٤ دوراً مهماً في توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين سورية والصين من خلال السعي لإيجاد آفاق جديدة للتعاون متمثلة في رفع مستوى التعاون النفطي والاتصالات والزراعة والعلوم والتكنولوجيا، مما عزز التفاهم والصداقة بين

^١ قسم الدراسات في غرفة تجارة دمشق، دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية الصين الشعبية، www.dcc-sy

الدولتين، وأرسى أساساً أكثر متانة لتطور العلاقات بين الدولتين، ففي هذه الزيارة بين السيد الرئيس أن سورية تقوم بإصلاح واسع الحجم في البنية التحتية، ورحب بحضور المؤسسات الصينية إلى سورية للاستثمار وإنشاء المصانع ومشاركة أعمال البناء الاقتصادي السوري،¹ وهذا يؤكد في جانب منه صحة الفرضية الرابعة التي تقول أن التعاون الدولي يعد مطلباً مهماً وضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتزداد أهميته في ظل العولمة، وزيادة تأثير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيها.

٤ - التوجه شرقاً:

يعد التوجه شرقاً أهم مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية السورية، ويرتبط هذا المبدأ بالتغيرات الدولية التي كان محورها التآمر الغربي العربي الخليجي التركي على سورية، وجاء هذا المبدأ نتيجةً للأحداث التي تشهدها سورية، ويأخذ هذا المبدأ بعداً سياسياً وأخر اقتصادياً، والهدف منه إيجاد حلول للآزمة التي تعيشها سورية، وذلك بعد العقوبات غير الشرعية التي فرضها المعسكر الغربي على سورية والتي أضرت كثيراً باقتصادها.

وضعت الحكومة السورية مبدأ التوجه شرقاً كمفهوم سياسي واقتصادي وليس كمفهوم جغرافي، ويعني هذا المبدأ التعاون مع روسيا والصين والهند وحتى فنزويلا، ويتضمن تغييراً سياسياً واقتصادياً من أجل تمتين العلاقات مع الدول الصديقة خصوصاً في ظروف العقوبات الدولية على سورية.²

ويدخل ضمن هذا المبدأ تطوير العلاقات الاقتصادية بين سورية وفنزويلا، فمثلاً وقعت الدولتان اتفاقية تعاون حول إحداث شركة مشتركة بين البلدين لإنتاج وتسويق زيت الزيتون.³

ويأتي ضمن هذا المبدأ منح الأولوية للشركات الروسية كي تقوم بتنفيذ أكبر عدد من المشاريع في سورية، كجزء من سياسة التوجه شرقاً، وتطوير العلاقات الاقتصادية من خلال العمل على زيادة التبادل الاقتصادي والتبادل التجاري والاستثمارات، والاتجاه نحو السوق الروسية، ويأتي أيضاً طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي الذي يضم كل من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان كجزء من التوجه شرقاً، والهدف منه هو مواجهة الحصار والعقوبات المفروضة على سورية، من خلال التعاون مع الدول الشرقية وفي مقدمتها روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والسعي لأن تتحول السوق السورية وتصبح مكملة للسوق الروسية، وأن تُخلق منطقة حرة مشتركة مع هذه السوق الواسعة، التي تأتي أهميتها من كونها منفذاً إلى كل جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، وحتى إلى الصين وإلى دول

¹ موقع وزارة الخارجية الصينية: مباحثات الرئيس هو جينتاو مع الرئيس بشار الأسد، www.fmprc.gov

² جميل، قدرى: التوجه شرقاً هو شعار استراتيجي للحكومة السورية، anbamoscow.com

³ سيربانيوز: سورية وفنزويلا توقعان اتفاقية لتأسيس شركة لإنتاج وتسويق الزيتون، Syria-news

⁴ مأخوذة من الانترنت: مليار دولار حجم التبادل التجاري بين سوريا وروسيا، jpnnews-sy.com

البريكس من خلال منظمة البريكس وشنغهاي، ويأتي اتفاق سورية وروسيا على التنقيب عن النفط في المياه الإقليمية السورية كجزء من هذه السياسة، من خلال العقد الذي وقعته وزارة النفط والثروة المعدنية مع شركة سيوزنفنا غازايبست ميد الروسية تحت اسم عقد عمريت البحري للتنقيب عن النفط وتمميته وإنتاجه في المياه الإقليمية السورية، وتدريب وتأهيل ونقل الخبرة للكوادر السورية، وتشجيع شركات الدول الصديقة وخاصة الروسية على الاستثمار والتنقيب عن النفط والغاز في البر والبحر، وهذا يؤيد الفرضية السادسة التي تنص على أن الدبلوماسية الاقتصادية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في مواجهة مجموعة من التحديات، وأنها في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها سورية تقوي من علاقاتها السياسية، مما يساهم في التخفيف من أزمته الاقتصادية وتحقيق التنمية فيها.¹

¹ سلمان، حيان: سورية تسعى للدخول في عضوية الاتحاد الجمركي الأوراسي، Arabic.ruvr.ru

المبحث الثاني: علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالسياحة والمغتربين.

تعد السياحة واحدةً من أهم القطاعات بالنسبة للدول المتقدمة والنامية، فهي تسهم في عمليات التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، كما تعد أداةً للتخفيف من الفقر، خصوصاً في الدول النامية، لذلك تسعى أغلب الدول إلى جذب المزيد من السياح، عن طريق تطوير بنيتها السياحية، وتطوير أساليب الترويج السياحي، عبر مشاركة الدولة والقطاع الخاص في هذا المجهود، ويأتي ذلك في إطار الدبلوماسية الاقتصادية لهذه الدولة، وتقوم بها في أغلب الأحيان وزارة السياحة أو هيئات أخرى.

كما تسعى دول معينة -هاجر الكثير من أبنائها- إلى محاولة الاستفادة من خبراتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، أو الاستفادة منهم في إطار الجذب السياحي بعودتهم أو الترويج لدولهم في دول اغترابهم، ومن هذه الدول الجمهورية العربية السورية، وسيتم في هذا المبحث تحليل العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية وكل من السياحة والمغتربين.

١ - العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والسياحة:

لا توجد علاقة مباشرة بين الدبلوماسية الاقتصادية والسياحة، إلا أن معظم الدول تسعى لتعزيز الثانية عن طريق الأولى، لأن لها دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يشكل القطاع السياحي قطاعاً رائداً في الكثير من دول العالم، فيساهم في تأمين القطع الأجنبي، ويخلق الكثير من فرص العمل، وبشكل عام تتضح أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية من خلال الأسباب التالية:

١-١ - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

تساهم السياحة في جذب جزءٍ مهمٍ من العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، المتحصلة من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات السياحية أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، والخدمات المقدمة من فنادق ومطاعم وفروق تحويل العملة، أو من خلال بيع المنتجات الوطنية والسلع والمواد الفولكلورية للسائح، وأهم دليل على أهمية السياحة في التنمية هو معرفة أن دخل السياحة أصبح يمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية لحوالي ٣٨ % من دول العالم، ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول.

٢-١ - تشغيل الأيدي العاملة:

تعد السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفيراً لفرص العمل حيث تستوعب ١١% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى، ومن المتوقع طبقاً لإحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي، أن تستوعب القطاعات السياحية بحدود ١١,٨% من إجمالي التوظيف العالمي في نهاية عام ٢٠١٥.

٣-١ - تحسين ميزان المدفوعات:

يؤدي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وزيادة موارد النقد الأجنبي التي يمكن تحصيلها نتيجةً لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى إلى تحسين ميزان المدفوعات والتقليل من العجز الذي عادةً ما تعاني منه بعض الدول.^١

ولأن سورية تتقدم على غيرها من دول العالم في توفر البيئة السياحية، بكل مقوماتها التاريخية والحضارية والطبيعية وغير ذلك، بالإضافة إلى إدراكها لأهمية السياحة في خلق الطلب الإضافي على السلع المحلية، وخلق فرص عمل-لأنها تعتمد على كثافة عالية لعنصر العمل مقارنة باستثمارات أخرى- والمساهمة في توفير العملات الأجنبية، ورفع سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، جعلها تركز على تطوير صناعة السياحة، لتكون مقصداً سياحياً متقدماً على خريطة السياحة العالمية، ولتكون السياحة إحدى ركائز دعم الاقتصاد الوطني، بما تشكله من مصدر دخل يوفر التمويل لخطط التنمية الاقتصادية فيها، فاتجهت للتوسع في حملات الترويج السياحي في معظم الأسواق العالمية، والمشاركة في أغلب المعارض المهمة وإقامة الأسابيع الترويجية للسياحة السورية في كثير من الدول، وحرصت على التواجد في المحافل الدولية، وتهيئة الظروف لتطوير السياحة السورية والمساهمة في إظهار الوجه السياحي المشرق لسورية، من خلال تطوير وسائل النقل والاتصالات، وتوسيع شبكات الطرق وإقامة البنية التحتية المتطورة، وإقامة الفنادق والمطاعم وغيرها، لتشكل صناعة قائمة بذاتها، وقد نجحت بحدود معينة في جذب سائحين من كل أنحاء العالم، فحسب تقرير المجلس العالمي للسياحة والسفر حول السياحة في العالم، وصلت مساهمة صناعة السياحة في سورية في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٤,٢% من الناتج القومي الإجمالي، بقيمة قدرها ١٠٠ مليار ليرة سورية في حين ساهم مجمل الاقتصاد السياحي في سورية بنسبة ١١,٢% أي بقيمة قدرها ٢٧١,٥ مليار ليرة سورية، وساهم كذلك الاقتصاد السياحي بنسبة ١١,٥% من إجمالي فرص العمل في سورية

^١ سعبيدي، يحيى: مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، ٢٠١٣، ص ١٠١-١٠٢.

لنفس العام، وحسب نفس التقرير ساهم القطاع السياحي في سورية بتوفير ٢٣,١% من القطع الأجنبي في عام ٢٠٠٩ وهذه الأرقام تظهر الدور الكبير للسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

لقد اعتمدت سورية على دبلوماسية اقتصادية مرتكزة على نشاط وزارة السياحة في الأسواق الخارجية، وعلى الإعلام بشكل أساسي، من أجل تطوير السياحة، وخصوصاً استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لمنتجات سياحية جديدة، وكذلك أطلقت عدة مبادرات لتحسين الاستثمار السياحي فقامت بخطوات مهمة، تهدف إلى تبسيط الإجراءات، فعلى سبيل المثال تم افتتاح ورشات عمل - بمشاركة المستثمرين وغرف السياحة والجهات العامة - لتبسيط إجراءات الترخيص للمشاريع السياحية، ودراسة المعوقات التي تعترض المستثمرين أثناء تنفيذ مشاريعهم السياحية، ودراسة التعديلات المطلوبة في القوانين السياحية، والتي تساعد على بناء علاقة أفضل بين المستثمر ووزارة السياحة.^١

كانت الإيرادات السياحية السورية تشكل جزءاً مهماً في ميزان المدفوعات، بنحو ١٢% من قطاع التجارة الخارجية، لتبلغ نحو ٣ مليارات دولار موفرة نحو ٣١% من القطع الأجنبي، ونحو ١٣% من فرص العمل، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي من ٩% عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٤,٤% عام ٢٠٠٧ - لذلك أعطت الحكومة السورية لوزارة السياحة دوراً مركزياً ساهم في النهوض بقطاع السياحة، مما ساعدها على توفير مقومات ومتطلبات تنمية الصناعة السياحية، كما قدمت التسهيلات الإدارية والاستثمارية المتعلقة بزيادة مدة الاستثمار وتبسيط الإجراءات التعاقدية وتوفير شروط استثمارية أكثر جدوى في المناطق التنموية.

وفي إطار الدبلوماسية الاقتصادية السورية في مجال السياحة، تم إطلاق حملات التسويق والترويج السياحي والمشاركة في المعارض السياحية الدولية، وإطلاق قوافل الترويج السياحي في العديد من الدول العربية والأجنبية، واستقبلت الوفود الإعلامية من كل دول العالم بهدف تعريفها بمكونات السياحة السورية، ومقوماتها الثقافية والتاريخية والدينية والطبيعية، وتم تدريب وتأهيل الأطر العاملة في مكاتب السفر، كما زادت وزارة السياحة موازنة الترويج السياحي بنسبة ٣٥٠% بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ وكان من نتيجة ذلك تحسن بيئة الصناعة السياحية في سورية وأدى هذا إلى ارتفاع عدد السياح القادمين إلى نحو ١٥% خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ حيث بلغ عدد السياح نحو ٤,٦ مليون سائح - دون احتساب سياحة المغتربين السوريين - فهذه الإجراءات والتسهيلات ساهمت في انتقال سورية إلى الترتيب ٤٨ من أصل ١٧٦ دولة في التصنيف السياحي.

^١ حروفش، تغريد: الصناعات السياحية في سورية، rep-eye.com

لقد حققت سورية بنتيجة اهتمامها بالسياحة، مراتب متقدمة في بعض التصنيفات الدولية، حيث جاءت في مرتبة متقدمة عالمياً في تقرير المجلس الدولي للسياحة والسفر، حسب نسبة نمو سياحة الأعمال عام ٢٠٠٨، مما عكس التطور النسبي للنشاط الاقتصادي العام في سورية، وفي المرتبة الثانية عالمياً حسب توقعات نمو العمالة في القطاع السياحي، وفي المرتبة الأولى عالمياً في الأمن والاستقرار حسب تقرير التنافسية العالمي الصادر عن منتدى دافوس ٢٠٠٨ نتيجة عدم وجود أي كلفة على الاستثمارات فيها ناجمة عن الإرهاب أو الجريمة المنظمة.^١

كما سعت سورية إلى جذب الاستثمارات السياحية، من خلال الترويج الاستثماري السياحي في الخارج، وتقديم الدعم للمشاريع السياحية المحلية عن طريق إعادة جدولة القروض الممنوحة لها والتشجيع على إقامة المشاريع الصغيرة، وكذلك إقامة فعاليات الترويج السياحي من خلال التوجه لأسواق سياحية جديدة، حيث اعتمدت وزارة السياحة على استراتيجية لاستعادة ثقة أسواق أوروبا، وبعض دول الخليج بالمنتج السياحي السوري والتوجه لدول جديدة مثل إيران، الهند، الصين، بلغاريا، رومانيا، البرازيل، كندا، فنزويلا، وغيرها الكثير.

مما سبق يمكن القول أن علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالسياحة تتضح في نقطة مهمة، وهي الترويج السياحي على المستوى الدولي، حيث تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى الترويج السياحي في الخارج، وتقوم بهذه المهمة وزارة السياحة أو هيئات خاصة، ولأنه من الصعب حصر كل الجهود التي تبذلها وزارة السياحة السورية في الخارج، لذلك ستم الإشارة إلى خطة وزارة السياحة للترويج الدولي في عام ٢٠٠٩ فيما يلي.

أطلقت وزارة السياحة ما يسمى القوافل الترويجية إلى دول محددة للتعريف بسورية بوصفها وجهة سياحية مهمة، بحسب اهتمامات السياح فيها، وهذه القوافل حملت معها نماذج من أهم الفنون اليدوية والمعالم الأثرية والمواقع الدينية لتسويقها إضافة إلى المأكولات السورية المشهورة من خلال المطبخ المتنقل مع القوافل وعروض الأزياء والرقصات الشامية المعروفة، وكانت وجهة إحداها كما قرر لها إلى العاصمة الإسبانية مدريد، للمشاركة في معرض فيكتور الدولي، والقافلة الثانية كانت باتجاه تركيا، وتحديداً إسطنبول ونالت الأجنحة السورية جائزة (إيمت) التركية لأفضل أداء ترويجي في معرض إسطنبول متقدمة على خمس وخمسين دولة عربية وأجنبية، وتميّز الجناح السوري بشكل كبير، حيث ضم، مكونات المجتمع السوري السياحية وتراثه وعراقته وفولكلوره الشعبي.

وشارك في هذا الجناح أيضاً عدد من مكاتب السياحة والسفر وشركة الطيران السورية وعدد من الحرفيين، وعلى هامشه أقيم معرض المواقع الجديدة للمشاريع الاستثمارية، التي طرحت للاستثمار

^١ جعفر، هيثم: أهمية السياحة في سورية وواقعها، jamahir.alwehda.gov

السياسي، أما القافلة الثالثة فكانت إلى ميلانو الإيطالية، حيث شاركت سورية بجناح في معرض البيت الدولي، وضمت فعاليتها ورشة عمل وعرض خطة وزارة السياحة في الترويج والاستثمار السياحيين والجدوى الاقتصادية من إقامة استثمارات جديدة في ظل تطور عدد السياح في سورية، وتمت خلالها دعوة أهم الشركات السياحية الإيطالية المنظمة للرحلات إلى جلسة عمل بهدف شرح واقع السياحة في سورية، والتسهيلات الجديدة التي منحتها الوزارة للسياح القادمين لزيارتها وفرص الاستثمار المتوافرة والتسهيلات المقدمة من الحكومة السورية بهذا الخصوص، وتم تشجيع تنظيم الرحلات السياحية الثقافية والدينية إلى سورية.¹

وللدلالة على نجاح الدبلوماسية الاقتصادية السورية في مجال السياحة نذكر أن سورية قد وضعت القوانين اللازمة لتطوير السياحة، وخاصةً القرار الحكومي الذي صدر عام ٢٠٠٢، الذي قضى برفع صناعة السياحة إلى مستوى قطاع استراتيجي، وكذلك صدرت قوانين في مجال الإعفاءات الضريبية والتسهيلات اللازمة لإبرام العقود مع المستثمرين، وقد سمح المجلس الأعلى للسياحة أن يمتلك المستثمر العربي والأجنبي كامل مشروعه، وسمح أيضاً بتمويل مستلزمات المنشأة السياحية بقروض ميسرة، فكانت النتائج أن بلغت الإيرادات السياحية عام ٢٠٠٤ حوالي ١,٤ مليار دولار، وتوفرت ٧٠٠٠٠ فرصة عمل.^٢

إلا أن هذه الثقة تزعزعت نتيجة الأعمال الإرهابية في سورية، التي أضرت كثيراً بقطاع السياحة، ففي تقرير لوزارة السياحة عام ٢٠١٢ يلاحظ تراجع كبير في القدوم السياحي إلى سورية، حيث تراجع عدد السياح من ٣,٨ مليون سائح في عام ٢٠١١ إلى ٦٠٨٠٠٠ سائح في عام ٢٠١٢، وانخفض دخل السياحة من ٢٩٧ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ١٠٧ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١١، وحوالي ١٧ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٢.^٣

ومهما كانت الأدوات الترويجية قوية ومؤثرة فإن الأمن في سورية يشكل عنصر الجذب السياحي الأول، حيث كانت سورية الدولة رقم (١) عالمياً بوجود الأمن ومع اختلاله بنتيجة الأعمال الإرهابية فإنه لا معنى لأي دبلوماسية اقتصادية تهدف إلى جذب السياح أو الترويج للسياحة، لذلك تعول الحكومة والشعب السوري على تضحيات أبناء الجيش العربي السوري في استعادة الأمان، كي تستطيع العودة من جديد وبقوة إلى السوق السياحية العالمية.

^١ موقع وزارة السياحة، www.syriatourism.org

^٢ مجلة البنك والمستثمر، سوق الاستثمار السياحي في سورية عدد ٦٢، كانون الثاني ٢٠٠٥.

^٣ حرفوش، تغريد: الصناعات السياحية في سورية، rep-eye.com

٢- علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالمغتربين.

أدركت سورية مبكراً الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه المغتربون السوريون تجاه قضاياها الوطنية والقومية، وتأتي أهمية المغتربين السوريين من انتشارهم على الساحة الدولية، ومما حققته الجاليات السورية من تميزٍ على أكثر من صعيد، لذلك سعت لإشراك المغتربين السوريين وما يمثلونه من تنوع في الإمكانيات في عملية التنمية الاقتصادية التي تشهدها، وتوجهت لتعميق التواصل الاجتماعي مع الشباب السوري المغترب والمتحدرين من أصل سوري، وعملت على استقطاب الشباب في المغتربات من خلال إقامة المخيمات الشبابية التي تفتح آفاق التواصل بين المغتربين ووطنهم الأم سورية.

ونشطت الدبلوماسية الاقتصادية السورية في عقد مؤتمرات للمغتربين السوريين، أو دعوتهم لحضور فعال في مشاركتها الدولية، وكان أهمها المؤتمر الثاني للمغتربين السوريين الذي أوصى بالكفاءات الاغترابية، التي يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية في سورية وتدعم الموارد البشرية السورية في كل القطاعات، وكذلك أوصى بتأسيس "صندوق المغتربين للتنمية الإنسانية" ليكون بمثابة هيئة مالية مشتركة داعمة لخطط التنمية في سورية، وإطلاق خدمة "المعلومات للمغتربين" عبر وزارة الخارجية والمغتربين، لتعريف المغتربين بالمشاريع والخدمات التي تقدمها وزارات ومؤسسات الدولة والترويج لها، ولتعريف المغتربين بالتشريعات الجديدة وتعليماتها التنفيذية، وإعداد دليل للمستثمر المغترب يوضح للمستثمر من أين يبدأ مشروعه وما هي الإجراءات المطلوبة والجهات المعنية بالترخيص والإشراف، والخدمات والتسهيلات المتوفرة.^٢

ولأن للمغتربين السوريين دور في الترويج لوطنهم سورية، فقد قامت بإطلاق برامج ترويج الاستثمار في سورية وترويج الصادرات السورية في الدول الأجنبية عبر المؤسسات الاغترابية والمغتربين السوريين أصحاب الشركات والأعمال وبالتعاون مع السفارات السورية في تلك الدول أو ما ينوب عنها.

تعد إمكانات وطاقت المغتربين شريكاً في العملية التنموية، لذلك عملت وزارة الخارجية والمغتربين على ربط المغتربين ببرامج التنمية الوطنية، من خلال المشاريع التي ينفذها المغتربون السوريون، ومنها على سبيل المثال بناء مشفى القلمون بتمويل وقدرات أبناء الجالية السورية في الكويت، وهذا يعكس مساهمة المغتربين السوريين في عملية التنمية الاقتصادية.^٣

^١ وزارة المغتربين تصدر التوصيات التنفيذية لمؤتمر المغتربين السوريين الثاني syria-news.com

^٢ المرجع السابق مباشرة.

^٣ الاقتصادي، بتمويل مغتربين سوريين، افتتاح مبنى طبي يتبع لمشفى القلمون sy.aliqtisadi.com

ومما يرتبط بدور المغتربين السوريين في التنمية الاقتصادية، برنامج "توكنن" وهو أحد برامج الأمم المتحدة، الذي يعني (نقل المعرفة عن طريق المغتربين السوريين) واستقدام خبراء من المغتربين للعمل كمتطوعين وتقديم خبراتهم لدعم التنمية الاقتصادية في وطنهم الأم سورية، حيث تمتلك سورية ثمانية ملايين مغترب ذو كفاءات متميزة، واستفادت عن طريق هذا البرنامج من خبرات ٢٠ خبير سوري مغترب في العديد من المجالات كالمعلوماتية والاتصالات.^١

وفي ختام هذا المبحث تجدر الإشارة إلى إحدى المؤسسات الاغترابية السورية ودورها في التنمية الاقتصادية في سورية وهي مؤسسة الآغا خان، والتي تنشط في برامجها التنموية في سورية في سبع محافظات هي (حلب، دمشق، حماة، اللاذقية، السويداء، طرطوس، حمص)، وتخدم كل من سكان الريف والمدينة، وتسعى لتوسيع مجال عملها ليشمل باقي المحافظات السورية، وتتضمن مجالات التنمية الاقتصادية الريفية وتنمية المشاريع، وتعزيز نوعية الخدمات وتقوية منظمات المجتمع الأهلي، إلى جانب الحماية والحفاظ على الإرث التاريخي والثقافي وتنمية السياحة المستدامة، كما تعهدت شبكة الآغا خان للتنمية بالتزام طويل الأمد للعمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية، بهدف المشاركة في دعم مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سورية، وذلك في إطار اتفاقية التعاون من أجل التنمية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وشبكة الآغا خان للتنمية، والتي صادق عليها مجلس الشعب في عام ٢٠٠٢.^٢

مما سبق نجد أن للسياحة دور مهم في التنمية الاقتصادية في سورية، وهي في جانب منها تتقاطع مع الدبلوماسية الاقتصادية، ويتمثل في التسويق الدولي للسياحة السورية، الذي ساهم في توفير القطع الأجنبي والترويج لسورية، وتوفير عشرات الآلاف من فرص العمل، وترتبط كل من التنمية والدبلوماسية الاقتصادية والسياحة بالمغتربين السوريين، حيث ساهم المغتربون السوريون في الترويج لسياحة بلدهم، وأقاموا الكثير من المشاريع الخدمية فيها.

^١ مأخوذة من الانترنت: برنامج توكنن في سورية، نقل المعرفة عن طريق المغتربين السوريين، wikileaks.org syria
^٢ مأخوذة من الانترنت: شبكة الآغا خان للتنمية - سورية، www.akdn.org

المبحث الثالث - الدبلوماسية الاقتصادية السورية في التطبيق.

لقد وجدنا في الفصل الأول أن الدبلوماسية الاقتصادية هي استخدام المقدرّة الاقتصادية في التأثير السياسي، وبما أن الدبلوماسية السورية لا تؤمن بتطبيق عقوبات اقتصادية - فالأردن رغم وجوده في نسق دولي معادي ومتآمر على سورية لم تعاقبه اقتصادياً - كما أن الاقتصاد السوري ليس بالحجم والقوة التي تسمح له بفرض عقوبات اقتصادية على دول بعيدة لتحقيق مطالب سياسية معينة، إلا أنه تم مقاطعة البضائع الإسرائيلية في إطار المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، كما قدمت سورية المساعدة الاقتصادية للعديد من الدول المجاورة في فترات الأزمات التي مرت بها، وبشكل خاص للشعب الفلسطيني والعراقي واللبناني.

فرغم المصاعب الاقتصادية التي تعانيها الجمهورية العربية السورية، عاملت الفلسطينيين كمواطنين سوريين وخصوصاً في مجال التعليم، فاستفاد الفلسطينيون بشكل كامل من التعليم المجاني في سورية بكل مراحلها، وخاصةً في المرحلة الجامعية التي خصتهم بها دون الجنسيات العربية الأخرى مما مكّنهم من الحصول على وظائف أفضل، وكانت الدراسة المجانية التي يتلقونها تتفوق على مثيلاتها في الأونروا داخل الأردن ولبنان ودول أخرى.

ولأن الوضع الصحي في سورية في مرحلة ما قبل الأزمة متقدم بالمقارنة مع معظم الدول العربية التي استقبلت اللاجئين الفلسطينيين فقد استفاد اللاجئ الفلسطيني من مجانية العلاج في المستشفيات الحكومية السورية أسوةً بالمواطن السوري، ولم تدخل الحسابات الاقتصادية من حيث التكلفة والعائد في تعامل سورية مع اللاجئين الفلسطينيين، ولهذا أهداف سياسية تتمثل في دعم صمود الفلسطينيين والحفاظ على حق العودة.¹

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية السورية الفلسطينية، فترص سورية على مشاركة دولة فلسطين في معرض دمشق الدولي منذ افتتاحه، والمساهمة في كسر الحصار الاقتصادي الذي يفرضه كيان الاحتلال الصهيوني على الفلسطينيين، وتعزيز سعي السلطة الفلسطينية لكسر اتفاقية باريس الاقتصادية التي تلزم السلطة الفلسطينية باستيراد البضائع مع الدول التي لإسرائيل علاقة معها، وهذا يتطابق مع الفرضية السادسة التي تنص على سعي سورية لتحقيق تميماتها الاقتصادية في إطار تحدي سياسي مهم، وهو وجود الكيان الإسرائيلي الذي هجر مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين استقروا في سورية.

¹ علي، هيام: وفد اقتصادي فلسطيني يبحث في دمشق تعزيز العلاقات التجارية مع سورية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٢٧٨٣٠٨٠، أغسطس ٢٠٠١، classic.aowsat.com

² أيوب، ضياء: اللاجئون الفلسطينيون في سورية، جريدة حق العودة عدد ٤٧، www.badil.org

كما استضافت الجمهورية العربية السورية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ملايين العراقيين، غير أن المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين العراقيين لا يتجاوز عددهم ٢٦٠ ألف لاجئ فقط من مجموع اللاجئين في سورية، ورغم تأخر المجتمع الدولي عن تقديم الدعم المالي لهم، إلا أن الحكومة السورية لم تتأخر عن دعمهم جميعاً - مُسجلين وغير مُسجلين - ولم تعاملهم كلاجئين ضمن مخيمات أو تجمعات مستقلة، بل سمحت لهم بالاندماج في المجتمع السوري بالرغم من الضغط الاقتصادي، الذي ولده وجود هؤلاء اللاجئين، ومزاحمتهم للسوريين على الكثير من فرص العمل، وكانت هذه الدبلوماسية الاقتصادية انطلاقةً من عروبة سورية وواجبها الأخلاقي والقومي، وكما في الحالة الفلسطينية لم تدخل سورية في حسابات تكلفة وجود العراقيين، وتأثيرهم على التنمية فيها، رغم أن وجودهم شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد السوري وخصوصاً الضغط الكبير على السكن والمدارس والمستشفيات والأدوية والعلاج المجاني.^١

لقد انتهجت سورية دبلوماسية اقتصادية عمادها مصلحتها الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد السوري دون إغفال المصالح العربية، فساهمت في كسر الحصار الاقتصادي على العراق، وخصوصاً منذ عام ١٩٩٨ عندما وقعت سورية والعراق اتفاقاً يتضمن إعادة إصلاح خط النفط الذي يربط حقول كركوك بمرافق بانياس على البحر المتوسط، كما سُمح للعراقيين بفتح شعبة لإدارة المصالح العراقية بدمشق عام ٢٠٠٠، ثم جاء الإعلان عن تدشين خط سكة حديد حلب- الموصل في تموز ٢٠٠٠ ليُستكمل إخراج العراق من عزلته ويكسر الحصار المفروض عليه.^٢

واستمرت سورية في محاولات كسر الحصار على العراق على الرغم من القلق الأمريكي، الذي انتصح في زيارة وزير خارجيتها كولن باول إلى دمشق في شباط عام ٢٠٠١، للحصول على تأكيدات من رئيس الجمهورية بأن سورية ستُخضع أنبوب النفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها لمراقبة الأمم المتحدة، وهذا الأمر كان سيحرم العراق من حوالي مليوني دولار يومياً، خارج إطار برنامج النفط مقابل الغذاء،^٣ وهذا يتطابق مع الفرضية السادسة التي تنص على أن الدبلوماسية الاقتصادية السورية من خلال الدور الذي قامت به في تلك الفترة، أدت إلى تحسن في العلاقات السياسية.

ولأن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية لا يعتمد على جهود جهات حكومية معينة وإنما على الفعاليات الوطنية كالقطاع الخاص والمغتربين أيضاً، لذلك ستنم دراسة بعض النماذج المشاركة في تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر.

^١ الجوار، عراقيون في سورية: المساعدات التي نستلمها قليلة، www.aljewar.org
^٢ الجابري، ستار جبار: العلاقات العراقية السورية، دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، دراسات دولية، العدد ٣٣/٢٠٠٧، ص ١٨.
^٣ الجابري، ستار جبار: العلاقات السورية العراقية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

١ - القطاع الخاص السوري:

شهدت سورية في أواخر التسعينات من القرن الماضي تغييراً مقصوداً، كان استجابةً للتغيرات السريعة في المناخ الاقتصادي العالمي، وقد تميز هذا التغيير بتحول تدريجي باتجاه اللامركزية دون تخلي الدولة السورية عن دورها التقليدي، مما شجع القطاع الخاص على المشاركة في الحياة الاقتصادية، كما خفضت الدولة من القيود الإدارية على التجارة، وقامت بتعديلات اقتصادية ساهمت في تحسن آفاق الاستثمارات في القطاع الخاص، مما سمح للمصدرين من القطاع الخاص بالاحتفاظ بعوائد القطع الأجنبي من أجل الاستيراد،^١ كما أضحت للقطاع الخاص دورٌ بارز في الحياة الاقتصادية، حيث بلغت نسبة مساهمته، في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات التي سبقت الأزمة ٦٥,٨%، إلى جانب مشاركته في الدبلوماسية الاقتصادية السورية من خلال اتحاد المصدرين السوريين الذي يتكون معظمه من القطاع الخاص، باستثناء عضو وهو المدير العام لهيئة تنمية وترويج الصادرات.^٢

ويتمثل دور القطاع الخاص في الدبلوماسية الاقتصادية من خلال نشاط رجال الأعمال الوطنيين في العلاقات الاقتصادية الدولية بين دولتين، عن طريق اتصالات أو مجالس معينة، أو بمرافقة القادة والرؤساء في زياراتهم الرسمية التي لها علاقة بالاقتصاد، أو باستقبال نظرائهم من رجال الأعمال من دول أخرى في مناسبات معينة كما في معرض دمشق الدولي، بقصد تعزيز العلاقات الاقتصادية.

وقد يساهم رجال الأعمال الوطنيون في جهود الدبلوماسية الاقتصادية لمواجهة عقوبات مفروضة على وطنهم، حيث ساهم القطاع الخاص في كسر العقوبات المفروضة على سورية، عندما تجاوز التجار السوريون صعوبات فتح الاعتمادات في المصارف بطرق أخرى لا تخلو من المخاطر، أهمها دفع ثمن البضاعة المستوردة سلفاً، لأن شركات الشحن لا تقبل بشحن البضاعة دون دفع ثمنها سلفاً.^٣

ويعد مجلس رجال الأعمال السوري الروسي الأهم بين مجالس رجال الأعمال التي تكون سورية طرفاً فيها، فقد تمكن هذا المجلس، في نهاية عام ٢٠١٤ من تأمين خط نقل بحري مباشر بين سورية وروسيا دون الحاجة لدول وسيطة، الأمر الذي خفّف التكاليف، وسيساهم في زيادة التبادل التجاري بين الدولتين، وعرف هذا الخط باسم (الكوريدور الأخضر السوري الروسي)، وهو يمتد من مرفأ اللاذقية إلى مرفأ نوفوروسيسك الروسي.

^١ تقرير مركز السياسات الزراعية، ٢٠٠٢، ص٧، www.napcsyr.ne

^٢ مأخوذ من الانترنت: معاون وزير الاقتصاد السوري: سورية تسعى للدخول في عضوية الاتحاد الأوراسي، Arabic.ruw.ru

^٣ شام تايمز، المركزي يعرض على التجار التعامل مع بنكين لتمويل مستورداتهم وتقديم التسهيلات الكاملة لهم www.chamtimes

كما قام بتنفيذ عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية، منها اتفاق تفاهم بين وزارة التنمية الاقتصادية في الحكومة الروسية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، واتفاقيات مباشرة بين الجمارك الروسية والسورية، ويسعى المجلس لإدخال سورية إلى الاتحاد الأوراسي، لتقليل قيمة الضريبة المفروضة على البضائع السورية، الأمر الذي من شأنه تحقيق تنافسية أكبر للبضائع السورية في السوق الروسية، كما يسعى المجلس لتأمين التبادل بين البلدين بالعملة المحلية لزيادة مستوى التبادل بينهما.¹

٢- هيئة التخطيط والتعاون الدولي:

يعد التعاون الدولي جوهر الدبلوماسية الاقتصادية التي تتسجم مع مقاصد الأمم المتحدة في إرساء مبدأ احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وينطبق هذا الأمر على التعاون الاقتصادي الدولي، فهو وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز العلاقات الخارجية مع الدول والمنظمات وهيئات التنمية الدولية.

هيئة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهاز الفني المكلف من قبل الحكومة السورية بإدارة وتنسيق التعاون الدولي الاقتصادي والمالي والعلمي والفني، حيث تعمل على تحديد مصادر التمويل المناسبة للمشاريع وتوفير التسهيلات الائتمانية والخبرة وتعد اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني والمالي بالإضافة إلى المساعدة في بناء القدرات والتدريب الخارجي للعاملين في الدولة من خلال تعزيز نشاطات التعاون مع الدول الشريكة ومنظمات وهيئات وصناديق وبنوك التنمية، وتنسيق وتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات الناشئة عنها.

وتعتبر هيئة التخطيط والتعاون الدولي وفق المادة ١١ من قانون إحداثها النافذة الرسمية بين سورية والعالم الخارجي بما يتعلق بالحصول على القروض والمنح والمساعدات الفنية لتمويل التنمية بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

وهذه الهيئة تمارس الدبلوماسية الاقتصادية من خلال:

١- إدارة المساعدات المالية والمعونات الفنية لتحقيق الانتفاع الأمثل منها، والتنسيق بين الجهات المانحة وبين الجهات السورية المستفيدة.

٢- اقتراح خطط وبرامج التعاون الاقتصادي والفني والعلمي مع الجهات الخارجية.

٣- تحديد أسس العلاقات الاقتصادية الخارجية وأولويات الاقتراض الخارجي للمشاريع والبرامج في ضوء دراسات الجدوى الاقتصادية.

¹ بجاح، مودة: الحرب أعادت مجالس رجال الأعمال إلى الواجهة، www.al-akhbar.com

- ٤- تمثيل الحكومة في التفاوض مع الجهات المانحة وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بتأمين المعونة الفنية والمالية لمختلف الجهات السورية واتخاذ كافة الإجراءات لوضعها موضع التنفيذ.^١
- ٥- التحضير لاجتماعات اللجان المشتركة العليا والوزارية بالتعاون مع الجهات السورية المعنية واقتراح تشكيل الوفود المشاركة، ومتابعة ما ينتج من قرارات ومشاريع.
- ٦- المشاركة في إعداد الصكوك المناسبة لتصديق الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم وغيرها من الوثائق.

وبما أن لهيئة التخطيط والتعاون الدولي الكثير من العلاقات مع شركاء التنمية الدوليين فستتم الإشارة إلى أهمهم وفق الجدول التالي:

الاسم	الدور
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	تقديم الدعم وتخطيط البرامج والمشاريع التنموية في دول المنطقة، عن طريق عقد الاجتماعات وتقديم المشورة للدول الأعضاء التي تطلب ذلك، وإيفاد خبراء ومستشارين إقليميين ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي
منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	دعم الزراعة والمواشي والغابات والتنمية الريفية. وتقدم مساعدتها بناءً على طلب رسمي من الحكومة في مجالات السياسات الزراعية والإنتاج والري والأمن الغذائي وتشريعات الحفاظ على البيئة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	وهو الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة، هدفه ربط الدول بالمعرفة والخبرات لمساعدة الناس على بناء حياة أفضل ومساعدة الدول على تطوير قدراتها المحلية. - تقدر قيمة المشاريع المنفذة في سورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٠ والبالغ عددها ٩٥ مشروعاً بـ ٨٨,٤٤٤,١٩٣ دولار أمريكي.
صندوق أبو ظبي للتنمية	وهو مؤسسة وطنية غير ربحية هدفه مساعدة الدول النامية على تحقيق تنميتها بتقديم العون لمشاريع البنية التحتية على شكل قروض ميسرة. - استفادت سورية منه بتمويل مشروع مراكز التنسيق الكهربائية بمبلغ ٥١,٥ مليون درهم إماراتي، كما بلغت القيمة الإجمالية لمشاريعه في سورية في الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠. ٢٤٩,٩٨٨,٨٢٧ دولار أمريكي.

الجدول رقم (١)

^١ دليل شركاء التعاون الدولي، موقع هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ص ١١ www.planning.gov.sy.

٣- هيئة تنمية وترويج الصادرات:

يشكل التصدير عماد الدبلوماسية الاقتصادية لأي بلد لذلك تعمل الدول المختلفة على إيجاد هيئات ومؤسسات من أجل رفع مستوى التصدير نتيجة لأهميته، وفي سورية توجد هيئات ومؤسسات من أجل ذلك، أهمها هيئة ترويج الصادرات، التي من أول مهامها الإشراف على جودة المنتجات المصدرة لكي تستطيع المنافسة، وتكون مصدر ثقة بأن هذه الدولة متطورة من خلال نوعية وطبيعة المواد التي تصدرها، لذلك تعتمد هذه الهيئة على رفع مستوى المشاركة التي تساعد على تظافر الجهود بين مختلف المؤسسات السورية المعنية بالتصدير (المُنتج، التاجر، ورجل الأعمال، الاتحادات، الوزارات المختلفة، هيئة الصادرات، السفارات، المغتربون السوريون، وغيرهم)، وكل هؤلاء معنيون برفع مستوى الصادرات السورية وتحسين سمعة سورية في الأسواق العالمية، كما تكون الهيئة مسؤولة عن الترويج للصادرات السورية، وعلى سبيل المثال تشكل فكرة البيت السوري أداة ترويجية للتعريف بالمنتجات التصديرية السورية، ففكرة هذا البيت ليست للترويج السلعي فحسب بل يشكل دعاية للثقافة السورية العريقة وأداة لخدمة السياحة والترويج لها، كما يمكن أن يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية لسورية ويخلق التواصل ويعزز مع المغتربين السوريين الذين يمكن أن يساهموا في عملية التنمية الاقتصادية وهذا يبين أهمية ودور الهيئة في الدبلوماسية الاقتصادية، ومما ساعد الهيئة على عملها، أن سورية قامت بتحرير نظامها التجاري، وسعت إلى تعزيز الصادرات غير النفطية وحسنت أداءها الاقتصادي في فترات سابقة من خلال إعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص وتبني استراتيجية التصنيع بغرض التصدير، مما يزيد القيمة المضافة على الصادرات السورية، ويؤمن القطع الأجنبي.

كما تقوم الهيئة بمساعدة الشركات السورية في الترويج لمنتجاتها عن طريق تحمل جزء من نفقات المشاركة في المعارض التخصصية الدولية الهامة، التي قد تصل إلى ٥٠%، وتقدم التسهيلات اللازمة للشركات فيما يتعلق بالمعرض من معلومات وتسهيل إجراءات السفر والشحن والإقامة.^٣

ويشارك المجلس الأعلى للتصدير في الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال معالجة كافة الصعوبات التي تواجه المصدرين، ويعمل على وضع استراتيجية للتصدير، تتضمن القطاعات الإنتاجية المطلوب تنميتها، كما يعمل على تنظيم عملية التصدير والتأكيد على التقيد بمعايير الجودة الوطنية، ويمنع الإساءة للمنتج الوطني، الذي يجب أن يتم تصديره بمواصفات وجودة عالية، ويقوم بتزويد المصدرين بالمعلومات عن الأسواق الجيدة.

^١ موقع هيئة التخطيط والتعاون الدولي. www.planning.gov.sy
^٢ مدير عام سوري يتطلع لإقامة بيت سوري في الخارج لتصدير الحضارة عبر الصادرات، www.syriasteps.com
^٣ موقع هيئة تنمية وترويج الصادرات، www.edpa.gov.sy

وبشكل عام يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية السورية تقدمت في مجال التصدير، ويتبين ذلك من خلال معدل النمو في الصادرات السورية غير النفطية خلال العام ٢٠٠٧ التي نمت بمقدار ٥٢,٥%، وهذه الزيادة جاءت نتيجة الجهود المبذولة لتعزيز الصادرات السورية التي قامت بها سورية، والتي أبرزها تقديم قروض التصدير، التي شكلت حافزاً لتصدير المنتجات الصناعية، وتجدر الإشارة إلى أن سورية شاركت عام ٢٠٠٧ في ٢٧ معرض دولي للتعريف بالمنتجات السورية.

٤- صندوق تنمية الصادرات:

صدر في نيسان ٢٠٠٩ المرسوم رقم ١٩ لعام ٢٠٠٩، الذي يقضي بإحداث صندوق لدى هيئة التنمية وترويج الصادرات يسمى صندوق تنمية الصادرات وذلك لدعم الصناعة الوطنية، ويهدف بحسب المادة الثالثة منه، إلى زيادة حجم الصادرات الوطنية وتوسيع مجالاتها وتخفيض أعبائها، وتعزيز المركز التنافسي للمنتجات السورية أمام السلع الأجنبية المماثلة وتمكينها من دخول الأسواق الخارجية بشكل يؤدي إلى تحقيق السياسة الاقتصادية والتجارية في سورية.

وينسجم عمل هذا الصندوق مع قواعد منظمة التجارة العالمية - لأن سورية تسعى لتكون عضو في هذه المنظمة- من حيث أنه لا يقدم دعماً تصديرياً مباشراً للصادرات السورية، ولكنه يروج ويشجع هذه الصادرات ويساهم في فتح الأسواق أمامها، وهذا الأمر يمثل أحد أهداف منظمة التجارة العالمية.^١

٥- هيئة الاستثمار السورية:

تشارك هيئة الاستثمار السورية في الدبلوماسية الاقتصادية السورية، من خلال وضعها لسياسات الاستثمار التي تشجع على الاستثمار وتؤمن المناخ الاقتصادي الجاذب للمستثمرين الأجانب، من خلال توفير البنية التحتية والتسهيلات الإدارية والقانونية المتعلقة بتراخيص المشروعات الاستثمارية وسن التشريعات الناظمة للاستثمار، والتي تشمل الحوافز الضريبية والتخفيضات الجمركية، والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك العقارات والأراضي الخاصة بالمشروع لخلق البيئة الاستثمارية التنافسية وتوفير الأموال اللازمة، وجذب الاستثمارات المباشرة التي تلبي احتياجات سورية التنموية، ولقد عملت الهيئة على تبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية وإزالة القيود على تحويل العملة الأجنبية واستقرار أسعار صرف العملة المحلية وتوفير الخدمات التي تسهل الاستثمار، وتسهل استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروع، وتخفيض الرسوم عليها وتأمين حرية خروج رأس المال الأجنبي، وتسهيل متابعة الإجراءات المتعلقة بالترخيص عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن

^١ المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠٠٩، epda.gov.sy

مكتب الاستثمار في هيئة الاستثمار، ومن الأمثلة على نشاطها ودورها في تحقيق الدبلوماسية الاقتصادية.

- ٤-١- توقيع مذكرة تفاهم بينها وبين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الكويت لتعزيز التعاون في مجال الاستثمارات المتبادلة.
- ٤-٢- توقيع اتفاق مع جمهورية التشيك على تشكيل مجلس لرجال الأعمال يهدف إلى إقامة منطقة حرة وشراكة بين الدولتين.

٦- دور الإعلام في الدبلوماسية الاقتصادية السورية.

تلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً كبيراً ومتعاضماً في الترويج للاستثمار في أية دولة من دول العالم، لكن هذا الترويج يستلزم إيجاد ركائز واقعية تروج لها، كبيان واقع وإمكانيات الدولة وقدراتها وثرواتها الطبيعية والبشرية ومكامن القوة التي تخزنها، وتشكل سورية بإمكاناتها الهائلة وثرواتها ونفطها مادة قوية يمكن أن يستخدمها الإعلام السوري للترويج للاستثمار فيها (في مرحلة ما بعد الأزمة)، من خلال تبيان الواقع الاقتصادي وإيجابياته، والانفتاح الاقتصادي السوري والقرارات الاقتصادية والقوانين والحوافز التي تراعي الاستثمار وتحميه، ووجود بيئة جاذبة للاستثمارات، فسورية تمتلك طاقة بشرية قادرة ومدربة بكلفة قليلة مقارنةً بالدول المجاورة ومع العديد من دول العالم، وهذا ما يشكل الأساس في جذب الاستثمار، كما تتوافر فيها بنية صناعية ناشطة ومزدهرة (إلا أنها لم تسلم من عمليات التخريب)، كما يوجد إقرار للكثير من التشريعات الحديثة، التي تحفز وتجذب الاستثمارات وتحميها، ومنها قوانين ضرائب الدخل وإنشاء المصارف الخاصة وسوق الأوراق المالية والصيرفة وشركات التأمين.

كما يمكن أن يكون هذا الترويج عبر إظهار أهمية الصناعات الوطنية مقارنةً بالصناعات المستوردة فتزيد من استهلاكها وبالتالي تزيد من حجم الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي وهذا الأمر موجود في سورية من خلال الكثير من البرامج التلفزيونية.

ويكون الترويج بتوسيع انتشار وسائل الإعلام في الداخل والخارج بالاستفادة من التطورات التكنولوجية، وما وفرته من وسائل، تُمكن الإعلام من التواصل مع المواطنين في داخل البلاد وفي بلاد الاغتراب وكذلك المواطنين من دول أخرى، وعرض حوافز الاستثمار.

لقد كان دور الإعلام السوري في الترويج للاستثمار في سورية رئيسياً وأخذ بعداً مهماً بعد عام ٢٠٠١ حين أصدر السيد رئيس الجمهورية قراره بالسماح بإنشاء وسائل إعلام خاصة وأهلية مما سمح بإنشاء العديد من الصحف والمجلات التي تعنى بالشأن الاقتصادي، لذلك يجب توجيه الإعلام والعاملين فيه للتركيز على الايجابيات التي تختزنها سورية ومعالجة السلبيات ضمن إطارها بهدف الوصول إلى الحلول الملائمة التي تدعم الترويج للاستثمار والمنتجات السورية في الأسواق العالمية.^١ وفي إطار الترويج للسياحة في سورية يمكن الترويج في محطات عربية أو عالمية واسعة الانتشار من خلال حملات إعلانية تبين المواقع السياحية في سورية ومستوى الخدمات المقدمة.

٧- مراسيم رئاسية:

لقد كان للمراسيم الرئاسية والقوانين التي أصدرتها الحكومات السورية دوراً مهماً في الدبلوماسية الاقتصادية السورية لأنها جاءت نتيجة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي السوري، فساهمت في تسهيل عمل الوزارات والهيئات المعنية بممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، وساعدت على دخول المنتج السوري إلى كثير من الأسواق العالمية وتعزيز قدرته التنافسية، كما ساهمت في جذب المستثمرين والسياح إلى سورية، وأسست لمرحلة جديدة في الاقتصاد السوري، ونتيجة لكثرتها سيتم التطرق إلى أهمها:

٧-١- **السرية المصرفية:** صدر في أيار ٢٠١٠ المرسوم رقم ٣٠ للعام ٢٠١٠، الخاص بالسرية المصرفية وهو ينظم عمل المؤسسات المالية والمواضيع المتعلقة بالسرية المصرفية ومكافحة غسيل الأموال.^٢

٧-٢- **الشركة السورية للاستثمار:** يعد المرسوم التشريعي رقم ٨١ للعام ٢٠١٠، القاضي بتأسيس الشركة السورية للاستثمار خطوة مهمة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، ومن مهامها إقامة وتطوير المشاريع الاستثمارية.^٣

٧-٣- أقرت الحكومة السورية في تشرين الثاني ٢٠١٠ مشروع قانون الشركات الجديد، والذي يهدف إلى تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتسوية أوضاع بعضها بما يتوافق ومبادئ الانفتاح على الاقتصاد العالمي ويلبي احتياجات التنمية الاقتصادية، ويشجع على جذب رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والمغتربة والعربية والأجنبية.^٤

^١ عنبر، علي: دور الإعلام في الترويج الاقتصادي، Syria-news.com

^٢ مرسوم تشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠١٠، www.bangecenterle.sy

^٣ المرسوم التشريعي رقم ٨١ للعام ٢٠١٠ القاضي بتأسيس الشركة السورية للاستثمار، parliament.sy

^٤ شام تايمز، الحكومة تقر مشروع قانون الشركات الجديد بهدف تبسيط إجراءات تأسيس الشركات www.chamtimes

٧-٤- حماية الصناعة الوطنية: صدر في حزيران ٢٠١٠ القانون رقم (٢٤) للعام ٢٠١٠ الخاص بحماية الصناعة الوطنية الناشئة ويهدف إلى إيجاد مناخ استثماري مشجع لوجود الصناعات الناشئة وتمكينها من المنافسة في بدايتها، وإعادة هيكلتها وتعزيز قدراتها التنافسية أمام الصناعات الأجنبية ذات الخبرة الطويلة، وحدد القانون شروط الحصول على الحماية للصناعات الناشئة وهي مرور سنة على بدء الإنتاج وأن تكون السلعة ذات جودة عالية وفق المواصفات القياسية السورية أو وفق المواصفات العالمية في حال عدم وجود مواصفات قياسية سورية.^١

٧-٥- أحدثت نقطة تجارة سورية الدولية ضمن هيئة تنمية وترويج الصادرات بقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم /١٠٦/ وتاريخ ٢٠٠٩/٢/٧ لتكون جزءاً من الاتحاد العالمي لنقاط التجارة الدولية البالغة /١٥٠/ نقطة تجارة حول العالم والتي تشكل أوسع قاعدة معلومات تجارية وأكبر دليل تجاري عالمي يضم أكثر من مليوني عنوان تجاري، ليشكل وسيلة واسعة ومضمونة للترويج الإلكتروني، تساهم في توفير المعلومات حول التجارة العالمية والفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة، والهدف منها هو الترويج للشركات السورية عالمياً ودعم العلامة السورية في الأسواق الأجنبية، والترويج الإلكتروني للمنتجات السورية من خلال نظام دليل التجارة الدولي الذي يعد أكبر شبكة إلكترونية للترويج على المستوى الدولي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، وتزويد الشركات بأحدث المعلومات حول التجارة الخارجية والفرص التجارية الإلكترونية المتبادلة بين ١٥٠ نقطة تجارة دولية موزعة حول العالم.^٢

^١ الجندي، خزامي: الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٢.
^٢ مأخوذ من الانترنت: نقطة تجارة سورية الدولية، موقع هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية، www.edpa.gov.sy

المبحث الرابع - دور الدبلوماسية الاقتصادية السورية في فترة ما قبل وبعد الأزمة.

في البداية لابد من تسليط الضوء على واقع الاقتصاد السوري في عام ٢٠١٠ وهو العام الذي سبق أزمة ٢٠١١ التي تعيشها سورية، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام حوالي ٦٠ مليار دولار وتحقق في نفس العام معدل نمو في التجارة الخارجية أكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي (وهذا دليل على انفتاح الاقتصاد السوري)، وتم تخصيص مبلغ ٣٨٦ مليار ليرة للدعم المجتمعي، مع مديونية خارجية قليلة وتنوع اقتصادي كبير، وشبكة علاقات تجارية مع أكثر من ١٢٠ دولة، في وقت تعيش فيه كثير من الدول عجز في موازنتها وتعاني من زيادة في التهميش الاجتماعي والمشكلات الاقتصادية.^١

١ - دور الدبلوماسية الاقتصادية السورية في فترة ما قبل الأزمة:

لقد سعت الدبلوماسية الاقتصادية السورية - في الفترة السابقة للأزمة - إلى تحقيق التنمية من خلال مجموعة من الإجراءات، سنذكر أهمها.

١-١ - إقامة الشراكات الاقتصادية:

حاولت الدبلوماسية الاقتصادية السورية الاندماج في تكتلات إقليمية للاستفادة منها في تحسين مستوى حياة السوريين، وذلك في ظل غياب التكامل الاقتصادي العربي الذي سعت سورية لتحقيقه، ومن هذه التكتلات الشراكة الأورومتوسطية التي تجمع دول البحر الأبيض المتوسط، والتي تهدف كما هو معلن عنها في إعلان برشلونة، إلى مجموعة أهداف، أهمها جعل المنطقة المتوسطية فضاءً للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار، وتنمية المنطقة اقتصادياً واجتماعياً من خلال محاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات، وتقليل الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورومتوسطية، وتوفير سوق أوسع لصادرات الاتحاد الأوروبي، ومحاربة الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله.

تعد الشراكة الأورومتوسطية شراكة غير متكافئة، تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية، خاصة وأن أحد أهداف الاتحاد الأوروبي من هذه الشراكة هو إعادة جزء من العملة العربية الموجودة في أوروبا إلى دولهم، وقد أفضى فشل العديد من تجارب التكامل الاقتصادي العربي إلى اتجاه الدول العربية للبحث عن مصالحها في العالم منفردة عبر شراكات منها الشراكة الأورومتوسطية، كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع السوق الشرق

^١ الاقتصادية، العقوبات الاقتصادية على سورية وخريطة طريق لمواجهةها، www.iqtisadia.com

أوسطية، الذي يهدف إلى تسويق مشاريع التعاون الإقليمي لاستيعاب الكيان الصهيوني وتسليمه زمام الأمور في المنطقة والهيمنة عليها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، كما هدف إلى تعزيز الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية على موارد المنطقة، وتحطيم المقاطعة العربية لها بشكل تام، ودمجها في المنطقة، بحيث يمكنها استقطاب أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية والمالية من مياه ونفط ورأسمال، وفرضها كعضو متميز في صيغة تعاون اقتصادي، وذلك في ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية من خلال هذه الشراكة، كما أنه في حالة زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية على المنطقة، ستستقطب الجزء الأكبر منها، نتيجةً لامتداداتها المالية والسياسية في الأسواق العالمية.¹

إلا أن الدبلوماسية الاقتصادية السورية كانت متجاوبة دائماً لكل هذه المحاولات، واتجهت إلى البحث عن مصالحها في ظل غياب التكامل الاقتصادي العربي، فاتجهت نحو إقامة شراكة مع الدول الأوروبية، فعلى سبيل المثال، وقعت سورية عام ١٩٧٧ اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهذه الاتفاقية ركزت على المسائل التجارية، كما وفرت دخولاً للسلع السورية الصناعية إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفى من الرسوم، واستفادت من السلع الأوروبية في تطوير البنية الأساسية الإنتاجية في سورية، مما يؤدي إلى تشجيع الحوار الاقتصادي بين الأطراف الموقعة.

لقد كان عدم اقتناع الدبلوماسية السورية بمشروع الشراكة الأوروبية متوسطة سبباً، في اتجاهها لإقامة اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي سميت اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، التي وقعتها في عام ٢٠٠٨، وتتضمن هذه الاتفاقية تعاوناً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وإنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين، وكانت هذه الاتفاقية نجاحاً للدبلوماسية الاقتصادية السورية، الذي كان من المتوقع أن يفتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات السورية، كما ستؤدي إلى مرور البضائع الأوروبية إلى الكثير من الدول العربية عبر سورية مما يجعلها تستفيد من عوائد الترانزيت، وكان أهم إنجاز لهذه الاتفاقية أنها أفضلت محاولات العزل الأمريكي لسورية.²

وكان من المتوقع أن تحقق هذه الاتفاقية زيادة في المبادلات التجارية، وتؤدي إلى تحرير المبادلات التجارية وإزالة العوائق الكمية والجمركية بين الجانبين بصورة كاملة خلال فترة تصل إلى ١٢ سنة، كما كانت ستؤدي إلى إقامة منطقة التجارة الحرة، وإلى جذب استثمارات أوروبية وعربية إلى سورية، ومن ثم زيادة الصادرات السورية إلى الأسواق الأوروبية.

¹ جميلة، الجوزي: التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦-٤٠.
² حول اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، موقع حزب البعث العربي الاشتراكي، www.baath-party.org

أما بالنسبة للتأثير المتوقع لها في التنمية، فيتمثل في تحرير المستوردات السورية من أوروبا مما سيؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية لديها، وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية بما يدفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى، ويسرع من نموه، كما أن تحرير المبادلات التجارية الخارجية السورية سيؤدي إلى ترشيد الاستثمارات وتوجيهها نحو الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة وكثافة العمل المرتفعة، الأمر الذي يعني تطوير الصناعات التي تتمتع فيها سورية بميزة نسبية في الأسواق الأوروبية وبالتالي زيادة الصادرات السورية إلى هذه الأسواق، كما يؤدي ترشيد الاستثمارات بهذه الطريقة إلى الاقتصاد في استخدام رأس المال، وهو العنصر النادر في سورية، وتوفيره لتشغيل اليد العاملة المتوفرة فيها بكثرة بما يؤدي إلى تخفيض كلفة رأس المال، وتخفيف حدة البطالة المقنعة والظاهرة وبالتالي تحسين ظروف اليد العاملة فيها.

كما أن تحرير المبادلات التجارية الخارجية وتحسين شروط الاستثمار سيؤديان إلى عودة رأس المال الوطني المهاجر، وجذب رؤوس الأموال العربية والأوروبية للاستفادة من الميزات النسبية لعناصر الإنتاج في سورية والتي تمثل فرصاً ملائمة للاستثمار، كما أن تحرير المستوردات السورية من أوروبا من الرسوم الجمركية وبقية التقييدات الكمية سيؤدي إلى خفض أسعار هذه المستوردات وبالتالي خفض المستوى العام للأسعار.

كما سيؤدي التزام سورية بحماية الملكية الصناعية، إلى تحسين شروط نقل التكنولوجيا إليها نتيجة اطمئنان الشركات الأوروبية المتقدمة صناعياً، وهذا يؤدي بالتالي إلى خفض تكلفة المستوردات السورية من الآلات والتجهيزات وطرق الإنتاج المتقدمة.

وكان من المتوقع أن تكون حجم المعونات المالية والعلمية والفنية التي ستمنح من قبل الاتحاد الأوروبي لسورية في إطار اتفاق الشراكة أكبر من تلك التي استفادت منها في علاقاتها بشكل ثنائي.

أما بالنسبة للجانب السوري، فقد عملت الدبلوماسية الاقتصادية السورية على تحقيق متطلبات اتفاقية الشراكة السورية- الأوروبية المتمثلة في جوانب تجارية متعلقة بتحرير المبادلات التجارية السلعية والخدمية وغيرها من المواضيع ذات الصلة، كحق إنشاء الأعمال وحركة رؤوس الأموال والمنافسة والمشتريات الحكومية وحقوق الملكية الفكرية وغير ذلك.

ونستعرض فيما يلي أهم هذه المتطلبات:

- أ- إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية.
- ب- مراجعة العديد من القوانين والأنظمة بهدف تكييفها بما يتلاءم مع أحكام اتفاقية الشراكة.

ت- إصدار قوانين جديدة كقانون مكافحة الإغراق والدعم وقانون المنافسة.
ث- تحرير المدفوعات الجارية: وهو ما يتطلب تمكين المصرف التجاري السوري والمصارف الخاصة من تمويل التجارة الخارجية للقطاعين العام والخاص والسماح بإعادة تحويل رؤوس الأموال المستثمرة إلى الخارج، وتحويل عوائد الاستثمار الأجنبي من سورية إلى الخارج.
ج- مراجعة قانون تشجيع الاستثمار.

ح- استكمال الانضمام إلى معاهدات حماية الملكية الفكرية الدولية الواردة في الاتفاقية.^١

١-٢- جذب الاستثمارات:

تتسابق دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء إلى تقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية لجذب الاستثمارات المباشرة إليها، وتقوم بإصلاحات اقتصادية وضريبية، وتطور بنيتها التحتية، وتحاول إبراز ما تملكه من مزايا اقتصادية وتروج لها، لإقناع المستثمرين المحتملين، بأنها الدولة الأفضل لإقامة مشاريعهم الاستثمارية، وقد نجحت في ذلك دول نامية كالنمور الآسيوية والصين، واتجهت سورية في نفس الاتجاه، حيث تتوفر فيها معظم مقومات ومتطلبات الجذب الاستثماري الأساسية، فسورية تمتلك إمكانات اقتصادية وبشرية كبيرة جداً وموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة وتملك سوقاً واسعاً نسبياً، كما تتوفر لديها الأيدي العاملة المؤهلة ورخيصة الأجر ويتوفر لديها رجال أعمال أكفاء، وكل هذه العوامل تجعل منها بيئة استثمارية جيدة.

ومما ساعد على تحسين وتطوير البنية الاستثمارية في سورية، قانون الاستثمار رقم ١٠ وتعديلاته، إذ دفع الحكومة لتوفير متطلبات المناخ الاستثماري المنافس، وحفزها على تنفيذ مشاريع الطاقة الكهربائية والاتصالات، وجعلها تعيد النظر في أنظمة التجارة الخارجية بهدف التسهيل والتبسيط على المستثمرين، وإعادة النظر في الإجراءات الإدارية المعمول بها وإلغاء الكثير من الحلقات الإدارية الزائدة والتخلي عن المركزية الشديدة في الإجراءات.^٢

لقد سعت سورية لجذب الاستثمار الأجنبي، وخصوصاً المباشر، لخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المعرفة بالإدارة وتوفير الكفاءات وزيادة الإنتاجية، مما جعلها تبذل جهوداً كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار في إطار سعيها لذلك، عن طريق المزايا والإعفاءات والتسهيلات، فنجحت دبلوماسيتها الاقتصادية في جذب الكثير من الاستثمارات، ففي تقرير صادر عن هيئة الاستثمار السورية، عن الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠١٠، يتبين أن إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية عام

^١ جمعية العلوم الاقتصادية السورية: التجارة والاقتصاد في اتفاقية الشراكة السورية - الأوروبية www.mafhoum.com
^٢ سراقبي، محمد: السياسات المحفزة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية www.mafhoum.com

٢٠١٠ بلغ ٧٦,٩٧١ مليار ليرة أي نحو ١٥٣٩ مليون دولار، وذهبت الحصة الأكبر من تدفقاته إلى قطاعي النفط والغاز بنحو ٤٨,٥ مليار ليرة أي بنسبة ٦٣%، واستقبل القطاع المالي نحو ٨ مليارات ليرة بنسبة ١١%، بينما استقبل قطاع الصناعات التحويلية ١٧,٣ مليار ليرة بنسبة ٢٣%.

وأظهر التقرير أن "الاتحاد الأوروبي" هو المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق السورية بنسبة ٧٣%، وأتى هذا الاستثمار بشكل رئيسي من هولندا ٦٢% وفرنسا ٨%، وإذا استثنى قطاع النفط والغاز تكون الدول العربية المصدر الأكثر أهميةً للاستثمار الأجنبي المباشر بحصة ٦١% من إجمالي الاستثمار، واتجهت معظم هذه الاستثمارات نحو الصناعات التحويلية والعقارات، وشكل المستثمرون من دول الخليج ومن لبنان والأردن الحصة الأكبر خارج قطاعي النفط والغاز، ويمكن اعتبار تدفق ١,٥ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية مؤشراً معقولاً مقارنةً باقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من الدول.^١

وكشف التقرير أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ ٧٦,٩٧١ مليار ليرة أو (١,٥٣٩ مليار دولار) خلال عام ٢٠١٠ مقارنةً بـ ٧١,٧ مليار ليرة أو حوالي (١,٤ مليار دولار) خلال عام ٢٠٠٩، ويمثل هذا زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قدرها ٧% بشكل سنوي.^٢

٢- دور الدبلوماسية الاقتصادية السورية في إعادة الإعمار:

في البداية لا بد من تسليط الضوء على مخلفات الأزمة السورية ٢٠١١، والمتمثل في الانخفاض الكبير في موارد الموازنة العامة من جهة، وتعاضم المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة من جهة أخرى، وأهمها: تأمين احتياجات الأسر السورية من السلع والمواد الرئيسية والكهرباء والمياه وغيرها، إضافةً إلى تقديم خدمات التعليم والصحة، وتوفير فرص عمل للشباب، وإيجاد دور إيواء للأسر المهجرة وتأمين الغذاء والكساء والمتطلبات الضرورية لها، بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة للعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش والقوات المسلحة لإعادة الأمان لسورية.

إلا أنه ورغم الاختلالات والاختناقات الكبيرة في معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية في سورية، فإن الواقع الاقتصادي فيها مازال مقبولاً نسبياً - بعد مرور أربع سنوات من الحرب المدمرة عليها - ويمكن قراءة الواقع الاقتصادي الحالي واستكشاف ملامحه، على المستوى الكلي، من خلال النقاط التالية:

أ- انخفاض كبير في موارد الموازنة العامة، وذلك نتيجة طبيعية لضعف النشاطات الاقتصادية وتوقف الكثير منها، واستمرار الخسائر الكبيرة في القطاع العام، والأضرار البالغة

^١ مأخوذة من الانترنت: الاستثمار الأجنبي في سورية يسجل ٧٧ مليار ليرة في عام ٢٠١٠، www.champress.net
^٢ شباط، عبد الهادي: التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، tishreen.news.com

التي أصابت قطاع النفط والقطاع الصناعي، مما أفضى إلى التذني في مستوى الإيرادات العامة للدولة، وشكل عائقاً كبيراً أمام عملية التنمية وإعادة الإعمار.

ب- عجز كبير في ميزان المدفوعات، الذي يعبر بشكل أساسي عن عدم التوازن بين ما يدخل حسابات الدولة من قطع أجنبي من الصادرات أو الاستثمارات أو السياحة وما يخرج منها، كتحويلات للمستوردين والالتزامات الأخرى، وتعزى أسباب تقلص الصادرات السورية للعقوبات الاقتصادية من جهة، والظروف الأمنية التي تعيق الإنتاج والنقل والتوزيع من جهة أخرى، إضافةً إلى ما تواجهه الصادرات النفطية من استيلاء العصابات المسلحة على مناطق تحتوي على أهم حقول النفط.

ت- خروج رؤوس الأموال لعدد كبير من الصناعيين والتجار ورجال الأعمال، الذين قاموا بتأسيس أنشطة اقتصادية خارج سورية، مما أثر سلباً في الاقتصاد بشكل عام وعلى معدل البطالة بشكل خاص، وأدى إلى الدخول في الحلقة المفرغة للفقر.

لا ينفصل مفهوم التنمية الاقتصادية عن مفهوم إعادة الإعمار، حيث تسعى الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الفترة التي تلي استقلالها عن مستعمرها أو في مراحل تاريخية يحتاج فيها البلد المعني إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، أما إعادة الإعمار فهي الحاجة إلى إعادة البناء والتنمية في المرحلة التي تعقب غزو خارجي كما في حالة العراق، أو حرب أهلية كما في الحالة اللبنانية أو في مرحلة تعقب مؤامرة خارجية، كدعم عناصر متطرفة وإدخال إرهابيين إلى دولة ما بهدف التخريب، وتدمير البنية التحتية وتقويض الأمن فيه، كما في حالة الجمهورية العربية السورية، وستتم في ما يلي تسليط الضوء على بعض الجهود الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية والجهود الرامية إلى إعادة الإعمار، وهذه الجهود تشكل مهمة الدبلوماسية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الأزمة.

٢-١ - عودة سورية إلى المحافل الاقتصادية الدولية:

إن عملية إعادة الإعمار تتطلب عودة سورية إلى المحافل الاقتصادية الدولية والاستفادة من دعم الدول الصديقة، في تفعيل ملف انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من دعمها في المفاوضات المتعلقة بذلك.^١

^١ مأخوذة من الانترنت: وزير الاقتصاد يريد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، www.alwatan.sy

٢-٢ - تأمين التمويل اللازم لإعادة الإعمار:

يعد موضوع تأمين مصادر التمويل من أهم مواضيع إعادة الإعمار، سواء من خلال الاعتماد على المصادر المحلية، أو اللجوء إلى المصادر الخارجية، ولكل منها إيجابياتها وسلبياتها، إلا أن المصادر الخارجية تبقى هي الأهم، ومنها اللجوء إلى الاقتراض من الدول والمؤسسات المالية الصديقة، ومن إيجابياتها توفير السيولة التي تساعد على السرعة في إنجاز الأعمال، ومن مساوئها، رفع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإضافة عبء مالي كبير على الموازنة العامة للدولة مما يؤثر في التنمية لعقود قادمة، أما مساوئ الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، فغالباً ما تفرض هذه المؤسسات على الدول المقترضة، شروطاً اقتصادية صعبة وتنازلات سياسية تمس بالسيادة وتضع البلاد رهينة لهذه المؤسسات لمدة طويلة، وهذا الأمر لا يناسب سورية.^١

إن تأسيس بنك (التنمية) عام ٢٠١٣، برأسمال أولي يُعادل ٥٠ مليار دولار، من قبل دول البريكس جاء تحدياً لسياسات وشروط الإقراض لدى الصندوق والبنك الدوليين، والتي تُعد مجحفة ومتدخلّة بالنسبة للدول النامية، ومن الأهداف المعلنة لهذا البنك أن مساعده الاستثنائية لن تقتصر على أعضاء مجموعة البريكس، بل ستتعدى ذلك إلى الدول النامية والصاعدة ذات التوجه غير الرأسمالي الغربي مثل سورية، لجذبها ودعمها اقتصادياً وسياسياً.

وهذا البنك التنموي يُعد فرصة جيدة لسورية للحصول على جزء من التمويل المطلوب لعملية إعادة الإعمار، سواء من خلال القروض التقليدية أو فتح الاعتمادات، أو تمويل المشاريع التي تقوم بها جهات استثمارية حكومية أو خاصة من دول المجموعة - على غرار بناء الاتحاد السوفيتي لسد الفرات على سبيل المثال - وهذا ما يمكن أن يسمى القروض العينية، التي تميل إليها الشركات الصينية والروسية على وجه الخصوص، و تؤيده الجهات الحكومية السورية.

ويمكن أن تساهم الشركات النفطية في جنوب أفريقيا بالاستثمار في مجال إعادة الإعمار لان نهج الدبلوماسية السورية يتمثل في منح أولوية فرص الاستثمار للدول الصديقة.

وفيما يتعلق بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، فأنها لم تتأخر عن التمويل والتوريد وتقديم الدعم الممكن، ومثال ذلك الاعتمادات المصرفية التي وفرتها لسورية لتغطية توريدات سلعية خلال الفترة

^١ عاصي، لمياء: أولويات التنمية وإعادة الإعمار في سورية، arabic.rt.com

الماضية، مما يدل على إمكانية التعاون الاقتصادي والاستثماري والتمويلي بين سورية وإيران، خلال فترة إعادة الإعمار القادمة.^١

٢-٣- البحث عن أسواق جديدة للمنتجات السورية.

من الأمور المهمة المرتبطة بإعادة الإعمار، البحث عن أسواق جديدة، وأهمها أسواق دول أمريكا الجنوبية، فرغم كل العقبات التي مر بها الاقتصاد السوري خلال سنوات الماضية للأزمة ٢٠١١-٢٠١٥، إلا أنه حافظ على أسواق خارجية عديدة وما زال يصدر مواد ومنتجات وسلعاً متنوعة إلى تلك الدول، فحسب أرقام مؤسسة التجارة الخارجية، يبلغ إجمالي البضائع المستوردة من أكبر عشرة مصدرين خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٤، حوالي ٥٤٧,٤ مليار ليرة سورية، على حين يبلغ إجمالي الصادرات السورية لأكثر عشرة مستوردين نحو ٥٧,٧٧ مليار ليرة سورية خلال الفترة نفسها.^٢

وتأتي المهمة الأساسية للدبلوماسية الاقتصادية في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول أمريكا اللاتينية، في إطار البحث عن أسواق جديدة، والتي يجب أن تبدأ بصياغة إطار قانوني ينظم علاقات التعاون الاقتصادي، بكافة أشكاله التجارية والاستثمارية والمالية، وإحداث ملحقات تجارية سورية في بعض دولها، على أن تكون وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية هي المسؤولة عن عملها، بحيث يكون من مهامها إيجاد الآليات المناسبة لتبادل منتظم للمعلومات الاقتصادية عن الأسواق في هذه الدول وتحديد إمكانية التصدير إليها والاستيراد منها، ودراسة حالة الأسواق ومتطلباتها وكذلك الأنظمة التشريعية وغيرها من الوثائق القانونية الناظمة للتجارة الخارجية والاستثمار، وتنظيم الفعاليات التجارية التي تخدم زيادة التبادل التجاري بين سورية وهذه الدول.

كذلك يجب السعي لإنجاز اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة، والإسراع بوضع آلية التمويل وكافة الشروط اللازمة لتمويل صندوق التجارة ومشاريع الاستثمار المشتركة السورية الفنزويلية، والطلب من وزارة الخارجية والمغتربين والبعثات الدبلوماسية السورية في بعض دول أمريكا اللاتينية والبعثات الدبلوماسية الخاصة بهذه الدول في سورية، وأيضاً اتحادات الغرف وهيئة الاستثمار السورية، تزويد وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بما يلزم من القوانين والقرارات عن الاستثمار والتجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول، ويتطابق هذا مع الفرضية السادسة التي تقول أن للدبلوماسية

^١ مأخوذة من الانترنت، تحديات تمويل عملية إعادة الإعمار في سورية، albaathmedia.sy
^٢ مأخوذة من الانترنت، التجارة الخارجية: قيمة صادراتنا تشكل ١٠,٥% من مستورداتنا في ٧ أشهر، simplenews.com
^٣ مأخوذة من الانترنت، الاقتصاد السورية تعزز التعاون مع أمريكا اللاتينية، www.vitopress.com

الاقتصادية السورية أهمية إضافية في مرحلة إعادة الإعمار من أجل توفير التمويل اللازم وفتح أسواق جديدة للمنتج السوري.

٢-٤ - الدبلوماسية الاقتصادية المطلوبة لرفع العقوبات الاقتصادية عن سورية.

من المهم الحديث عن رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وكسرها كمقدمة ضرورية للبدء في إعادة الإعمار، ويمكن إيجاز أهم آثارها في سورية بـ :

١- انخفاض حجم التجارة الخارجية بين سورية وغيرها من الدول وحرمان الاقتصاد والشعب السوري من تصدير فائض إنتاجه ومنعه من استيراد ما يحتاجه، فالصادرات التي وصلت في سنوات ما قبل الأزمة إلى ١٤ مليار دولار عام ٢٠١٠ - بعد أن كانت ٣,٣ مليار دولار عام ١٩٩٩- تحولت من محرك رئيسي للاقتصاد وتمويل الموازنة، إلى مثبط للنمو بسبب القيود المفروضة عليها.

٢- تراجع كبير في معدلات نمو الناتج، توضحه المقارنة بين معدلات النمو ما قبل الأزمة التي سجلت ما يزيد على ٦% سنوياً بالمتوسط إلى نمو سالب (بمعدل -٣,٧% عام ٢٠١١ و- ١٨,٨% عام ٢٠١٢، وتراجع التكوين الرأسمالي من ٣٢٦ مليار إلى ١١٠ مليار مشكلاً حوالي ٧% من الناتج المحلي فقط.

٣- تراجع عائدات السياحة إلى أدنى مستوياتها بعد أن وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ٨,٣ مليار دولار.^١

إن هذه الآثار الاقتصادية الكبيرة تتطلب دبلوماسية اقتصادية خاصة للتخلص من العقوبات المفروضة عليها تتمثل بما يلي:

١- التقارب اقتصادياً مع الدول الصديقة لسورية- روسيا، الصين، وإيران، وغيرها- ورفع مستويات التبادل التجاري معها إلى مستوى العلاقات السياسية.

٢- تحول تجارة المصارف الرسمية إلى الشبكات المالية غير الرسمية، والتعامل بشكل أكبر من خلال إتمام الصفقات عن طريق تجارة المقايضة.

٣- التواصل مع رجال الأعمال السوريين في الخارج ومحاولة استعادتهم إلى سورية.

^١ الغزير، موسى: العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣-٢٤.

٤- التمسك بالإرادة والحقوق والعزيمة، وتعبئة الطاقات والإمكانات في سورية، وإصدار تشريعات خاصة واستثنائية تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية، وتشكل أساساً قوياً للدبلوماسية الاقتصادية.

٥- تنشيط العمل الدبلوماسي في المؤسسات والمحافل الدولية، فالعقوبات ظالمة وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، وحق الدول في التنمية وتحقيق الأمن والاستقرار.

٦- إن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية السورية في رفع العقوبات الاقتصادية يتطلب وجود ثقافة المتابعة والمحاسبة عن التردد في تنفيذ الاتفاقيات، كما يتطلب استراتيجية واضحة ومحددة لآلية التطبيق وطرق التنفيذ وتحديد الجدوى والعائدات الاقتصادية، وإعادة النظر في بعض الاتفاقيات الموقعة والتواصل مع الدول الصديقة التي لم تتجاوب مع الضغوطات الاقتصادية التي فرضها الغرب وأمريكا خلال الأزمة الحالية، وتحديد جهة مؤسساتية لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات أو تشكيل لجنة تضم في عضويتها كل الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ أي اتفاق ومتابعته باستمرار مع الطرف الآخر لاستثماره بالشكل الصحيح الذي يخدم المصلحة المتبادلة لكل الأطراف.

٢-٥ - المطالبة بالتعويض من الدول التي تسببت بعمليات التخريب والتدمير والسرقه.

في البداية لا بد من التعرف على الآثار الاقتصادية للإرهاب.

يشكل التخريب في البنية الأساسية أهم آثار الإرهاب، لأنها تعد من مقومات التنمية، وهذه البنية تتطلب أموالاً باهظة لإعادة بنائها وتعميرها، وهذا كله على حساب التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن التصدي للإرهاب ومحاربتة يحتاج إلى نفقات وتكاليف باهظة، كانت ستوجه إلى مشروعات تنموية فيما لو غاب هذا الإرهاب، ومن الخسائر الاقتصادية للإرهاب أنه يسبب خللاً في ميزانية الدولة التي تتعرض له، ويطرد رأس المال، حيث يهرب إلى أماكن أكثر أماناً، كما أن الإرهاب يؤدي إلى خلل في أسواق المال والبورصات، وارتفاع الأسعار، وظهور السوق السوداء وهروب الاستثمارات إلى الخارج وهذه الآثار جميعاً تقود إلى إعاقة التنمية الاقتصادية أو توقفها بشكل كامل.

وتدل الوقائع على أن معظم المخربين من جنسيات مختلفة ويتلقون دعماً من دول معروفة، مثل تركيا والسعودية وقطر والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها، ولديهم مكاتب تجنيد تنشط في كل الدول الأوروبية والمغرب العربي والدول الخليجية، ويتم نقلهم إلى تركيا والأردن ليخضعوا لدورات تدريب على السلاح ومن ثم يدخلون إلى سورية، وبهذا تعد الدول التي دعمت هذه المجموعات الإرهابية مسؤولة عنها، وعن كل ما تسببت به من أضرار في سورية.

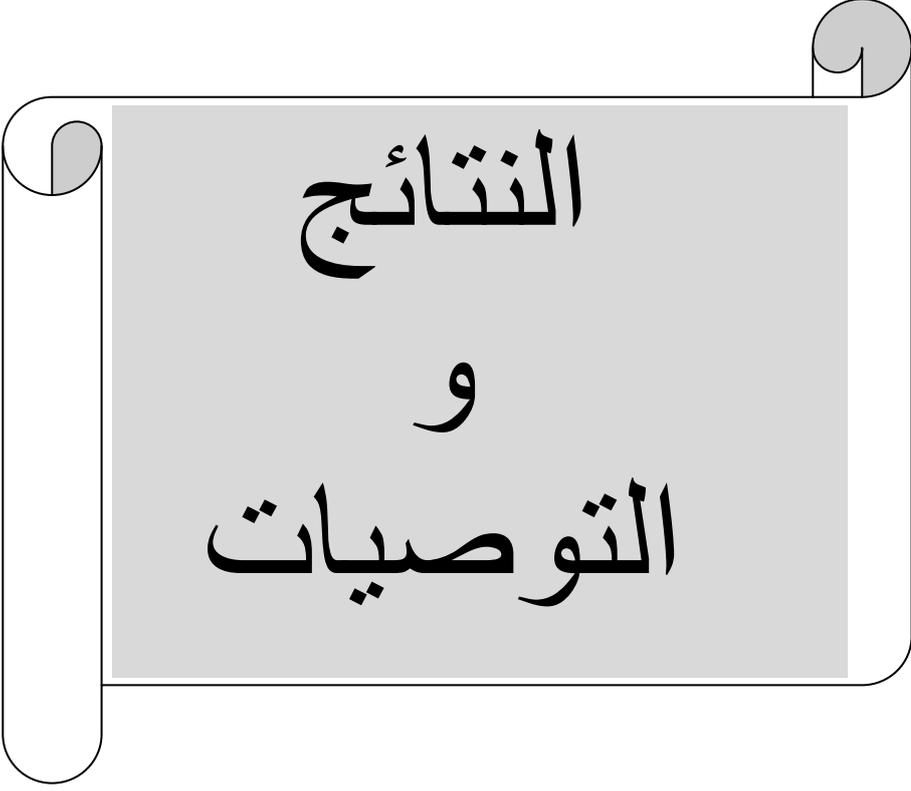
لذلك فهي مطالبة بالتعويض عن الأضرار في سورية، أسوةً بكثير من الحالات على مستوى العالم، فالعراق كان يدفع الى دولة الكويت تعويضات دورية بسبب احتلال صدام لهذه الدولة، وتدميره سنة ١٩٩٠، حيث تجاوز حجم هذه التعويضات ٥٠ مليار دولار، وعلى الرغم من سقوط نظام صدام فإن العراق مازال يدفع التعويضات.

من هنا يمكن لسورية أن تطالب هذه الدول بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بها جراء ما ارتكبته العصابات المدعومة منها، من عمليات قتل وتدمير طالت كل المدن السورية، وذلك استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة التي ألزمت دولاً كثيرةً بالتعويض بسبب أعمال قامت بها وترتب عليها ضرر لحق بدول أخرى، فحادثة لوكربي مثلاً، والتي وقعت في ١٩٨٨ واتهم بها مواطنون ليبيون ترتب عليها دفع ليبيا لنحو ثلاثة مليارات دولار كتعويض لذوي الضحايا ممن كانوا في تلك الطائرة.

وهذا الأمر يتطلب إعداد ملف خاص بالأعمال الإرهابية التي تعرضت لها سورية، يتضمن حجم الخسائر وحجم التعويضات المطلوبة، وهنا يمكن للدبلوماسية السورية أن تستعين بمحاميين دوليين لتولي هذه المهمة ذات الطبيعة القانونية والسياسية والاقتصادية.^١

وفي نهاية هذا الفصل يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية السورية، تمكنت بحدود معقولة من أداء واجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الفترة التي سبقت الأزمة، من خلال تعزيز وجود المنتج السوري في الأسواق العالمية وجذب السياح والتواصل مع المغتربين السوريين، وغير ذلك من أهدافها، عبر تعزيز التعاون بين حلقاتها من مواطنين مقيمين ومغتربين سوريين ورجال أعمال وطنيين وهيئات ووزارات مختصة وقرارات حكومية ومراسيم رئاسية، مما ساهم في اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم تنشيط الاقتصاد، وتسهيل التجارة وإصلاح السياسات المالية والنقدية والضريبية والجمركية وتطوير القطاع المصرفي وتحرير الخدمات المالية، من أجل تلبية احتياجات التنمية في ظل العقوبات المفروضة عليها، وتعرضها للمؤامرة الكونية، التي استهدفت أمنها ومؤسساتها، إلا أن تضحيات أبطال الجيش العربي السوري، وصمود المواطن السوري، شكلا عامل الأساس للانطلاق من جديد في دبلوماسية اقتصادية، سيكون هدفها الأول هو إعادة بناء سورية.

^١ سرحان، عباس: مسؤوليات الدول الداعمة للإرهاب وحقوق الدول المتضررة، موقع الإمام الشيرازي، www.alshirazi.com



النتائج

و

التوصيات

• النتائج والتوصيات:

أ- النتائج:

١- لا يوجد جهة مختصة تقوم بعمل الدبلوماسية الاقتصادية السورية، وليس هناك مبادئ مكتوبة أو معلنة لها، إلا أنها تتحقق من خلال مجموعة من المؤسسات والوزارات، أهمها هيئة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

٢- تشكل التنمية الاقتصادية مطلباً ملحاً للدول النامية من أجل القضاء على الفقر والجهل، فتسعى كل دولة لتحقيقها، وفقاً لخط تنموي معين، ينسجم مع توجهاتها التنموية.

٣- تُستخدم الدبلوماسية الاقتصادية من قبل الأطراف الدولية القوية كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، من خلال الضغط على أطراف دولية أقل قوة مما ينتج عنها تحقيق مصالح الأطراف القوية، على حساب التنمية للأطراف الأقل قوة.

٤- تشكل الدبلوماسية الاقتصادية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، يتم من خلالها السعي لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، أو عقد معاهدات واتفاقيات اقتصادية تؤدي إلى دخول دولة ما في كتل اقتصادي أو منطقة تجارة حرة أو غير ذلك.

٥- تطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من مفهوم تقليدي يعتمد على دور الدولة والملحقين التجاريين التابعين لها في الخارج، ليصبح عملية متكاملة تشارك فيها كل الوزارات والهيئات بالإضافة إلى الإعلام والقطاع الخاص.

٦- تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية دوراً في التنمية الاقتصادية، لا يمكن قياس أثره كمياً، أو من خلال مؤشرات محددة، لكن يمكن الاستدلال عليه من خلال حالات دولية كثيرة.

٧- تنقسم الدبلوماسية الاقتصادية إلى نوعين، دبلوماسية مساعدات اقتصادية - تتضمن المنح والقروض وشطب الديون وغير ذلك الكثير- ودبلوماسية عقوبات اقتصادية - تتضمن حظراً اقتصادياً أو مقاطعة اقتصادية وغير ذلك-.

٨- تؤدي دبلوماسية المساعدات الاقتصادية دوراً في التنمية الاقتصادية للدول المتلقية يختلف من دولة إلى أخرى، فقد استفادت دول من هذه المساعدات، بينما أخفقت دول أخرى في الاستفادة منها، ويعود ذلك إلى عوامل ترتبط بالدول المتلقية للمساعدات.

٩- تؤدي دبلوماسية العقوبات إلى آثارٍ سلبيةٍ في التنمية الاقتصادية بشكل عام، إلا أنها في بعض الحالات، يكون لها أثر تنموي عندما تشكل دافعاً لتطوير بدائل مناسبة، وتشجيع التصنيع المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

١٠- تتنوع الدبلوماسية الاقتصادية بين ثنائية تعتمد على علاقات اقتصادية لدولتين، وبين دبلوماسية متعددة الأطراف تضم منظمات ودول كثيرة، بهدف تحقيق مصالح سياسية واقتصادية.

١١- الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف أفضل للدول النامية، لأن شروطها أقل حدة من الدبلوماسية الثنائية، حيث تعتمد إلى حد ما على التفاوض بين دبلوماسيين محليين ودبلوماسيين المنظمات، وتأخذ طابع التعاون الاقتصادي.

١٢- كان للدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد السوفييتي سابقاً، أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية في الدول التي ساعدها، حيث أقام مشاريع البنية التحتية اللازمة لانطلاق عملية التنمية، وقدم لها السلاح اللازم لتحقيق أمنها الداخلي والخارجي.

١٣- تعتمد الصين على دبلوماسية اقتصادية عمادها التعاون من أجل التنمية، خلافاً للدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية التي تنتهج دبلوماسية العقوبات في سلوكها الدبلوماسي.

١٤- للدبلوماسية الاقتصادية أوجه كثيرة فبعضها يؤثر إلى حدٍ ما بشكل إيجابي في التنمية، كالتكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية والشراكات الاقتصادية، وبعضها يؤثر بشكل سلبي مثل الحظر الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية.

١٥- للإعلام دورٌ إيجابي في التنمية الاقتصادية، يتمثل في نشر آخر التشريعات الاقتصادية، ونشر صورة حسنة عن الدولة، ويساهم في جذب الاستثمارات، ومواجهة الدعاية الخارجية التي تؤثر على سمعة الدولة وعلى السياحة فيها.

١٦- ساهم كل من الإعلام السوري والمغتربين السوريين في الدبلوماسية الاقتصادية، مما زاد في أعداد السياح الوافدين إلى سورية، وتنشيط الحركة السياحية فيها في السنوات التي سبقت المؤامرة على سورية، فكان لذلك آثار إيجابية في التنمية فيها.

ب- التوصيات:

١- على الدول الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية انتهاج أسلوبها الخاص، المبتكر من صميم واقعها الاقتصادي وظروفها السياسية، والاستفادة من نماذج التنمية الاقتصادية الناجحة لدول سبقتها في ذلك.

٢- لما كانت كل نظرية اقتصادية تحاكي واقع اقتصادي معين، وهذا الواقع متحرك وغير ساكن، فيجب على الدول، إتباع نظرية متناسبة معه، بمعنى تطويرها بما يتناسب مع واقع الدولة المعنية، في إطار الاقتصاد العالمي، والاستفادة ما أمكن من ميزات التنافسية.

٣- لا بد من تطوير عمل الدبلوماسية الاقتصادية لكل الدول وخاصةً النامية بحيث تصبح أكثر خبرة ودراية في مواضيع وأسلوب التفاوض الاقتصادي لدخول تكتل ما أو إقامة شراكة ما، مما يساهم في تعظيم الفوائد المرجوة، وتجنب الأخطاء في هذا التفاوض.

٤- بما أن الدبلوماسية الاقتصادية تطورت وأصبحت تشترك فيها قطاعات وهيئات لم تكن موجودة سابقاً كالإعلام والقطاع الخاص وغيرها، فيجب رفع كفاءة وتطوير عمل العناصر الجديدة في الدبلوماسية الاقتصادية بالشكل المطلوب.

٥- يجب على الدول إيجاد صيغ دبلوماسية اقتصادية مناسبة تساهم في الحصول على المساعدات بشروط مقبولة، ومواجهة العقوبات الاقتصادية في إطار دبلوماسي مناسب.

٦- ينبغي أن تحول الدول المعاقبة، العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها إلى فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع التصنيع المحلي، والاعتماد على الموارد الذاتية.

٧- على الدول أن تحاول قدر الإمكان أن تكون عضواً في كل المنظمات والأحلاف والتكتلات الاقتصادية، لأن تواجدها ضمنها في إطار دبلوماسية اقتصادية متعددة الأطراف له فوائد أكبر من تلك الثنائية وخصوصاً في ظل العولمة الاقتصادية.

٨- على الدول الساعية لتحقيق تنميتها الاقتصادية التوجه نحو الدول الأقطاب، التي تدعم العدالة الدولية وتلتزم بالمواثيق الدولية، وذلك من أجل الحصول على قروض معينة، أو جذب استثمارات هذه الدولة، أو ضمان مساعدتها في المحافل الدولية.

٩- لا بد أن تؤسس الدبلوماسية الاقتصادية في الدول المختلفة، على أسس السلم والأمن الدوليين في إطار شراكات اقتصادية وتعاون اقتصادي وتنمية مشتركة وغير ذلك، وأن تبتعد عن الدخول في صراعات اقتصادية إلا في إطار الدفاع عن النفس والمعاملة بالمثل.

١٠- يعد الإعلام في الوقت الحاضر أهم عناصر الدبلوماسية الاقتصادية وأكثرها تأثيراً، لذلك يجب تطويره بشكل عام وخصوصاً الإعلام الاقتصادي، بما يخدم الدولة في جذب السياح والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

١١- من المهم فصل عمل الدبلوماسية الاقتصادية في سورية عن وزارة الخارجية، لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والهيئات ذات الصلة، لأنها الأقدر على تحقيق نجاحات في جذب الاستثمارات والسياح وفهم مواضيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية التي توقعها سورية.

١٢- من المفيد افتتاح دائرة للدبلوماسية الاقتصادية يتكون عناصرها من اقتصاديين مختصين في مجال الاقتصاد الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية، يكون عملها تنظيماً للوزارات والهيئات التي تمارس الدبلوماسية الاقتصادية في سورية، بالإضافة إلى تأهيل الكوادر المطلوبة.

١٣- يجب افتتاح قناة فضائية تلفزيونية اقتصادية سورية، ناطقة باللغات العالمية الأكثر انتشاراً، يكون هدفها الترويج للاستثمار والسياحة واستقطاب المغتربين السوريين.

١٤- ينبغي فصل المبادئ السياسية عن عمل الدبلوماسية الاقتصادية السورية، وخصوصاً التعامل مع بعض الدول العربية والإقليمية التي عملت ضد سورية، وتعزيز مبدأ التوجه شرقاً، لأنه يمثل فكرة واقعية، تكون منطلقاً لعمل الدبلوماسية الاقتصادية السورية في التنمية وإعادة الإعمار.



المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب العربية

- ١- الجباري، أكبر عمر محي الدين: التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة، عمان، ٢٠٠٩.
- ٢- الدوري، محمد أحمد: التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٧.
- ٣- العيساوي، عبد الكريم جابر: التمويل الدولي، منشورات دار الصفاء، عمان، ٢٠١٢.
- ٤- العبيدي، فاضل محمد: البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
- ٥- بلحناشي، زليخة: التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٧.
- ٦- حبيب، كاظم: مفهوم التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ٢٠٠٤.
- ٧- صقر، أحمد صقر: التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ٢٠٠٤.
- ٨- عثمانة، صلاح: التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج، مؤسسة دار العلماء، أربد، ١٩٩٧.
- ٩- عبد الرزاق، محمود: قضايا تاريخية معاصرة في التمويل الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.
- ١٠- عبيكان، عبد العزيز بن ناصر: الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والفرنصلية في القانون الدولي، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، ٢٠٠٧.
- ١١- عبد الخالق، عبد الرحمن: أضواء على أوضاعنا السياسية، دار القلم، الكويت، ١٩٧٨.
- ١٢- عجمية، محمد عبد العزيز: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.
- ١٣- فرانكل، جوزيف: العلاقات الدولية، تهامة للنشر، جدة، ١٩٨٤.

ثانياً- الأطروحات العلمية:

- ١- البياتي، رشيد فارس: التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، الأكاديمية العربية في الدنمرك، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٨.
- ٢- الزايد، سارة عبد اللطيف سعود: المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان ٢٠١٢.
- ٣- الزهراني، بندر بن سالم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض ٢٠٠٤.
- ٤- المشهراوي، أحمد حسين: تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ٢٠٠٣.

- ٥- العجمي، مبارك سعيد عوض: المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان ٢٠١١.
- ٦- بعداش، عبد الكريم: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.
- ٧- جديد، محمود: العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لسورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
- ٨- جمعون، نوال: دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥.
- ٩- زوزي، محمد: تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٠.
- ١٠- سمير، قط: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقية: فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، ٢٠٠٨.
- ١١- مرعي، طارق محمد: دور المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
- ١٢- عبد العال، أنور محمود، الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورها في الإصلاح الاقتصادي ١٩٧٥-١٩٩٦ رسالة ماجستير. www.alukah.net
- ١٣- مقروس، كمال: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر ٢٠١٣.

ثالثاً- تقارير وندوات ومؤتمرات:

- ١- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٨، الشركات غير الوطنية وتحديات البنية التحتية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٨.
- ٢- وثيقة قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ في ٢٥ آب ١٩٩٠ www.moqatel.com
- ٣- الدراسة الاستقصائية لوفاة الأمهات والأطفال في العراق منذ عام ١٩٩٠-١٩٩٩ www.unicef.org
- ٤- دراسة أعدها مكتب قناة الميادين في واشنطن: بعنوان موازنة فوائد وكلفة فرض العقوبات الدولية ضد إيران، www.almayadeen.net
- ٥- مؤتمر التعاون العربي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثره على تعزيز الاقتصاديات العربية، موقع اتحاد المصارف العربية، www.uabonline.org
- ٦- تقرير عن المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد رقم ١٥- في البرازيل ٢٠١٢، m.ahewar.org

- ٧- دائرة الدراسات في غرفة تجارة دمشق، دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، www.dcc-sy.com
- ٨- هيئة تخطيط الدولة، تقرير حول العلاقات بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية الهند، wikileaks.org
- ٩- قسم الدراسات في غرفة تجارة دمشق، دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية الصين الشعبية، www.dcc-sy.com
- ١٠- جمعية العلوم الاقتصادية السورية، التجارة والاقتصاد في اتفاقية الشراكة السورية - الأوروبية، www.mafhum.com
- ١١- سراقبي، محمد: السياسات المحفزة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية، www.mafhoum.com
- ١٢- نبيل سكر، الإصلاح الاقتصادي في سورية، www.mafhoum.com
- ١٣- تقرير مركز السياسات الزراعية، ٢٠٠٢، www.napcsyr.ne

رابعاً - مجلات ودوريات:

- ١- ابو دوح، محمد عمر: إمكانيات التناسق بين التنمية الاقتصادية، وعدالة توزيع الدخل، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢، المجلد ٤٤، سبتمبر، ٢٠٠٧.
- ٢- ادم، محمد: غسيل الأموال القذرة، مجلة النبأ العدد ٦٢، تشرين الأول، ٢٠٠١، www.annabaa.org
- ٣- أوسي، علاء: العلاقات السورية الروسية تنسيق دائم وتعاون مستمر، جريدة النور، العدد ٦٤٧، ٢٢ تشرين الأول، ٢٠١٤.
- ٤- البطاط، منتظر سعد: التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصاديات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢١، المجلد الخامس، حزيران، ٢٠٠٨.
- ٥- الجابري، ستار جبار: العلاقات العراقية السورية، دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، دراسات دولية، العدد ٣٣، ٢٠٠٧.
- ٦- الجندي، خزامى: الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الثاني، ٢٠١٠.
- ٧- الطفيل، سليمان: المعركة الاقتصادية القادمة وضرورة الأمن الاقتصادي، موقع جريدة الرياض. www.arriadh.com
- ٨- العجرمي، فايز: قانون دامتو، لعبة انتخابية، الشرق الأوسط، تشرين الأول، العدد ٨٧٠٨، ٢٠٠٢.
- ٩- المصمودي، مصطفى: النظام الإعلامي الجديد، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥.

- ١٠- جميلة، الجوزي: التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد ٥٥، ٢٠٠٤.
- ١١- جريدة الاقتصادية، العقوبات الاقتصادية على سورية وخريطة طريق لمواجهتها، www.iqtisadia.com
- ١٢- جواد، عباس ناجي: دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠٠٥.
- ١٣- حداد، حامد عبيد: التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي، دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٩٩، ٢٠١٢.
- ١٤- خالدة، ذنون مرعي: الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية والقانونية، العدد ٩، السنة ٣، ٢٠١١.
- ١٥- خدا، فوزية كرم: التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، بغداد، ٢٠١٢.
- ١٦- خزار، فهد مزبان: الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، عدد ١٥، آذار، ٢٠١٢.
- ١٧- زعزوع، زينب عباس: دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، نيسان، ٢٠١٢.
- ١٨- سالم، تقي عبد: مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٨، ٢٠١١.
- ١٩- سعدي، يحيى: مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، ٢٠١٣.
- ٢٠- عبد الله، خبابة: انعكاسات غسل الأموال على التنمية في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٣٦، ٢٠١٣.
- ٢١- عبد العظيم، مجدي: غسل الأموال جريمة تكبد الاقتصاد العالمي خسائر فادحة، صحيفة ١٤ أكتوبر، العدد ١٤٠١٢، ٢٣ شباط، ٢٠٠٨.
- ٢٢- علي، هيام: وفد اقتصادي فلسطيني يبحث في دمشق تعزيز العلاقات التجارية مع سورية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٢٧٨٣٠٨، آب، ٢٠٠١.
- ٢٣- غزالة، عهد: تطور العلاقات السورية مع دول الجوار، ورقة عمل مقدمة إلى احتفالية جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق ٢٠٠٥.
- ٢٤- مجلة البنك والمستثمر، سوق الاستثمار السياحي في سورية عدد ٦٢، كانون الثاني ٢٠٠٥.

- ٢٥- محمد، شريفة فاضل: العلاقات الصينية المصرية بين الاستمرارية والتغيير ٢٠٠٣-٢٠١٣، المستقبل العربي، العدد ٤٢٠، ٢٠١٤.
- ٢٦- نهى فوزي منصور، دور صناديق التمويل العربية في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، www.mof.gov.eg

خامساً- مواقع الكترونية:

- ١- بخاري، عبلة عبد الحميد: التنمية والتخطيط الاقتصادي، خصائص الدول الأقل نمواً، www.kau.edu
- ٢- نظريات التنمية الاقتصادية، الموسوعة الحرة، ar.wikipedia.org
- ٣- تمويل التنمية الاقتصادية، site.iugaza.edu ite.iugaza.edu
- ٤- أبو عبا، سعيد: الدبلوماسية تاريخها مؤسستها، www.docs-google.com
- ٥- خميس، حنان، تاريخ الدبلوماسية www.ao-academy.org
- ٦- وهبان، أحمد: محاضرة في العلاقات الدولية في الإسلام، faculty.ksu.edu
- ٧- موقع وكالة الأنباء الكويتية، الدبلوماسية الاقتصادية: مفهوم جديد لوزارة الخارجية هدفه تسويق الكويت كمركز مالي، ww.kuna.net.kw
- ٨- الدبلوماسية الاقتصادية سيف ذو حدين، www.arabsino.com/article
- ٩- احمد السيد نجار، الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية نماذج التسلط، digital.ahram.org
- ١٠- الشمري، حسين عباس: برنامج التثبيث الاقتصادي، www.uobabylon.edu.iq
- ١١- حوراني، أكرم: التعاون الاقتصادي الدولي www.marefa.org
- ١٢- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عرض كتاب: أمريكا تريد والله فعال لما يريد www.alzaytouna.net
- ١٣- إبراهيم نوار: المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي، digital.ahram.org
- ١٤- الدبلوماسية الصينية تشانغ تشينغمين، www.thatsbooks.com
- ١٥- أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته ١٩٩١-٢٠١٠ democraticac.de
- ١٦- الصين تعزز تعميق وتوسيع دبلوماسيتها الاقتصادية، alkhaleejiahnews.com
- ١٧- الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، parabic.cri.cn
- ١٨- تحليل إخباري: الدبلوماسية الاقتصادية للصين مريحة لجميع الأطراف، arabic.china.org.cn
- ١٩- طلعت رميح: الصين إلى إفريقيا. لماذا؟ جريدة الشرق، www.al-sharq.com
- ٢٠- الصين تزيح أمريكا من تجارة إفريقيا، www.alwafd.org
- ٢١- باكير، علي حسين: دبلوماسية الصين النفطية، الأبعاد والانعكاسات: koha.fccsudan.org

- ٢٢- تشانغ تشينغمين، الدبلوماسية الصينية، www.thatsbooks.com
- ٢٣- السعودية تقدم نموذجاً في المساعدات الاقتصادية والإنسانية والقروض للعالمين العربي والإسلامي classic.aawsat.com
- ٢٤- جهاد، يوسف عبد الرحمن: العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان- مركز دراسات أمان www.ammanjordan.org
- ٢٥- هزيمة قانون داماتو في إيران، www.onislam.net
- ٢٦- اللباد، مصطفى، العقوبات المفروضة على إيران، www.marefa.org
- ٢٧- مخيمر، ايمان ابو زيد، استراتيجية الضغط وتقويم أثر العقوبات الدولية في مسار طهران النووي، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، www.democraticac.de
- ٢٨- عبد المؤمن، محمد السيد، الاقتصاد الإيراني في مواجهة العقوبات، Digital.ahram.org.eg
- ٢٩- موسوعة الرشيد، العقوبات الاقتصادية وأثرها على إيران، www.alrashed.net
- ٣٠- النجار، احمد السيد، العقوبات الاقتصادية على إيران: من يعاقب من؟، ahramonline.org
- ٣١- نعناع، عبد القادر، دور العامل الاقتصادي في اتفاق جنيف النووي، www.albasrah.net
- ٣٢- الغرير، موسى: مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية، furat.alwehda.gov.sy
- ٣٣- عبد الخالق، جودة: المساعدات الاقتصادية للدولة المتخلفة، digital.ahram.org
- ٣٤- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن: المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير، www.startimes.co
- ٣٥- المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، www.startimes.com
- ٣٦- عبد المجيد، محمد حافظ: الحرب على الإرهاب، والمساعدات الأمريكية لباكستان، digital.ahram.org
- ٣٧- وكالة رويترز، هيئة رقابية مستقلة، المعونات لأفغانستان غير فعالة، ara.reuters.com
- ٣٨- فايد، عمار احمد: المعونة الأمريكية لمصر من كامب ديفيد إلى ثورة يناير، rouyaturkiyyah.com
- ٣٩- الحارثي، محمد فهد: هل يكرهوننا، www.albayan.ae
- ٤٠- إدارة الديون الخارجية، www.arab-api.org
- ٤١- نعوش، صباح: إعادة جدولة الديون الخارجية، www.aljazeera.net
- ٤٢- نادي باريس، الموسوعة الحرة، ar.wikipedia.org
- ٤٣- ظاهرة الاقتراض الخارجي، www.kl28.com
- ٤٤- تشن، لي: التعاون المتكافئ بين دول بريكس يصب في مصلحة الاقتصاد العالمي، arapic.china.org.cn
- ٤٥- ويلدمان، جيرمي: الم يحن الوقت بعد لدفن نموذج أوسلو، www.al-shabaka.org

- ٤٦- عامر، عادل: المعونة الأمريكية لمصر معونة الخضوع والإذلال، www.akgbaralyom.net
- ٤٧- موقع وزارة البترول المصرية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). www.petroileum.gov
- ٤٨- الشمراني، خالد بن عبدالله: المقاطعة الاقتصادية، www.saqid.net
- ٤٩- الرشودي، تركي بن عبدالله، المقاطعة الاقتصادية وأحكامها في الفقه الإسلامي، www.kantakji.com
- ٥٠- التجسس الاقتصادي، جريدة الاتحاد الاشتراكي، www.maghress.com
- ٥١- ماجد عباس محمود، وسائل الإعلام لتكنولوجيا الاتصال الحديثة وأثرها في صناعة السياحة، www.grenc.com
- ٥٢- صقر، طاهر هشام: صناعة السياحة في ماليزيا، www.digital.ahram.gov
- ٥٣- البني، رغد: الإعلام السياحي، وسائله مزاياه، أنواعه، www.syria-news.com
- ٥٤- الجبوري، إياد: الترويج الاستثماري.. منهج علمي و عمل دؤوب، beladitoday.com
- ٥٥- الربيع، محمد: الإعلام الاقتصادي وسيلة مهمة لجذب الاستثمار ورؤوس الأموال، www.dostor.org
- ٥٦- علي، عدي عزيز- حياة عبد الرزاق: (الترويج الاستثماري - تجارب دول مختارة - مع إشارة إلى العراق)، www.investdiw.gov
- ٥٧- نبذة حول إدارة الاستثمار، موقع وزارة الاقتصاد الإماراتية، www.economy.gov
- ٥٨- البصيلي، عبدالله: الملحقيات التجارية السعودية تتأهب لمرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية مع العالم، www.aleqt.com
- ٥٩- اتجاهات إستراتيجية، التسويق والترويج السياحي، www.yementourism.com
- ٦٠- غسيل الأموال على المستوى الدولي، الأسباب المخاطر، طرق المعالجة، www.startimes.com
- ٦١- الآثار الاقتصادية للمخدرات، www.moqatel.com
- ٦٢- تجارة قذرة رأسمالها ترليون دولار سنوياً، غسل الأموال جريمة تكبد الاقتصاد العالمي خسائر فادحة، جريدة أخبار الخليج، www.akpar-alkhaleej.com
- ٦٣- احمد، حسن رائد: جريمة غسل الأموال في التشريع العراقي، pogar.org
- ٦٤- قانون غسيل الأموال المصري في ضوء معايير الشرعية وجدلية العولمة، www.meatpeace.org
- ٦٥- الدروبي، محمد سهيل: جرائم غسيل الأموال ومكافحتها. Iefpedia.com
- ٦٦- السعد، صالح، أضرار ومخاطر غسل الأموال، مركز الإعلام الأمني www.policemc.gov
- ٦٧- التنمية الاقتصادية والمخدرات غير المشروعة موقع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، www.incb.org
- ٦٨- اكبر علي، زهير: مكافحة غسيل الأموال، www.cbi.iq

- ٦٩- أبو هدمة، عبد اللطيف محمد: مشكلة المخدرات وأبعادها الدولية على الأمن القومي والتنمية،
www.aladel.gov
- ٧٠- التنمية الاقتصادية والمخدرات غير المشروعة، موقع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات،
www.incb.org
- ٧١- رجب، احمد: المخدرات وأضرارها ومخاطرها على الفرد والمجتمع،
www.wehda.alwehda.gov.sy
- ٧٢- البدائية، نياب، مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية،
www.mutah, edu.edu
- ٧٣- تجارة تهريب المهاجرين تدر ٧ مليار دولار سنوياً- أخبار سكاى نيوز،
www.skynewsarabia.com
- ٧٤- الجابري، عبدالله بن حاسن، الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابه، أثاره وعلاجه،
faculty.sau.edu.sa
- ٧٥- الفساد، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، www.aldemokrati.org
- ٧٦- براندولينو وديفيد لونا: معالجة الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية.
iipdigital.usembassy.gov
- ٧٧- الفساد الاقتصادي، www.shaffalibya.com
- ٧٨- عصفور، صالح: مقالة في مجلة المستثمرون، mosqcc.com
- ٧٩- أيوب، ضياء اللاجئين الفلسطينيين في سورية، جريدة حق العودة عدد٤٧، www.badil.org
- ٨٠- الجوار، عراقيون في سورية: المساعدات التي نستلمها قليلة، www.aljewar.org
- ٨١- سيريانيز، سورية ولبنان توقعان ١٧ اتفاقية ومذكرة في مختلف المجالات، -www.syria-
news.com
- ٨٢- الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية: تعزيز التكامل الاقتصادي العربي،
www.dp-news.com
- ٨٣- سيريانيز، سورية وتركيا توقعان ١١ اتفاقية في مجالات الطاقة والمصارف والأمن والإسكان،
www.syria-news.com
- ٨٤- جريدة الاتحاد، الأسد يؤكد أهمية التكامل الاقتصادي بين سورية وتركيا والعراق وإيران،
www.alithad.com
- ٨٥- الحدث السوري، الأسد: الشعب السوري يرحب باستعداد إيران للمساهمة في ملف إعادة الأعمار،
www.alhadathnews.net
- ٨٦- سورية وإيران تتفقان على توقيع اتفاقية بقيمة ٤,٣ مليون دولار، Syria-news.com
- ٨٧- جريدة الوطن، الصادرات السورية إلى دول البريكس الأقل رغم العلاقات الجيدة بين الطرفين،
www.alwatan.dy
- ٨٨- العلاقات السورية -الروسية في تطور مستمر وحجم التبادل التجاري تجاوز ملياري دولار،
www.rtv.gov.sy

- ٨٩- الصاوي، عبد الحافظ، العلاقات الاقتصادية بين روسيا وسورية، www.aljazeera.net
- ٩٠- سورية وجنوب إفريقيا، اتفاقية تعاون مع أكبر منتج للذهب والبلاتين في العالم، tishreen.news.sy
- ٩١- سلمان، حيان، وزارة الاقتصاد: نسعى لإيجاد حلول لمشكلة الحوالات بين سورية وروسيا، www.champress.net
- ٩٢- عثمان، محمد: استثمارات روسيا في سوريا نحو ١٩ مليار دولار، wwwsyrianef.org
- ٩٣- كنعو، غياث: الزيارة الإستراتيجية للسيد الرئيس بشار الأسد إلى روسيا الاتحادية، www.baath-party.org
- ٩٤- احمد، فادي: العلاقات السورية الروسية تاريخ طويل من التنسيق الشامل، sana.sy
- ٩٥- حمور، مازن: التواجد السوري في الأسواق الروسية هو استراتيجي وواقعي، Arabic.ruur.ru
- ٩٦- روسيا في عيدها الوطني ازدهار داخلي وصدارة للمشهد العالمي، www.thawraonline.sy
- ٩٧- موقع وزارة الخارجية الصينية، مباحثات الرئيس هو جينتاو مع الرئيس بشار الأسد، www.fmprc.gov
- ٩٨- جميل، قدري: التوجه شرقاً هو شعار استراتيجي للحكومة السورية، anbamoscow.com
- ٩٩- سيربانيوز: سورية وفنزويلا توقعان اتفاقية لتأسيس شركة لإنتاج وتسويق الزيتون، Syria-news
- ١٠٠- مليارات دولار حجم التبادل التجاري بين سوريا وروسيا، jpnews-sy.com
- ١٠١- لقاء مع الدكتور حيان سلمان: سورية تسعى للدخول في عضوية الاتحاد الجمركي الأوراسي، arabic.ruvr.ru
- ١٠٢- حول اتفاقية الشراكة السورية الأوربية، موقع حزب البعث العربي الاشتراكي، www.baath-party.org
- ١٠٣- الاستثمار الأجنبي في سورية يسجل ٧٧ مليار ليرة في عام ٢٠١٠، wwwchampress.net
- ١٠٤- شباط، عبد الهادي: التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، tishreen.news.com
- ١٠٥- وزير الاقتصاد يريد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، www.alwatan.sy
- ١٠٦- لمياء عاصي، أولويات التنمية وإعادة الأعمار في سورية، arabic.rt.com
- ١٠٧- تحديات تمويل عملية إعادة الأعمار في سورية، albaathmedia.sy
- ١٠٨- التجارة الخارجية: قيمة صادراتنا تشكل 10,5% من مستورداتنا في ٧ أشهر، simplenews.com
- ١٠٩- الاقتصاد السورية تعزز التعاون مع أمريكا اللاتينية، www.vitopress.com
- ١١٠- حرفوش، تغريد: الصناعات السياحية في سورية، rep-eye.com
- ١١١- جعفر، هيثم: أهمية السياحة في سورية وواقعها، jamahir.alwehda.gov
- ١١٢- موقع وزارة السياحة، www.syriatourism.org

- ١١٣- وزارة المغتربين تصدر التوصيات التنفيذية لمؤتمر المغتربين السوريين الثاني - syria-news.com
- ١١٤- الاقتصادي، بتمويل مغتربين سوريين، افتتاح مبنى طبي يتبع لمشفى القلمون sy.aliqtisadi.com
- ١١٥- برنامج توكتن في سورية، نقل المعرفة عن طريق المغتربين السوريين، wikileaks.org syria
- ١١٦- شبكة الآغا خان للتنمية - سورية، www.akdn.org
- ١١٧- شام تايمز، المركزي يعرض على التجار التعامل مع بنكين لتمويل مستورداتهم وتقديم التسهيلات الكاملة لهم www.chamtimes
- ١١٨- مدير عام سوري يتطلع لإقامة بيت سوري في الخارج لتصدير الحضارة عبر الصادرات، www.syriasteps.com
- ١١٩- موقع هيئة تنمية وترويج الصادرات، www.edpa.gov.sy
- ١٢٠- المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠٠٩، edpa.gov.sy
- ١٢١- عنبر، علي: دور الإعلام في الترويج الاقتصادي، Syria-news.com
- ١٢٢- مرسوم تشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠١٠، www.bangecenterle.sy
- ١٢٣- المرسوم التشريعي رقم ٨١ للعام ٢٠١٠ القاضي بتأسيس الشركة السورية للاستثمار، parliament.sy
- ١٢٤- شام تايمز، الحكومة تقرر مشروع قانون الشركات الجديد بهدف تبسيط إجراءات تأسيس الشركات www.chamtimes
- ١٢٥- نقطة تجارة سورية الدولية، موقع هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية، www.edpa.gov.sy
- ١٢٦- موقع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون www.artv.gov.sy

المرجع الأجنبية:

A-BOOKS:

1-

B-ARTICLES:

1- ABEL ESCRIBÀ-FOLCH,(2010), dealing with tyranny: international, sanctions and the survival of authoritarian, rulers, international studies quarterly.

2- CAMELIA MINOIU AND SANJAY G. REDDY,(2009), development aid and economic growth: a positive long-run relation, imf working paper, imf institute.

3- CARONNA, PAOLO,(2007), effective foreign aid, economic intonation and subsidiarity, lessons from europe discussion paper series, geneva.

4- COLLINS, ^{STEPHEN},(2009), the efficacy of economic sanctions, economic sanctions and american foreign policy in the unipolar era, **kennesaw state university**.

5- DAHAL, MADAN KUMAR(2008), development through economic diplomacy, institute of foreign affairs (ifa), kathmandu, nepal.

6- DIANNE E. RENNACK: IRAN,(2014), u.s. economic sanctions and the authority to lift restrictions specialist in foreign policy legislation, crs.

7- DIANNE E. RENNACK:(2011): korea north economic sanctions, report for congress, crs.

8- ESCRIBÀ-FOLCH, ABEL,(2008), dealing with tyranny:international sanctions and autocrats' duration, (institut barcelona d'estudis internacionals), Barcelona.

9- GARY CLYDE HUFBAUER ,(2011), case studies in economic sanctions and terrorism case 60-3 us v. cuba (1960—: castro) peterson institute for international economics.

10- GYORGY SIMON, (2010), technical progress and its, factors in russia's economy economic annals, volume lv,

11- IAN GOLDIN, HALSEY ROGERS(2003), the role and effectiveness of development assistance, lessons from world bank experience, are search paper elibrary.worldbank.org

12- IAN GOLDIN, halsey rogers, and nicholas stern,(2014), the role and effectiveness of development assistance , lessons from world bank experience, a research paper from the development economics vice presidency of the world bank.

13- iblio.univ-alger.dz

14- international financial institutions: world bank the international monetary fund associate professor gabriel i. nastase, director of undergraduate studies, ma christian university.

- 15- IRINA-ELENA GENTIMIR,(2014), the role of the international economic organizations and the public sector in creating and sustaining international competitiveness, centre for european studie"ces" working papers – volume 5, issue 3.
- 16- JAMES REILLY,(2012), china's unilateral sanctions, center for strategic and international studies the washington quarterly.
- 17- KANDUCH, BORIS,(2001), the limits of economic sanctions under international law: the case of iraq. international peacekeeping,p279.
- 18- LAURA ALFARO(2003): foreign direct investment and growth: does it matter sector, : harvard business school , april.
- 19- MICHAL POLGÁR,(2014). fruits of slovak economic diplomacy – inputs and challenges, university of economics in bratislava, faculty of international relations.
- 20- NADJE-AL_ALI,(2005) reconstructing gender: iraqi women between dictatorship, war sanctions and occupation, therd world quarterly, vol. 26.
- 21- OSIEJA, HELEN,(2006), economic sanctions as an instrument of foreign policy of the united states: in the case of the u.s. , florida, usa, p12-13
- 22- PAOLO GARONNA, ABDUR CHOWDHUR,(2007), effective foreign aid, economic, integration and subsidiarity 'lessons from europe, discussion paper series, geneva, Switzerland.
- 23- PAVOL, BARANAY.(2009), modern economic diplomacy, publications of diplomatic economic club, actual problems of economics.
- 24- PHILIPOT CONSTANCE (2010). theory of war and strategy, the u.s. army war college guide to national security issues volume1.
- 25- RANA, S. & CHATTERJEE, b. (2011). introduction: the role of embassies. in k. s. rana & b.chatterjee (eds.), economic diplomacy: india's experience. jaipur: cuts international.
- 26- ROMIH, DEJAN, and klavdij logožar.(2014) "economic diplomacy of a small state–the case of slovenia."conference clute institute international academic texas, usa.
- 27- SANDER, R.Yul,(2013). international economic diplomacy, mutationsin in post-modern times: netherlands institute of international relations, p8
- 28- STANISLAV RAŠČAN,(2013), effective economic diplomacy – the case of slovenia, public enterprise
- 29- STEPHEN COLLINS,(2009), the efficacy of economic sanctions, economic sanctions and american foreign policy in the unipolar era, the new england journal of political science, volume 3, number.
- 30- WAYHE M.MARRISON,(2002), china's economic condition, congressional research service.
- 31- Yavuz, ali,(2013), the role of foreign aid in economic development of developing countries, suleyman demirel university, turkey.

C-Dissertation:

1- MARIA BENGTSSON,(2002), economic sanctions go smart, master thesis, linköping university.

E- WEBSITES:

1- the international economic development council's economic development reference guide p3, **www.iedconline.org**.

2- www.cpas-egypt.com

3- Meena krishnamurthy, international financial institutions, **home.cc.umanitoba.ca**

4- the international monetary fund and the world bank, **www.globalization101.org**

5- www.wikipedia.org

6- economic diplomacy, website of the ministry of foreign affairs of nepal, **ifa.org.np**

7- **sobhan, farooq**(2015); focus on economic diplomacy: the priority tasks, **ruchichowdhury.tripod.com**.

8- reilly, james: china's unilateral sanctions, **csis.org/files/publication**,

9- www.mandint.org

10- web.worldbank.org

11- katherine g. burns, china and japan: economic partnership to political ends,p40. **www.stimson.org**,

12- jay-cordn,(2004) when economic sanction become we a pons of mass destruction – social since research council.may 2004:**conconflict.org**

13- iraq sanctions: humanitarian implications and options for the future, arab commission for human rights commission arabe des droits humains , **www.achr.eu**

14- asian development bank ,(2003),manual on countering money laundering and the financing of terrorism, p4, **www.undoc.org**

15- unctad,(2001),the world of investment promotion at a glance , asit advisory geneva. studies no17. **wwwunctad.org**

16- british and irish agencies afganistan group, (2014), aid effectiveness, economic development, tokyo, briefing paper, reliefweb.int

D-reports:

1- 2nd report of session 2006–07,(2007), house of lords, the impact economic sanction, published by the authority of the house of lords, London.

2- dianne e. rennack: korea north economic sanctions, report for congress, crs, 2006.

meeting on the viability of international economics sanctions, canter carter, march1996.

- **Summary**

The economic development considers an essential aim to every countries that make different efforts to achieve its. Some of these efforts are in field national economic policies and the others in international economic relationships.

These countries attempt to get deposits from a countries or international organizations and get aids for development, or spreading its product in international markets or offer politic abandon against economic aids.

However, all these attempts are as known economic diplomacy which means communication between different countries governments carried through specialist delegates (diplomatic representatives) have certain conditions as cleverness and gracefulness.

This communication aims to serve countries benefits among contract international agreements and treaties in filed international organizations or between countries together.

Economic diplomacy divide to head sections: economic aids and punishments where the first section includes offer aids and grants, gifts..etc for attract a countries that receive aids (as American aids to Pakistan) and the second include cut the economic aids or impose economic embargoor freeze of bank assets to punished countries (as American economic punishments against Iraq).

These aids and punishments differ in its effect on economic development –from the countries receiving aids or countries imposed to punishment.

Where American economic aids succeeded in attain definite developmental benefits in a state such as Pakistan but failed in attain positive effect in economic development in a state Afghanistan and economic punishments, which destroy Iraq but failed in Syria and Iran.

For Syrian economic diplomacy focus on basic principles to views of the Syrian leadership and are Arabian nationalism, economic integration with Arabian and regional countries and cooperation with friendly states.

For example, Syria faced hundreds of thousands of Iraqi and Palestinian refugees and built a lot of economic partnerships and contracts with friendly countries also, it has made contracts for free trade region with multi of the states.

Economic diplomacy acts not only government representatives (Ministry of foreign Affairs, Ministry of Economic, Ministry of Tourism, Ministry of information and authority development and spread exports ...etc.) but also share it private sector, councils of businessman and immigrants.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Economics



**The Impact of Economic Diplomacy on The Economic
Development (Syria Model)**

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements
For The PH.D. Degree in Economics

Prepared By
Salah al-Din Hamad

Supervised By
Prof. Mousa Al Ghurair

2015